وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Te' essa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم علم الاجتماع
تخصص: إنحراف وجريمة

مذكرة ماستر تحت عنوان

العوامل الاجتماعية للأسرة وإنحراف الفتيات القاصرات

دراسة ميدانية بالمركز الاجتماعي لرعاية البنات –تبسة–

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطالبيتين:

- رزق الله ناريمان
- صابونجي وئام

إشراف الأستاذ(ة):

- د . مسعود رزيق

أعضاء لجنة المناقشة:

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
جفال نور الدين	أستاذ التعليم العالي	رئيســـــــــا
د . مسعود رزيق	أستاذ محاضر (أ)	مشرفـــا ومقررا
بروقي وسيلة	أستاذ محاضر (أ)	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية 2022 / 2023

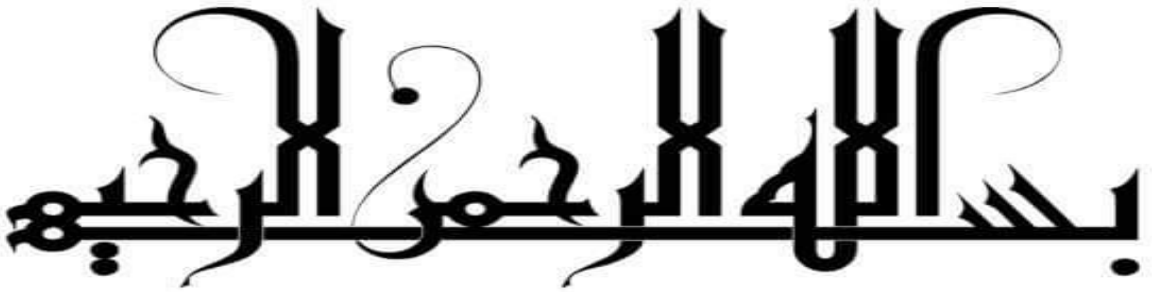
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين الذي يسر لنا أمرنا و منحنا العزم و الصبر على مواصلة الدراسة والبحث و الاستفادة و المعرفة.

نشكر الله سبحانه وتعالى الذي أنعم عليّنا بالكثير من النعم والتي من أهمها نعمة الدين الصحيح والعقل السليم .

الى الدكتور رزيق مسعود ، أستاذنا الفاضل ،نهديك كل الشكر و التقدير و العرفان بعدد ما ينزل من السماء من قطرات المطر ، و ما تفوح به الأزهار من شذى العطر على ما بذلته معنا من مجهود قيم و مثمر من اجل أن نرقى و نتقدم.

تعلمنا منك الكثير من الأمور ،فمعك تعلمنا ان للنجاح طعم خاص ،ومعك أدركنا أن لا شئ مستحيل في سبيل التقدم و التطور ،فكان واجب علينا ان نقول لك:شكرا لكل ما فعلته من اجلنا.

ونتقدم بشكرنا الى:

جميع أساتذة قسم علم الإجتماع عامة و تخصص علم الإنحراف و الجريمة خاصة على مجهوداتهم المبذولة وعملهم الدؤوب وعطائهم المتواصل .

كما نتقدم بشكرنا الى القائمين على مركز إعادة التربية لولاية تبسة {المديرة، الأخصائي النفساني و الإجتماعي ، المربيات ، و الإداريين ، وكذا المقيمات, }

الطالبتين {ناريمان}{وئام}

الإهداء

. أهدي ثمرة جهدي في هذا العمل المتواضع من قلبي الى الذي كان يدفعني قدما نحو الامام لنيل المبتغى و سهر على تعليمي {أبي} الغالي أطال الله في عمره ورزقه الصحة و العافية .

. الى التي وهبت لي العطاء و الحب و الحنان الى التي صبرت على كل شئ من أجلي الى التي رعتني حق الرعاية و كانت سندي في الشدائد و كانت دعواتها لب بالتوفيق {نبع الحنان أمي}{أعز ملاك على قلبي}

. إلى أخواتي { إيمان ،ياسمين ، أسماء، كنزة، مروى } ، الى أخي الغالي {نور الدين} الذين تقاسموا معي عبئ الحياة ووقفا الى جانبي و ساندوني.

. الى صديقاتي و رفيقات دربي { ناريمان ، يسرى}

. الى أستاذي الفاضل رزيق مسعود الذي كان مشرفا على مذكرتنا و الذي ساندنا في عملنا ووفر لنا من وقته و أعاننا على إتمام هذا العمل

وئام

الإهداء

إلى من ينبض القلب مع أنفاسها، من تجعل لحياتي معنى أسمى، وأعمق، وأجمل

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب {أمي الحبيبة} إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

{أمي} حبيبتي يا من علمتني كيف أتخطى جميع الصعاب التي بالحياة، أشكرك من أعماق قلبي على ما قد قمتِ في فعله لي منذ أن بدأت في أصغر المراحل التعليمية إلى أن تخرجت.

إلى من أوصانا بهم الرحمن حين قال :وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا".. {والدي العزيز}.. {ووالدتي الغالية}

إلى من تسعد عيني برؤية وجوههم، ويفرح فؤادي بسماع رنّات ضحكاتهم اخواتي العزيزات { شروق ، سرابيل}

إلى من تطيب الأوقات بصحبتهم، ويصبح لكل شيء معنى أعمق بضحكاتهم

صديقاتي الغاليات {وئام، أشواق} و بنات خالاتي { ندى، هديل،إكرام،ملاك،أسيل،نور،مريم }

إلى الأيادي التي لم تبخل بالعطاء يوماً، ولم تتردد بتقديم العون ولو للحظة {أساتذتي الكرام}

الى أستاذي المشرف الدكتور {رزيق مسعود }الذي لم يبخل علينا بعلمه و خبرته أدامك الله بالصحة و العافية

إلى من اتخذوا من وقوعي شماتة.. وإلى من أمسكوا بيدي لمساعدتي على النهوض.. {الأحباء.. والأعداء}

إلى كل من قدّم لي دعماً ولو كان مجرد كلمة

إلى من تمنّوا لي الخير سراً أو جهراً، إلى كل من أرسل لي نواياه الطيبة.. شكراً من القلب

ناريمان

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
شكر وعرفان	/
إهداءات	/
فهرس المحتويات	/
فهرس الجداول	/
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و المنهجي للدراسة	
1 . إشكالية الدراسة	**02**
2 . فرضيات الدراسة	**05**
3 . أهمية الدراسة	**07**
4 . أهداف الدراسة	**07**
5 . أسباب إختيار الموضوع	**07**
6 . الدراسات السابقة	**08**
7 . تحديد مفاهيم الدراسة	**19**
8 . المقاربة النظرية للدراسة	**25**
9 . المنهج المستخدم في الدراسة	**27**
10. مجتمع الدراسة	**28**
11 . مجالات الدراسة	**34**
12 . أدوات جمع البيانات	**37**
13 . صعوبات الدراسة	**39**
الفصل الثاني: مدخل سوسيولوجي للعوامل الإجتماعية الأسرية	
المبحث الأول: مفهوم العوامل الإجتماعية الأسرية	**41**
المطلب الأول: تعريف العوامل الإجتماعية	**41**
المطلب الثاني:تعريف العوامل الأسرية	**42**
الفرع الأول : تعريف العوامل على أساس إرتباطها بالأسرة	**42**

الفرع الثاني: تعريف العوامل الاسرية على أساس المشكلات الأسرية	**43**
المطلب الثالث:العوامل الإجتماعية للإستقرار الأسري	**44**
المطلب الرابع:التأثيرات السلبية على نظام الأسرة	**45**
المبحث الثاني: خصائص الأسرة الجزائرية	**46**
المطلب الأول: التطور الإجتماعي للأسرة الجزائرية	**47**
المطلب الثاني:خصائص و مميزات الأسرة الجزائرية	**48**
المطلب الثالث:تطور العلاقات داخل الأسرة الجزائرية	**50**
المطلب الرابع: المشكلات الإجتماعية للأسرة الجزائرية	**52**
المطلب الخامس: رعاية المراهقين في الأسرة الجزائرية	**57**
المبحث الثالث: العوامل الإجتماعية للتفكك الأسري	**59**
المطلب الأول: التنشئة الإجتماعية السيئة	**59**
المطلب الثاني :إنحراف الوالدين	**61**
المطلب الثالث: الطلاق	**62**
المطلب الرابع:العنف الأسري	**63**
المطلب الخامس: الحرمان العاطفي	**64**
المطلب السادس: الفقر و البطالة	**65**
المبحث الرابع: وسائل الضبط الإجتماعي في الأسرة الجزائرية	**66**
المطلب الأول: الدين (التربية الدينية)	**66**
المطلب الثاني: العادات و التقاليد	**68**
المطلب الثالث: القيم و المعايير	**69**
المطلب الرابع: العرف	**70**
المبحث الخامس: أساليب الضبط الإجتماعي في الأسرة الجزائرية	**70**
المطلب الأول: الأسلوب التسلطي	**70**
المطلب الثاني:الأسلوب التسلطي الديمقراطي	**71**

المطلب الثالث: اسلوب التدليل (المتساهل)	**72**
المطلب الرابع: الأسلوب المتذبذب	**73**
المبحث السادس:النظريات المفسرة للإستقرار الأسري	**73**
المطلب الأول :النظرية البنائية الوظيفية	**73**
المطلب الثاني: النظرية التفاعلية الرمزية	**76**
المطلب الثالث:نظرية الصراع	**78**
المطلب الرابع: نظرية التطور الأسري	**79**
المطلب الخامس:النظرية التنموية	**80**
الفصل الثالث:ظاهرة إنحراف الفتيات القاصرات	
المبحث الأول:مفهوم القاصر	**84**
المطلب الأول:تعريف القاصر	**84**
المطلب الثاني:الفرق بين الحدث و القاصر	**86**
المطلب الثالث:القاصر في الشريعة الإسلامية	**87**
المطلب الرابع: تعريف القاصر في التشريع الجزائري	**90**
المطلب الخامس: تعريف القاصر في التشريعات المقارنة	**90**
المبحث الثاني:ظاهرة إنحراف الفتيات القاصرات	**92**
المطلب الأول: أشكال إنحرافات الفتيات القاصرات	**92**
المطلب الثاني:علامات إنحراف الفتيات القاصرات	**94**
المطلب الثالث:مستويات إنحراف الفتيات القاصرات	**95**
المطلب الرابع:ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر	**95**
المبحث الثالث: النظريات الإجتماعية المفسرة لإنحراف الأحداث	**99**
المطلب الأول:نظرية العوامل المتلازمة (العوامل السائدة)	**99**
المطلب الثاني:نظرية دولارد (نظرية الإحباط)	**100**
المطلب الثالث:نظرية القهر الإجتماعي	**101**
المطلب الرابع:نظرية الثقافة الإجتماعية (دونالد تافت)	**103**

المطلب الخامس: نظرية الضبط الإجتماعي	**104**
المطلب السادس: الإنحراف من منظور إسلامي	**106**
المبحث الرابع: مشكلات الفتيات القاصرات	**109**
المطلب الأول : المشكلات النفسية	**109**
المطلب الثاني: المشكلات الأسرية	**110**
المطلب الثالث: المشكلات المدرسية	**111**
المطلب الرابع: المشكلات الإجتماعية و الإقتصادية	**111**
المطلب الخامس: مشاكل الدين و الأخلاق	**112**
المبحث الخامس: أشكال السلوك الإنحرافي للفتيات	**113**
المطلب الأول : الهروب و التشرد	**114**
المطلب الثاني:جرائم العدوان	**115**
المطلب الثالث: الجرائم الجنسية	**115**
المطلب الرابع: تعاطي المخدرات و المسكرات	**116**
المطلب الخامس: الجرائم المالية (السرقة و الإبتزاز)	**117**
المطلب السادس : الإنتحار	**118**
المبحث السادس: مسؤولية القاصر في التشريع الجزائري	**118**
المطلب الأول : المسؤولية المدنية للقاصر	**119**
المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية للقاصر (الأحداث)	**122**
المطلب الثالث: مسؤولية متولي الرقابة على القاصر	**123**
المطلب الرابع: إختصاصات قاضي الأحداث	**130**
المطلب الخامس: الأحداث الجانحين و المعرضين للخطر المعنوي	**132**
المبحث السابع: آليات مكافحة إنحراف الفتيات القاصرات	**136**
المطلب الأول: دور التنشئة الأسرية	**136**
المطلب الثاني: دور المؤسسات التربوية (المدرسة)	**138**

المطلب الثالث:دور وسائل الإعلام	**138**
المطلب الرابع:دور المؤسسات الإصلاحية للبنات	**139**
المطلب الخامس: دور المراكز العلاجية المتخصصة للبنات	**142**
الفصل الرابع: الجانب الميداني للدراسة	
أولا:عرض وتحليل بيانات الفرضيات	**146**
1/. عرض و تحليل بيانات الفرضية الفرعية الأولى	**146**
2/. عرض و تحليل بيانات الفرضية الفرعية الثانية	**157**
3/. عرض و تحليل بيانات الفرضية الفرعية الثالثة	**163**
ثانيا: مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات	**172**
1/. مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الأولى	**172**
2/. مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الثانية	**175**
3/. مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الثالثة	**176**
4/. مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الرئيسية	**179**
ثالثا: النتائج العامة للدراسة	**181**
رابعا: التوصيات و الإقتراحات	**182**
خاتمة	**185-186**
قائمة المصادر و المراجع	**188-200**
الملاحق	**/**
ملخص الدراسة باللغة العربية	**/**
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	**/**

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01	يبين توزيع المبحوثات حسب الوضعية العمرية	29
02	يبين توزيع المبحوثات حسب متغير مكان الولادة ،مكان الإقامة،المنطقة السكنية ،ونوع السكن	31
03	يبين توزيع المبحوثات حسب متغير المستوى التعليمي	33
04	يبين طبيعة العلاقات الاسرية للفتاة القاصر	146
05	يبين طبيعة علاقة الوالدين (المناقشة و الشجار) مع بعضهما	148
06	يبين السلوك الإنحرافي للوالدين	149
07	يبين علاقة أسلوب معاملة الوالدين بالعنف الممارس على الابناء	150
08	يبين حرية قرار المبحوثات	151
09	يبين الرقابة الأبوية للمبحوثات	152
10	يبين طبيعة الأشخاص الذين تشاركهم الفتاة أسرارها	153
11	يبين المعاملة الوالدية للفتيات في حالة ارتكاب الأخطاء	154
12	يبين تفضيل إخوة المبحوثات ومدى إنتقاد الوالدين لهن	155
13	يبين حالات الانفصال عند أسر المبحوثات.	156
14	طريقة قضاء أوقات الفراغ للفتاة القاصر	156

15	يبين وضعية مسكن المبحوثات	157
16	يبين طبيعة عمل أسر المبحوثات	159
17	يبين المصروف اليومي للمبحوثات وفيما يتم إستخدامه	160
18	يبين الدخل الشهري للأسرة والشعور إتجاهه	161
19	يبين نوع الجنح المرتكبة واحساسهم عند الدخول الى المركز	163
20	يبين معاملة المبحوثات داخل المركز و علاقتهن بالمربيات	165
21	يبين برامج إعادة الإدماج للمبحوثات داخل المركز	166
22	يبين عدد جلسات الأخصائي النفساني مع المبحوثات	167
23	يبين دور الأخصائي النفساني في معالجة المبحوثات	168
24	يبين طبيعة علاقة المبحوثات بالأخصائي الاجتماعي	170
25	يبين تواصل المبحوثات بأسرهم و الأخصائيين داخل المركز	171

مقدمة

مقدمة :

تعتبر الأسرة جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج و الدم و التبني، و يتفاعلون مع بعضهم البعض، وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج و الزوجة، و بين الام و الاب و الأبناء، ويتكون منهم جميعا وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة، فهي الوحدة الأساسية التي يتكون منها البناء الاجتماعي فهي اساس بناء قيم الأفراد و تنشئتهم الاجتماعية، حيث أن الأسرة تطورت عبر عدة مراحل منها مرحلة الشيوع الجنسي التي تمكن الانسان ان يعرف فيها نظام الزواج حيث كانت فيه العلاقة بين الرجل و المرأة طليقة لا قيد فيها، تليها مرحلة الزواج الجمعي الذي يبيح أن يتزوج جمع من الرجال من جمع من النساء ثم تليها المرحلة التي تبيح نسب الأم أي أن المولود ينسب إلى أمه، ثم تأتي المرحلة الأبوية حيث يعود نسب الأبناء لآبائهم و تكون فيها و القيادة للأب، و في الاخير تأتي مرحلة الاستقلالية و الانفرادية و التي يستقل فيها كل من الزوجين بنفسه فلا يكون للآخر أي سلطة عليه فقد أتت هذه المرحلة نتيجة للتطور الاقتصادي في المجتمعات الغربية حيث يصبح البيت مكان لإلتقاء الزوجين و الأبناء فقط، اذ يمكن القول أن نطاق الأسرة قد تطور من الأوسع الى الواسع ثم الى الضيق فالأضيق، حيث تقوم الأسرة في جميع الأوضاع على أسس و قواعد موضوعية تعتمدها في عملية التنشئة الأسرية، و التي تعرف بأنها العمليات التي يتعلم عن طريقها الطفل و البالغ أساليب المجتمع أو الثقافة التي تعنيه على أن ينمو ليتمكن من المشاركة في الحياة الاجتماعية في مجتمع يعنيه و التي تكون داخل الأسرة، فالأسرة بما تحويه من أفراد و علاقات و اتصالات هي المسؤولة عن عملية التنشئة الأسرية و عن القيم و المبادئ التي يلقنها الأولياء لأبنائهم من اجل تزويده بقيم و اتجاهات يكتسبها من اسرته و تساعده في بناء و تكوين شخصيته و بالتالي احتكاكه بمجتمعه و بالعالم الخارج، فالتنشئة الأسرية المتبعة داخل الأسرة من العوامل المهمة في تشكيل شخصية الأبناء و تحديد توجهاتهم، و في حال تخلي الأسرة عن مهامها كإعتمادها على أساليب

التربوية الخاطئة الذي تكون من خلال العلاقة القائمة بين الآباء و الأبناء، فمن الآباء من يستخدم أسلوب العقاب و منهم من يستخدم أسلوب التدليل أو الحماية الزائدة، وكذلك الأسلوب المتذبذب، بالإضافة الى انعدام كل من الرعاية و الاهتمام و الوجيه الصحيحة غياب الدور الرقابي للوالدين و غياب لغة الحوار و عدم اشراك الأبناء في اتخاذ القرارت الخاصة، فالجو المضطرب الذي يسوده كل من الخلافات و الخصومات بين أفراد الاسرة و كذا ممارسة العنف الأسري بكل أنواعه، وممارسة أحد الوالدين سلوكا إنحرافي، علاوة على ذلك تدهور الوضع الإقتصادي للأسرة و العيش في ظروف سيئة، كل هذه العوامل تتعلق فيما يسمى التنشئة الأسرية السيئة التي تنعكس سلبا على الأبناء و ذلك بالتأثير على شخصيتهم و سلوكهم و قيمهم و توافقهم النفسي و الاجتماعي و يصبح تلبية رغباتهم أمرا صعبا جدا، أيضا شعورهم بالنقص و الحرمان مما يجعلهم يتمردون و تنمو لديهم النزعة الى الإستقلال عن أسرتهم فيصبح السلوك الإنحرافي هو السمة الغالبة على سلوكهم وذلك بخرقهم للقوانين و المعايير الاجتماعية، اذا تعتبر ظاهرة الإنحراف لدى الابناء من المعوقات الوظيفية للنسق الإجتماعي، و هذا من خلال تورط الأطفال في قضايا منافية للعرف و المعايير و القانون، حيث أصبحت هذه الظاهرة مشكلة اجتماعية خطيرة سواء تعلق الأمر بالابن نفسه أو بالمجتمع المحيط به، فهو يشكل خطرا على نفسه من خلال شعوره بالإحباط و عدم التقبل من الآخرين، و خطرا على المجتمع لأنه أصبح يشكل مصدرا للقلق و الاضطراب لمؤسسات المجتمع و أفراده.

كما أن هذه الظاهرة تزداد خطورة لأنها لا تقتصر على فئة الذكور فقط، بل تجاوزت و شملت الفتيات أيضا لأنهن أكثر عرضة للإنحراف خاصة في مرحلة المراهقة التي تعتبر مرحلة عمرية حرجة يغلب عليها التحرر من القيود و رفض الاوامر و تحدي الضوابط.

اذ أصبحت ظاهرة الإنحراف لدى الفتيات القاصرات تهدد كيان المجتمع و مستقبل أجياله ذلك بما تثيره من اضطراب في العلاقات الانسانية و الخروج عن القيم و المعايير، إذ

أنها لم تعد تقتصر على الجرائم الاخلاقية فقط وإنما شملت كل من السرقة و تعاطي المخدرات و الهروب...، ونظرا لأهمية فئة الأحداث فقد خصتها التشريعات القانونية و الدارسين بتحديدهم لتعريف القاصر بأنه " من لم يبلغ سن الرشد القانوني"، كما أن المادة49 من قانون العقوبات نصت على أنه لا توقع على القاصرالذي لم يكمل 13 إلا تدابير الحماية أو التربية و مع ذلك فإنه في مواد المخالفات لا يكون محلا للتوبيخ و يخضع القاصر الذي يبلغ سنه من 13 إلى 18 سنة إما لتدابير الحماية أو التربية أو لعقوبات مخففة، وصرحت المادة 442 من قانون الاجراءات الجزائية على أنه يكون بلوغ سن الرشد الجزائي في تمام الثامنة، اذا واجه القانون الانحراف لدى الفتيات القاصرات بوضعهن في مؤسسات إصلاحية بهدف اعادة ادماجهم في الاسرة و المجتمع و معالجتهم من الأفكار الإنحرافية .

و من أجل مناقشة هذا الموضوع " العوامل الاجتماعية للأسرة و انحراف الفتيات القاصرات " تم تقسيم موضوع الدراسة الى اربعة فصول كما يلي :

الفصل الأول: يتضمن الاطار المفاهيمي والمنهجي الذي تم فيه التعريف بموضوع الدراسة من خلال تحديد الاشكالية و الفرضيات مع إبراز أهمية الدراسة و تبيان أهدافها و المفاهيم الأساسية للدراسة و أسباب اختيار الموضوع و كل من الدراسات السابقة و المقاربة النظرية المتبناة للموضوع.

كما قمنا بعرض المنهج المستخدم و المعتمد في الدراسة مع ذكر مجالات الدراسة، و كل من مجتمع الدراسة، وادوات جمع البيانات، و أخيرا الصعوبات التي اعترضتنا في جمع البيانات .

الفصل الثاني : تحت عنوان "سوسيولوجيا للعوامل الاجتماعية الأسرية"، حيث تطرقنا الى تعريف كل من العوامل الاجتماعية و الأسرية وكذا تحديد العوامل الاجتماعية للاستقرار الأسري، ثم التطور الاجتماعي للأسرة الجزائرية و كل من خصائصها و مميزاتها، و كذلك

تطور العلاقات داخلها و المشكلات الاجتماعية التي تعترضها ، ثم رعاية المراهقين فيها، إضافة إلى معرفة العوامل الاجتماعية للتفكك الأسري التي تتمثل في: التنشئة الاجتماعية السيئة، انحراف الوالدين، الطلاق، العنف الأسري، الحرمان العاطفي، ثم الفقر و البطالة، كذلك تطرقنا إلى عرض أهم وسائل الضبط الاجتماعي المتمثلة في كل من الدين، العادات و التقاليد، القيم و المعايير، و اخيرا العرف.

كما تناولنا فيه مختلف أساليب الضبط في الأسرة الجزائرية و المتمثلة في: الأسلوب التسلطي، الأسلوب التسلطي الديمقراطي، التدليل، و الأسلوب المتذبذب، و في الأخير تم عرض أهم النظريات المفسرة للاستقرار الأسري.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه الى مفهوم القاصر، ظاهرة الانحراف لدى الفتيات القاصرات التي تتضمن المظاهر و الأشكال و مستويات الإنحراف ، أيضا تناولنا فيه ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر ، اضافة الى النظريات الاجتماعية المفسرة لانحراف الأحداث، و كذا المشكلات التي تواجه الفتيات القاصرات، و أشكال السلوك الانحرافي للفتيات اضافة الى مسؤولية القاصر في التشريع الجزائري و آليات مكافحة انحراف الفتيات القاصرات .

وأخيرا الفصل الرابع: الذي خصص للدراسة الميدانية تضمن الجانب الميداني للدراسة من خلال عرض البيانات و تحليلها و تبيين نتائج الدراسة و فق الفرضيات و الاطار النظري، اضافة الى عرض النتائج العامة للدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة

1/ . إشكالية الدراسة:

تعد الأسرة أول مؤسسة للتنشئة الإجتماعية التي ينشأ فيها الفرد منذ ولادته، وأهم مؤسسة تؤثر في شخصية الكائن الإنساني ،حيث تعد المحتضن الأساسي الذي يبدأ فيه تشكل الفرد و تكوين اتجاهاته وسلوكه بشكل عام، حيث يتجلى دورها في المجتمع من خلال تربية الأبناء على نحو جيد و تعليمهم الإيجابي من ناحية صحتهم البدنية و النفسية و تلقينهم ثقافة وتقاليد المجتمع، و تهيئتهم لتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية، فيعرف قاموس علم الإجتماع الأسرة "بأنها عبارة عن جملة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج و الدم و التبني و يتفاعلون معا "[1] ، كما يعرفها "**أحمد زكي بدوي**" بأنها "الوحدة الإجتماعية الأولى التي تهدف الى المحافظة على النوع الإنساني ،و تقوم على المقتضيات التي يرتضيها ، العقل الجماعي و القواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة ،ويعتبر نظام الأسرة نواة المجتمع."[2] ،وعليه فالأسرة هي الوحدة الأساسية التي يتكون منها المجتمع ،وكلما كانت الأدوار منظمة ضمن الأسرة الواحدة كلما أدت وظائفها بشكل أمثل وبالتالي بناء مجتمع واعي ومزدهر ،وهذا يتحقق من خلال تنشئة أسرية سليمة و التي تكون بتوفير جو أسري ملائم يسوده الحب و المودة و التواصل بين أفراد الأسرة بتوفير الرعاية للأبناء وعدم التفرقة بينهم، وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم، لتحقيق الاستقرار الأسري.

رغم هذا فقد تعتري الاسرة بعض العوامل والمشكلات الاجتماعية التي تصدع نظامها وتعرقل تحقيق أهدافها، منها التنشئة الاسرية السيئة التي تتجسد في إضطراب العلاقات الأسرية، وكذا إهمال الابناء وعدم مراعاة مصالحهم ومطالبهم، بالإضافة للأساليب الخاطئة المنتهجة من طرف الآباء كالأسلوب المتسلط و المتذبذب و المتساهل، اذا يؤدي سوء استخدامها أو تجاهلها الى عواقب وخيمة تنعكس سلبيا على الأبناء، حيث يتعرضون الى مشكلات نفسية خطيرة تغذي شعورهم بالإحباط وعدم التقبل من طرف الآخرين، مما يدفعهم

[1] زيدان عبد الباقي : الأسرة و الطفولة ،مكتبة النهضة العربية، مصر ، 1980، ص 6

[2] احمد زكي بدوي : معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، الخدمة الاجتماعية، بيروت، 1983، ص 152

الي البحث عن وسيلة اخري لإشباع حاجاته، كمصاحبة رفقاء السوء و تعاطي المخدرات، فعوامل الاستقرار الاسري متنوعة ومتشعبة حيث انها " عبارة عن متطلبات وسلوكيات و تعاملات هامة جدا تمثل خطوط عريضة و مؤثرة في تربية الابناء و التي يكون لها تأثيراً مباشراً و قوياً على النظام الأسري وبالتالي تحقق الإستقرار أو أنها المشكلة أو الخلل التي يطرأ على الأسرة و يخل بإستقرارها"[1] ، و هذا التأثير يشمل إنحراف الوالدين، ونشوب ما يعرف بالشقاق المستمر بين الزوجين، الي جانب الصراعات والخلافات المستمرة بين أفراد الأسرة، مما يؤدي الي تكريس المعاملات العنيفة سواء بين الإخوة أو بين الآباء و الأبناء، كذلك الجانب الاقتصادي الذي يتمثل في الفقر والبطالة وتدني مستوي المعيشة الذي يتسبب في عدم القدرة علي تلبية الحاجات الضرورية للاسرة ويولد الحرمان المادي، اضافة لنقص الرقابة عاى الأبناء بسبب الطلاق أو هجر أحد الوالدين للمنزل ، فكل هذه العوامل قد تكون مؤشرات على بداية إنحلال و تصدع الأسرة او مايعرف بالتفكك الاسري الذي يؤثر على سلوك الأبناء وبالتالي يولد لديهم صراعات داخلية نتيجة إنهيار الحياة الأسرية فهذا الحرمان المادي والعاطفي يجر الابناء الى تصرفات وسلوكات تتسم بالإنحراف والاجرام ، وفي هذا السياق فإن السلوك الإنحرافي لدى هؤلاء الأحداث يمثل إنتهاك للقواعد الإجتماعية و عدم التقيد بالمعايير التي يحددها المجتمع والبيئة الاسرية التي يعيشون فيها، حيث ان هذه الظاهرة لم تقتصر على فئة الشباب الذكور فقط، بل تجاوزتها وشملت الفتيات أيض،لانهن اكثر عرضة للإنحراف في مرحلة المراهقة بإعتبارها من المراحل الحساسة والحرجة، نظرا للتغيرات التي يتعرضن إليها في هذه المرحلة العمرية، فمن خصائص الإنحراف لدى الفتيات محاولة لفت نظر الآخرين ،و إنتشار التراشق اللفظي و الألفاظ البذيئة ، والميل للعزلة و الإنطواء ،"حيث يرى العديد من المختصيين في السوسيولوجيا "أن الجريمة عند البنت هي

[1] شبكة مدينة الأحلام : اهم العوامل الاسرية المؤثرة في الاطفال https://www.dreamscity.net/

رد فعل على المحيط الذي تعيش فيه"[1]، فولوج البنت القاصر لعالم الجريمة والإنحراف عادة ما يكون نتيجة الظروف الاسرية السيئة والضغوطات الإجتماعية لذلك جاءت اسباب انحرافات البنت متعددة و متباينة شكلت في مجملها منظومة من العلاقات المتداخلة التي تأثر في السلوك الإنحرافي وتساهم في تفشي إجرام الفتيات فقد تكون هذه العوامل داخلية مرتبطة بالفتاة نفسها كقدراتها العقلية وخصائصها البيولوجية ، الي جانب الظروف الإجتماعية القاهرة و الأوضاع الإقنصادية المزرية للأسرة، كذلك االشعور بالحرمان العاطفي خاصة من جانب الأب وقسوته تجاه الفتاة ، والتفرقة بين الذكور و الإناث داخل البيت الواحد الذي يخلق لدى الذكر شعوراً بأنه الأفضل وأن الأنثى تأتي في المرتبة الثانية، وخضوعها منذ الطفولة لتربية عنيفة صارمة تفرض عليها تحت مبررات العادات والتقاليد، في حين يترك للطفل حرية الكلام و الاستشارة في الرأي، كما قد يختلف إجرام الذكور عن الإناث ، فالفتيات غالبا هم ضحايا جرائم زنا المحارم والاغتصاب، و الإغراء والبغاء، والإقدام على الإجهاض، فالاسباب التي تؤدي للسلوك الإنحرافي لدى الفتيات متعددة و متنوعة، فلم تعد تقتصر على الجرائم الأخلاقية فقط بل تعدتها الى الهروب من المنزل الذي يصبح فيما بعد تشردا ، بسبب رفض العائلة للبنت، كما تدفع الفتاة الي انتحال السرقة لتحقيق حاجاتها أو للإنتقام من عائلتها او تعاطي المخدرات و التدخين ، فبالرغم من الجهود المتواصلة في محاولة مكافحة هذه الظاهرة إلا أنها عرفت إرتفاع ملحوضاً في الآونة الأخيرة مقارنة بالسنوات الماضية حيث كانت منحصرة في التجمعات الحضرية لكنها إمتدت الي الارياف والقري الداخلية.

وفي هذا السياق أصبحت الاسرة اليوم عاجزة عن اداء الدور الوقائي المنوط بها والمتمثل في احتواء الأبناء والتكفل بهم خاصة الاناث منهم لما يتميزون به من رعاية خاصة بحكم طبيعتهم ومتطلباتهم الضرورية وخاصة تجنب انحرافهم، الي جانب التغير الاجتماعي

[1] شفيق محمد :الجريمة و المجتمع، محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي ،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1987،ص67

السريع وتعقد الحياة اليومية وارتفاع مستوي المعيشة، كل هذا دفع بالدولة والجهات الحكومية الرسمية الي تبني سياسة علاجية والمتمثلة في المؤسسات الإصلاحية لاحتواء الفتياة الجانحات والمنحرفات عبر برامج ومناهج تهذيبية، وكفاءات بشرية في هذا المجال خاصة المساعدين الاجتماعين والاخصائيين النفسانين والمربين في هذه المراكز الإصلاحية من اجل افتكاك هؤلاء القاصرات من الانحراف بكل اشكاله وتاهيلهم ليتم إعادة ادماجهم في المجتمع، لكن للأسف الشديد يبقي شبح الانحراف والاجرام يتربص ويهدد هاته الشريحة الاجتماعية رغم كل المجهودات المبذولة، حيث أسفرت بعض الإحصائيات عن إستفحال هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة ، " اذ تم توقيف نحو 1115 إمراة مجرمة سنة 2015 في جرائم مختلفة تأتي في مقدمتها الجرائم الأخلاقية،والتي ترتبط في غالبيتها بالبنات القاصرات[1].

لذا تسعى هذه الدراسة للكشف عن أهم العوامل الأسرية لانحراف الفتيات القاصرات، وللاجابة علي هذه الاشكالية تبنينا التساؤل المحوري التالي :

- **ما طبيعة العوامل الأسرية المؤدية لإنحراف الفتيات القاصرات؟**

ويتفرع من هذا التساؤل المحوري تساؤلات فرعية ندرجها على النحو التالي :

1/ . هل تؤدي التنشئة الأسرية الخاطئة الى إنحراف الفتيات القاصرات؟

2/ . هل للمستوى الإقتصادي للأسرة علاقة بإنحراف الفتيات القاصرات؟

3/ . ما هو الدور العلاجي لمؤسسات الإصلاحية في إعادة ادماج الفتيات القاصرات ؟

2/- فرضيات الدراسة :

1/2-الفرضية الرئيسية :

- **للعوامل الأسرية علاقة مباشرة بانحراف الفتيات القاصرات .**

2/2-الفرضية الفرعية الأولى :

[1] بو الجدري ياسمين: مؤشرات خطيرة حول تزايد عدد النساء المجرمات ، الجزائر 2019 https://www.annasronline.com

- تؤدي التنشئة الأسرية الخاطئة الى انحراف الفتيات القاصرات .

- مؤشرات الفرضية الفرعية الأولى :

- لانحراف الوالدين انعكاسات واثار سلبية على تربية وجنوح الفتيات.
- يعتبر العنف الأسري عاملا مباشرا لهروب وتشرد الفتيات القاصرات .
- يؤدي التفكك الاسري والخلافات الزوجية الى تمرد الابناء عن المعايير الاجتماعية.

3/2-الفرضية الفرعية الثانية :

- يعتبر المستوى الاقتصادي المتدني عاملا مباشرا في انحراف الفتيات القاصرات .

-مؤشرات الفرضية الفرعية الثانية :

- يدفع الحرمان المادي للفتيات القاصرات الي البحث عن بدائل غير مشروعة .
- ان عدم القدرة على اشباع الحاجات الضرورية يدفع بالفتيات القاصرات الى احتراف جرائم السرقة .
- يولد الفقر الاسري شعورا بالاحباط والتهميش لدي الفتيات القاصرات

4/2- الفرضية الفرعية الثالثة :

- للمؤسسات الاصلاحية دورا علاجيا في تاهيل واعادة ادماج الفتيات القاصرات في أسرهم.

- مؤشرات الفرضية الفرعية الثالثة :

- يقوم الأخصائي الاجتماعي بتشخيص العوامل الاسرية التي تسببت في انحراف الفتاة القاصر.
- يقوم الاخصائي النفساني بتحليل شخصية الفتاة القاصرلتشخيص الأفكار الانحرافية لديها ومعالجتها.
- تعتمد المؤسسات الإصلاحية اليات الرعاية اللاحقة لمراقبة الفتيات القاصرات في البيئة الاسرية.

3/. أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1/- تدرس فئة حساسة في المجتمع وهي الفتيات القاصرات التي تهدد كيان المجتمع بالتفكك و المعرقلة لنموه.

2/- تبرز أهمية الأساليب التي ينتهجها الوالدين لتربية أبنائهم في تنشئة أفراد متوازنين و فاعلين في المجتمع .

3/- تقديم تحليل علمي لهذه الظاهرة و التوعية بخطورتها ومحاولة الوقاية منها .

4/. أهداف الدراسة :

- تسعي هذه الدراسة الي تحقيق الاهذاف التالية:

1/- الكشف عن نوع العلاقة القائمة بين الفتاة و أفراد أسرتها و مدى إسهام هذه العلاقة في إنحرافها.

2/ - التعرف عن الاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية التي تعيشها أسر الفتيات و التي قد تكون سببا في تعرض الفتاة القاصر للإنحراف .

3/ - محاولة الكشف عن وجود علاقة بين أساليب التنئشة الاسرية و إنحراف الفتاة القاصر

4/- محاولة الكشف عن تأثيرالتفكك الاسري على سلوك الفتاة القاصر .

5/- اسباب إختيار الموضوع :

يعتبر إختيار موضوع البحث أول خطوة من خطوات المنهجية ، إذ أن اختيار أي موضوع لا يتم بمحض الصدفة ، بل يجب توفرعوامل ذاتية و اخري موضوعية تدفع بالباحث لاختيار موضوع بحث، و تتمثل في ما يلي :

1.5. الأسباب الذاتية :

- الإهتمام الشخصي بموضوع الأسرة ومعرفة أوضاعها المعيشية التي تجعل أبنائها عامة و الفتيات خاصة عرضة للإنحراف .

- الرغبة في التقرب من فئة الفتيات القاصرات.

– معايشة الباحثة حالة هروب قاصر من المنزل تعرضت للعنف و الاهمال من طرف والدها.

2.5. الأسباب الموضوعية:

. الإنتشار الواسع لظاهرة إنحراف الفتيات القاصرات .

. نقص الدراسات العلمية حول موضوع إنحراف الفتيات القاصرات.

. توجيه النظر نحو الإنحرافات المرتكبة من طرف الفتيات القاصرات و التوعية بأهمية تماسك الأسرة.

. السعي الى التوصل لتدابير وقائية من شأنها أن تحد من هذه الظاهرة.

6/. الدراسات السابقة:

1.6/. الدراسات الاجنبية:

1.1.6.دراسة هنري ماكي و كليفورد شو Show Clifford and Mackey Henry[1] بعنوان Delinquency Juvenile in factors Social،"العوامل الاجتماعية في انحراف الأحداث".سنة 1929 ، بشيكاغو الأمريكية ، هدفت الدراسة الى مقارنة مجموعة أطفال جانحين بغيرهم من أطفال غير حانحين ومدى تأثير الاسر المتصدعة على جنوحهم، وقد أجرى الباحثان دراستهما على سبعة آلاف ومائتان وثمانية وسبعون طفلا جانحا 7278 من 29 مدرسة عامة ، حيث اختبر من أجل مقارنة المجموعة الجانحة بالمجموعة غير الجانحة، على أساس الأسر المتصدعة 1675 طفلا جانحا، وقورنت مع مجموعة أخرى غير جانحة بلغت نفس العدد أيضا .وقد بينت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن الأطفال الجانحين قد تعرضوا إلى حالات من التفكك الأسري بلغت 712 طفلا بنسبة

[1] R.Clifford Show and Henry d. Mackey; Social factors in Juvenile Delinquency, vol 10 of report on the causes of crime, Washington; D.C National commission on law observance and enforcement, 1931,

42,05 %من المجموعة الجانحة في حين بلغت نسبة الأطفال غير الجانحين والذين تعرضت أسرهم إلى حالات التفكك الأسري حوالي 36,01%.

2.1.6. دراسة شلدون جلوك و اليانورجلوك[1] SHELDON.G ET ELENOR.G بعنوان "جانحون في طور التكوين" سنة 1930 وهي عبارة عن كتاب بمدينة بوستن الامريكية ،وكانت تهدف الى دراسة أثر التصدع الاسري السيكولوجي المتمثل في جناح الآباء ، عدم كفاءتهم في مقابلة متطلبات الحياة ،و التي تحدث نتيجة تاريخ حياتهم السيئة، على جناح الأطفال ، كانت عينة الدراسة 500حدث منحرف كمجموعة تجريبية و 500 طفل من الاسوياء كعينة ضابطة ، باستخدام المنهج التجريبي، و توصلت هذه الدراسة الى أن أمهات الجانحين كن أقل صرامة في مراقبة سلوك أبناءهم و ظهر أيضا أن العلاقة السيئة بين الوالدين في المجموعة التجريبية أكثر من مثيلتها في المجموعة الضابطة ،كما أن نسبة التفكك عن طريق الطلاق أو الوفاة عند عوائل الجانحين أكثر مما هو عليه عند عوائل غير الجانحين .

3.1.6. دراسة أبوت" بعنوان"التصدع الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث" سنة1932، هدفت هذه الدراسة الى معرفة ما إذا كان التصدع الاسري السبب الرئيسي في إنحراف الاحداث أجريت الدراسة على حوالي 2000 حالة مست فئة الأحداث المنحرفين الذين تم توقيفهم في مراكز إعادة التربية،وجد حوالي 05.39%من هذه الحالات قدمت من أسر تعاني من مشكلة التفكك والتصدع، ومنها 05.33 %قدمت من أسر متصدعة اضطراريا، والباقي كانوا من أسر تصدعت بسبب الطلاق أو الهجرة، كما سجلت الدراسة حوالي 5.40 %كان أصحابها من أسر غير متصدعة، كما توصلت إلى أن حوالي 22 %من إخوة وأخوات المنحرفين والذين يعيشون معهم وتحت نفس المؤثرات والتجاوزات الاجتماعية والأخلاقية، لم يصبحوا أحداثا منحرفين، وقد فسر ذلك بكون الانحراف ليس اجتماعيا

[1] Sheldon and Eleanor gleuk:unraveling juvenile delinquency; Cambridge,Harvard, university press,1950

فحسب، وإنما قد يرجع إلى أن الجزء الأكبر من الأحداث المنحرفين ينحدرون من أسر اتسمت بانحرافات تكوينية ونفسية وبيولوجية، وأن الإخوة والأخوات الذين أصبحوا منحرفين يتشابهون تشابها وثيقا مع أبائهم من حيث تكوينهم، مثلهم في ذلك مثل أبنائهم المنحرفين[1].

4.1.6. دراسة شينChein [2] وقد أجرى الباحث دراسته حول "تعاطي المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية " سنة 1952 بنيويورك ،هدفت الدراسة الى معرفة الظروف و العوامل الاسرية التي دفعت بالأحداث لتعاطي المخدرات، أخذت عينة الدراسة من مجموعتين أسريتين تتكون الأولى من 30أسرة من الأحداث المتعاطين، واعتبرت كمجموعة تجريبية، والثانية تكونت من 29 أسرة من الأحداث غير المتعاطين واعتبرت كمجموعة ضابطة.وقد أجريت على هاتين الأسرتين مقابلات عن طريق الأخصائيين الاجتماعيين، وتم جمع بيانات مفصلة عن ظروف معيشة هذه الأسر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن التفكك الأسري كان عاملا أكثر ملاحظة بين أسر المجموعة التي يتعاطى أبناؤها المخدرات .أن أسلوب التربية المفرطة هو السائد بالنسبة لأسر الأحداث الذين يتعاطون المخدرات، سواء تعلق هذا الإفراط في التدليل الزائد أو القسوة المفرطة من كلا الوالدين، إلى جانب انعدام الدفء العائلي وانخفاض طموح الوالدين اتجاه أبنائهم ومستقبلهم.

5.1.6. دراسة سيريل بيرت : تحت عنوان "الحدث الجانح [3]" سنة 1961 استغرقت الدراسة مدة عشر سنوات في مدينة لندن ، واستهدفت الكشف عن العوامل المؤدية للجنوح ووضع خطة لعلاجه، وقد صاغ بيرت فرضية بحثه القائلة أن عوامل الجنوح متعددة وهي عوامل متفاعلة وفي حالة ديناميكية متكاملة .تألفت عينة الدراسة من 200 حدث جانح من الذكور والإناث ، وقد استخدم منهج دراسة الحالة مركزا على ماضي وحاضر ومستقبل

---

[1] فيروز زرارقة: الاسرة و علاقتها بانحراف الحدث المراهق، رسالة دكتوراه،جامعة قسنطينة، قسم علم الاجتماع، 2005،ص 42

[2] International series of monographs on child psychiatry, vol 3, pergeman press, inc., new York, 1965

[3] عبد اللطيف حسين داوود: ظاهرة التشرد في العراق ، طبعة بغداد، 1978

الحدث ، وخلص الباحث إلى عشر نتائج في جنوح الأحداث منها:أن عوامل الجنوح متعددة إلا أن هناك عوامل رئيسية وعوامل صغرى، ومن العوامل الرئيسية :الظروف البيئية سواء كانت داخل الأسرة أو خارجها وعدم الاستقرار العاطفي، وكذلك الرفقاء ويندرج تحت الظروف الداخلية في البيت الفقر والعلاقات الأسرية الناقصة والتربية الناقصة بين أسر الأحداث الجانحين، والبيت الفاسد.

6.1.6. دراسة GottFerdson et Hirshi[1]، بعنوان "دور المتابعة الوالدية في مراقبة السلوكات الانحرافية"، سنة 1990، بالولايات المتحدة الأمريكية ، وقد انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده: ماهو الدور الشكلي و الحقيقي الذي يجب أن يمارسه الوالدين على أبنائهما ، تكونت عينة الدراسة من 420 أسرة ، استخدمت المنهج التجريبي، وقد توصلا الى النتائج التالية: أن معظم الوالدين يستعملون مباشرة العقوبة عند ظهور الانحرافات السلوكية لدى أبناءهم دون محاولة البحث عن مسببات الظاهرة، إتباع أساليب عقابية خاطئة عند معظم الآباء .

7.1.6. دراسة هوفمان : حول "بنية الأسرة و استخدام المخدرات من قبل المرهقين[2]" سنة 1991 ، بأمريكا ،فحصت بشكل عام نظريتين:أولا: التأثير المباشر لبنية الأسرة على السلوك المنحرف. ثانيا: تأثير العلاقات الأسرية على الانحراف. أجريت هذه الدراسة على مجموعة من المراهقين الذين انحدروا من اسر حصل فيها الطلاق أو الانفصال ويوجد فيها زوجة أب أو زوج أم ،وجد الباحث أن العلاقات الاسرية لها تأثير أكبر على الانحراف حيث أن المستويات الأدنى من العلاقات الأسرية ترتبط بقدر أكبر من الانحراف وإضعاف العلاقات الأسرية يؤدي إلى زيادة عدد أصدقاء المتعاطين للمخدرات.

6 . 2/. الدراسات العربية:

---

[1] Gottferdson et hirshi ; le role du contrôle parental dans le contrôle de la délinquance;;paris Odile Jacob et la documentation française;1990

[2] المصلح عبد اللطيف عبد القوى صعيد : مشاكل الوسط الاسري وعلاقتها بانحراف الاحداث ، مؤسسة الطيبة للنشر و التوزيع، القاهرة: 2010،ص 95.94

1.2.6 دراسة عبد اللطيف حسين داوود:بعنوان "أسباب انحراف و تشرد الاحداث[1]" سنة 1978 ، دراسة ميدانية بالعراق ، هدفت الى التعرف على اسباب انحراف وتشرد الاحداث وعلاقة انحراف الحدث بالحالة التعليمية للوالدين ومستوى دخل لاسرة، تمحورت اكالية الدراسة حول: ماهي اسباب انحراف وتشرد الاحداث؟ ،بلغت عينة الدراسة 384حدثا متشردا و اعتمد المنهج الوصفي الاحصائي ، من أهم النتائج المتوصل إليها : إن نسبة الغالبة للمتشردين يجهلون القراءة و الكتابة و تتحدد اعلى نسبة للمتشردين في الفئة العمرية من 15.13 و تفسر هذه الحالة على اساس شعور الاحداث بعدم الاستقرار و الرغبة في الخروج على النظام و الانضباط و قواعد الضبط الاجتماعي .

2.2.6 دراسة "عبدالرحمن العيسوي"بعنوان"سيكولوجية الانحراف والجنوح والجريمة عام 1999 بالاسكندرية. [2] و قد تمحورت إشكالية الدراسة حول تساؤل مفاده ماهي ظروف الاحداث الجانحين في المجتمع الاسكندري ومشكلاتهم وعلاقتهم بالآباء و الامهات و الإخوة و الاخوات؟ أجريت الدراسة على عينة قوامها 320 شابا، منها 110 من الأحداث الجانحين، ومنها 200 طالبا من المدارس الثانوية والإعدادية، استخدمت المنهج التجريبي ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة مايلي : أن معظم آباء الجانحين من أرباب المهن التي تضعهم في الطبقة الاجتماعية الدنيا. كبر حجم الأسر التي ينحدر منها الأحداث الجانحين ، إن معظم آباء الجانحين متقدمون في السن، ويعيشون تحت ظروف أسرية سيئة، حيث تعاني معظم هذه الأسر حالات الطلاق والانفصال أو وفاة أحد الوالدين أو زواج أحد الطرفين من شخص لآخر.

3.2.6 دراسة عبد لمحسن بن عمار المطيري " العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث [3]" سنة 2006 ، بالسعودية .هدفت الدراسة إلى تحديد حجم ظاهرة العنف الأسري

---

[1] عبد اللطيف حسين داوود: مرجع سايق ، ص 67

[2] عبد الرحمن عيساوي : سيكولوجية الجريمة و الانحراف ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 1988، ص 35

[3] النجار محمد يحيى قاسم: حقوق الطفل بين النص القانوني و الواقع و اثرها على جنوح الاحداث ،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، 2013، ص 45

في المجتمع السعودي، والتعرف على علاقة بعض أنماط العنف الأسري بجنوح الأحداث في مجتمع الدراسة،ومحاولة التوصل إلى تدابير الوقائية التي من شأنها أن تحد من تأثير العنف الأسري على انحراف الأحداث . واستخدم الباحث المنهج الوصفي الإحصائي، وجمع مادته العلمية من دار الملاحظة الاجتماعية عن طريق أداة واحدة وهي الاستبيان، واعتمد على عينة قصديه (غير احتمالية) ولم يدرس إلا النزلاء السعوديين فقط ، توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد عامل واحد وراء هذه الظاهرة و إنما هناك الكثير من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تلعب دورا في بروز هذه الظاهرة من أهمها : الفقر والمستوى لمتدني للمعيشة . تدني المستوى التعليمي لآباء وأمهات هؤلاء الأطفال ، تأثير جماعة الرفاق على الأطفال.

4.2.6 دراسة «محمد مبارك آل شافي» بعنوان "التفكك الأسري وانحراف الأحداث" [1] سنة 2006، دراسة مسحية على الأحداث المنحرفين في المجتمع القطري، وهي عبارة عن رسالة ماجستير، انطلقت الدراسة من التساؤلات التالية ما مستوى الطلاق لدى والدي الأحداث المنحرفين؟ ما مستوى تعدد الزوجات لدى والدي الأحداث المنحرفين؟ ما تناسب السن بين والدي الأحداث المنحرفين؟ استخدم الباحث مجتمع الدراسة داخل مركز إعادة التربية بقطر، العينة مكونة من 35 حدثا يمثلون نسبة29% من إجمالي مجتمع البحث (المركز)و من نتائج الدراسة أن عامل الطلاق هو المؤثر الرئيسي في الانحراف،كماأن عامل تعدد الزوجات يؤدي إلى اضطراب البيئة الأسرية ما يدفع للانحراف و ان عامل فارق السن بين الزوجين يولد الشجار المتواصل ما يؤثر على الأبناء.

5.2.6 دراسة جميلة محمد الكمالي " التفكك الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث[2]" سنة 2008 ،باليمن ، و هي عبارة عن رسالة ماجستير ، هدفت الدراسة إلى التعرف على أنماط التفكك الأسري وكذا معرفة العوامل التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة وانتشارها في

[1] Elias-M-choueri :Juvenile delinuency-an internationale case study.chairman

[2] النجار محمد يحيى قاسم: المرجع السابق

المجتمع اليمني ومعرفة علاقة التفكك الأسري بجنوح الأحداث . واستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتشخيص ظاهرة التفكك الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث ،والمنهج التاريخي للكشف عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على طبيعة وبنية الأسرة إضافة إلى المنهج المقارن، للمقارنة التاريخية بين أنماط بناء الأسرة اليمنية ووظائفها في الماضي والحاضر. و في الأخير خلصت هذه الدراسة إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة قد أثرت على عملية التنشئة الاجتماعية، كما أن هذه التحولات قد أثرت على الأسرة بكافة جوانبها وساعدت على إدخال مفاهيم وقيم جديدة أثرت على علاقة الوالدين بالأبناء وساعدت على جنوحهم. كما توصلت الدراسة إلى التفكك الأسري يؤذي في بعض الأحيان إلى تهيئة الظروف لجنوح أفراد الأسرة وخصوصا الأبناء

6.2.6 دراسة حسين عمر الخزاعي: بعنوان "جرائم المراهقات في الأردن"[1] سنة 2009، بالأردن ، اهتمت هذه الدراسة بموضوع انحراف المراهقات وكان الهدف منها تحديد أسباب انحراف هؤلاء الفتيات، والخصائص الاقتصادية والاجتماعية لهن ولأسرهن، مع محاولة التعرف على أنواع الجرائم المرتكبة من قبل هؤلاء الفتيات، وقد انطلقت هذه الدراسة من التساؤلات التالية :ما الجرائم المرتكبة من قبل الفتيات المراهقات المحكوم عليهن؟ و ما عوامل ارتكاب الجرائم من قبل المراهقات المحكوم عليهن في دار الرعاية وتربية وتأهيل الفتيات من وجهة نظرهن؟عينة الدراسة كانت من خلال: جميع الفتيات المتواجدات في دار الرعاية والتربية وتأهيل الفتيات، بلغ حجم العينة (51) فتاة . ومن النتائج المتوصل إليها :أكثر الحالات الجانحات يتراوح أعمارهن ما بين 16و18 سنة وكانت جرائم السرقة من أبرز السلوكيات التي تقوم بها هؤلاء الفتيات. وجود اختلاف واضح بين ارتكاب الجرائم والمستوى الاقتصادي وأن العوامل الاجتماعية (التفكك الأسري، سوء التنشئة الاجتماعية، سوء التنشئة الاجتماعية، ورفاق السوء) تساهم في ارتكاب الجرائم من قبل الفتيات.

[1] حسين عمر ،الخزاعي، جرائم المراهقات في الاردن ، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية ، العدد1 ، المجلد6، 2013

7.2.6 دراسة بعنوان " الفتاة العربية المراهقة الواقع والآفاق[1] " من إعداد مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر تمت هذه الدراسة الميدانية في سبع (07) دول عربية هي: المغرب، لبنان، تونس، البحرين، الجزائر، مصر واليمن .تتمحور هذه الدراسة حول أوضاع الفتاة العربية المراهقة من خلال الواقع في العديد من الانحرافات، خاصة الجنسية منها، قد ركزت هذه الدراسة على المراهقين بصفة عامة (ذكور وإناث)، تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة و من النتائج المتوصل إليها و من خلال المقابلات التي تمت في هذه الدراسة تم رصد خصائص مشتركة لدى حالات الدراسة والمتمثلة في ضعف التعبير المتماسك والمتسق عن الذات ،ضعف الحوار بين الأبناء والوالدين التمييز بين الذكور والإناث (تفضيل الذكور) ضعف علاقات الحوار بين الأهل والأبناء في مجال الممارسات الجنسية والصحة الإنجابية –نقص المتابعة المدرسية من قبل الأهل، التفكك الأسري من أهم الأسباب التي تؤدي لانحراف الأبناء.

3.6/. الدراسات الوطنية:

1.3.6 دراسة "محي الدين مختار"بعنوان"مشكلة انحراف الأحداث في الجزائرعواملها ونتائجها[2]" سنة 1985 ، بالجزائر ،عبارة عن رسالة ماجستير مقر الدراسة الميدانية كان في مدينتي عنابة وقسنطينة وكان الهدف من الدراسة معرفة الاسباب و النتائج وراء انحراف الاحداث ، وضع الباحث فرضيته حول : إن انحراف الأحداث في الجزائر هو نتيجة لعدم فعالية الضبط الرسمي وغير الرسمي على الحدث إلى حد إلى الحد الذي يجعله واعيا بمدى القبول الاجتماعي لأفعاله . وقد اختار الباحث عينة عشوائية من مركز إعادة التربية في عنابة وقسنطينة بالإضافة إلى عينة عشوائية ثانية من تلاميذ المرحلة المتوسط بمدينة قسنطينة وهم تلاميذ جاءوا إلى المدرسة من أحياء شبيهة بالأحياء التي جاء منها أفراد

[1] مركز المراة العربية للتدريب و البحوث كوثر: الفتاة العربية المراهقة الواقع و الآفاق ، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2008

[2] محي الدين مختار : مشكلة الانحراف الاحداث في الجزائر عواملها ونتائجها، رسالة ماجستير ،قسم علم الاجتماع ،جامعة قسنطينة 1985

المجموعة الأولى . وقد بلغ عدد أفراد العينة(130 حدثا منحرفا)و (130 حدثا عاديا) وقد استخدم الباحث المنهج المقارن، من بين النتائج المتوصل إليها : ن انحراف الأحداث في الجرائم هو نتيجة لعدم الإشباع الكافي والسوي للحاجات المادية والحاجات النفسية الاجتماعية للفرد . ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي : أن نسبة الانحراف ترتفع عند الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 . 18 سنة كما أن للموطن الأصلي دور هام في الانحراف كما أن ثلثي المجموعة المنحرفة يعيشون في بيوت قصديرية أو من الطوب ومقاب ل كل أسرة للمنحرفين تعيش في شقة توجد أسرتان أسوياء وهذا يعني أن المسكن مترابطّ ا في أباء وأمهات المنحرفين مع مزيد من القابلية للانحراف حيث أن نسبة الأمية مرتفعة جد.

2.3.6 دراسة " علي مانع" بعنوان "عوامل جنوح الأحداث ، سنة 1996[1]، بالجزائر، انطلق الباحث في دراسته من سؤال جوهري هو هل جنوح الأحداث في الجزائر تحكمه عوامل اجتماعية أو نتاج لعوامل أخرى أما فيما يخص العينة فقد بلغت 100 جانح من أربعة مراكز جهوية مختصة في علاج الأحداث المنحرفين واتبع في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي معتمدا على الاستمارة كأداة لجمع البيانات ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي : ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري نتاج طبيعي للمشاكل الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الجزائري كمشكلة البطالة والسكن ، التفكك الأسري يدفع بقوة إلى تنامي ظاهرة جنوح الأحداث حيث نجد نسبة 65 %من الجانحين ينحدرون من أسر عرفت حالات الطلاق أو غياب احد الوالدين أو كلاهما.

3.3.6 دراسة " فيروز زرارقة [2]" بعنوان " الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق"، سنة 2004 ،ولاية سطيف، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه، و الهدف من هذه الدراسة معرفة

[1] المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية: قسم علم الاجتماع والديمو غرافية، العددين الثاني والثالث، جوان 2007 ،مجلة سداسية تصدرعن قسم علم الاجتماع بجامعة جيجل، الجزائر، 2015 ،ص ص422،421

[2] ساسية قارة: الأسرة والسلوك الانحرافي للمراهق، رسالة ماجيستر، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2011-2012 ،ص .24

العلاقة بيين الاسرة و السلوك الانحرافي للمراهق ، ومنه جاء التساؤل الرئيسي: هل توجد علاقة بين الأسرة والسلوك الإنحرافي للحدث المرافق؟، العينة شملت الأحداث بمركز إعادة التربية وتلاميذ التعليم الثانوي، وقد جاءت عينة الأحداث الموجودين بالمركز متكونة من 64 حدث تتراوح أعمارهم ما بين 15 . 18 سنة، ولمعالجة هذه الدراسة اعتمدت الباحثة على المنهج التجريبي، وذلك بهدف تسهيل عملية المقارنة، وقد خلصت الباحثة في دراستها إلى أنه كلما كانت العلاقة الأسرية سواء بين الوالدين أو بينهم وبين أبناءهم مشحونة بالتوتر وعدم التفاهم بينها ، أنه كلما تكرر الزواج كلما زاد احتمال وقوع الأنباء وخاصة في مرحلة المراهقة في خطرالانحراف ومنه توجد علاقة طردية بين طبيعة العلاقات الأسرية والانحراف .

4.3.6 دراسة "بلمولود جمانة" بعنوان "علاقة الأسرة بانحراف المراهق"[1] ، سنة 2004، دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية بولاية قسنطينة، ووهي عبارة عن رسالة ماجستير الهدف من هذه الدراسة معرفة الدور الذي يلعبه المستوى المعيشي و العلاقات الاسرية في تشكيل و تحدسد أنماط السلوك المنحرف للمراهق ،وقد جاءت إشكالية متمثلة في سؤال رئيسي مفاده كيف تساهم الاسرة في إنحراف المراهق؟ استخدمت الباحثة عينة بلغ عددها 46 مراهقا (بالمركز) بإتباع المنهج التشخيصي ومن النتائج المتوصل إليها أن أغلب أفراد العين يقطنون في منازل قصديريه بالإضافة إلى كثرة عدد أفراد الأسرة أي ينتمون لأسر فقيرة و سوء توافق الوالدين في مستوى الحوار وبين الإخوة أيضا الشجار المتواصل بين الأهل يؤدي لانحراف المراهقين.

5.3.6 دراسة سمية حومر بعنوان "أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الاحداث[2] " سنة 2006، وهي عبارة عن رسالة ماجستير بمدينتي قسنطينة و عين مليلة ،تمحورت فرضية الدراسة إن ضغط الظروف الاجتماعية قد يخلق لدى الاحداث استعداد للجنوح ، استخدمت

[1] ساسية قارة: المرجع السابق، ص 27.26

[2] ذويب حياة : البيئة الاسرية المضطربة و علاقتها بانحراف الفتيات ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع، الجزائر، 2015، ص 25

الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت نتائج الى : ضعف المستوى التعليمي لأفراد العينة ،كما أشارت نتائج الدراسة الى نسبة 58% من الجانحين ينتمون الى أسر تعاني من فقدان الأبوين وزواجهما مرة ثانية .

6.3.6 دراسة هراو خثير : بعنوان "التفكك الأسري وأثره على جنوح الأحداث[1]" سنة 2009 ،وتمثلت إشكالية البحث حول الأسباب الرئيسية التي تؤدي بالأحداث إلى الجنوح ، وترجع التساؤل العام إلى التساؤلات الفرعية: الطلاق، والمعاملة الوالدية السيئة كالتساهل والتسامح وأثرها على جنوح الأحداث وتوصلت إلى النتائج التالية التفكك الأسري كالطلاق أو الوفاة أو الهجر تأثير سلبي على نفسية الحدث في فقده الجو العائلي المستقر وأيضا بالنسبة إلى الأساليب التربية الخاطئة كالعنف بأنواعه فسوف يؤذي إلى الهروب المستمر من البيت ، أما الأساليب التربية الخاطئة كذلك والتي تظهر في التدليل المفرط والذي يجعل الحدث لا يعتمد على نفسه في أبسط الأمور والحرية الكاملة في التصرف وعدم الرقابة تؤذي به إلى الشارع للبحث عما فقده في أسرته.

4.6./- توظيف الدراسات السابقة في الدراسة:

رغم تناول هذه الدراسات إنطلاقا من أن لكل بلد ظروفه وطبيعته الخاصة إلا أن ذلك لا يمنع من الاستفادة من تلك الدراسات فقد كانت بمثابة الركيزة الأساسية لنا وقد أفادتنا هذه الدراسات :

1/- من الناحية النظرية : أبرزت لنا الدور الذي تلعبه العلاقات الاسرية و المستوى المعيشي في الانحراف حيث أن كل الدراسات السابقة تبحث عن علاقة الإنحراف بالاسرة واهتمت بجانب التصدع الاجتماعي و المادي للأسرة والتي تمثل فقدان أحد الوالدين واساليب التربية الاسرية الخاطئة والظروف السكنية وهذه المتغيرات ذات أهمية بالغة في دراستنا .

[1] بلشلوش مختارية: ظاهرة أطفال الشوارع و انعكاساتها على المجتمع، (رسالة ماجستير).قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، الجزائر ،2011، ص 56

2/- من حيث المنهج : هناك اختلاف واضح في المنهج المتبع في كل دراسة وتعدد في المناهج المستخدمة الا أن هناك دراسات تتشابه مع دراستنا الحالية في المنهج مثل دراسة علي مانع و دراسة سمية حومر.

3/- من حيث العينة و ادوات جمع البيانات : أغلب الدراسات تتشابه مع الدراسة الحالية في فئة الاحداث التي تم الاعتماد عليها وهم الأطفال المتواجدين بمراكز الاحداث و تتراوح أعمارهم بين (18.12)سنة كما أفادتنا هذه الدراسات في بناء و وضع بعض من أسئلة الاستبيان.

7/- تحديد مفاهيم الدراسة:

1/.7. العوامل الإجتماعية :

1.1.7.العوامل :

لغة: بكسر الميم جمع العامل ، المؤثرات ،و يراد به الاسباب المؤثرة و القوى و المواد التي تحدث تغييرا. [1]

اصطلاحا: تلك العناصر التي يمكن ان تتكيف مع الموقف، و تصبح سبب تطور الاحداث أو تحولها.[2]

وتعرف بأنها الاسباب أو الدوافع التي أدت الى وقوع الظاهرة.[3]

. هو ما يميز فرد عن آخرسواءا اكان ظرفا سلبيا او ايجابيا .

2.1.7.الاجتماعية:

لغة: اجتماعيّ [مفرد]: اسم منسوب إلى اجتماع: "العُرف الاجتماعيّ- إعانات اجتماعيّة، الأعباء الاجتماعيَّة :الضرائب والرسوم التي تفرضها الدّولة، السُلَّم الاجتماعيّ :المراتب الاجتماعيّة، العَقْد الاجتماعيّ :جملة الاتفاقات الأساسيّة في الحياة الاجتماعيّة وبمقتضاها

[1] معجم المعاني الجامع : https://www.almaany.com (16/ 04 / 2023) (13:30)

[2] https://ar.facts-News.org (16/ 04 /2023) (13:42)

[3] المغراوي: التمييز بين العوامل و المظاهر، 2020 www.youtube.com (29 / 04 /2023) (19:44)

يضع الإنسانُ نفسَه وقواه تحت إرادة المجتمع، العلوم الاجتماعيَّة :العلوم التي تُعنى بالجوانب الثقافيّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة للمجتمع كعلم الاجتماع وعلم السياسة، في مقابل العلوم الإنسانيّة والطبيعيّة، رجُل اجتماعيّ :أي مزاول للحياة الاجتماعيّة، كثير المخالطة للنَّاس[1].

إجتماعي [جمع] 1-منسوب إلى الاجتماع: «النشاط الاجتماعي».

2-من كان يحب المجتمع بطبعه، فيختلط بالناس وينفتح على الحياة العامة: "الإنسان كائن اجتماعي".[2]

اصطلاحا: يشير مصطلح الإجتماعية الى سمة من سمات معيشة الكائنات كما ينطبق على سكان البشر و الحيوانات الاخرى و هو يشير دائما الى التفاعل بين الكائنات الحية بعضها البعض و جماعية التعايش بغض النظر عما إذا كانوا يدركون ذلك أم لا و بغض النظر عما إذا كاان التفاعل طوعيا أو لا طوعيا .[3]

التعريف الاجرائي للعوامل الاجتماعية:

هي مجموعة من الظروف التي تحيط بالفرد و تميزه عن غيره و تقتصر الظروف الاجتماعية على مجموعة من العلاقات التي تنشأ ببن الفرد و بين فئات معينة من الناس يختلط بهم و يرتبط بهم إرتباطا وثيقا سواء كانوا أفراد أسرته و مجتمعه أو مدرسته او الأصحاب أو الأصدقاء الذين يختارهم[4].

فهي مجموعة الظروف التي تحيط بالفرد منذ ولادته و التي يكون لها تأثيرا في حياته الإجتماعية و في تكوين شخصيته.

2.7/. الاسرة:

---

[1] معجم المعاني الجامع: https://www.almaany.com (03 /05 / 2023) (21:45)

[2] عرب ديكت: معجم اللغة العربية المعاصرة: https://arabedict.com (03 /05 / 2023) (22:14)

[3] https://ar.emsayaeilim.com (16/ 04/ 2023) (13:46)

[4] محمد بن موسى القحطاني:العوامل الاجتماعية المؤدية الى النعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد العشرون، 2019

لغة: كلمة مشتقة من الاسر، و الأسر هو القيد وتعني الأسرة أيضا الدرع الحصين، وأهل الرجل وعشيرته، و الأسرة جماعة يربطها أمر مشترك [1]

اصطلاحا :

– تعرف الأسرة على أنها رابطة إجتماعية تجمع بين شخصين أو أكثر بروابط القرابة ،أو الزواج، أو التبني، وهي تبدأ بالزواج ثم إنجاب الأطفال أو تبنيهم ،وفيها يهتم الابوان برعاية أطفالهما و توفير حاجاتهم المختلفة[2].

– يعرفها منير المرسي سرحان: " الوحدة الوظيفية المكونة من الزوج و الزوجة و الأبناء المرتبطة برباط الدم و أهدافه مشتركة"[3].

– تعرفها سناء الخولي : "بأنها أول وسط طبيعي و اجتماعي للفرد، و تقوم على مصطلحات يرتضيها العقل الجماعي ، و قواعدها تختارها المجتمعات"[4].

– **التعريف الاجرائي للاسرة:**

هي مجموعة من الافراد (الزوج والزوجة والابنا) يجمعهم سكن واحد تتميز بتقسيم الادوار والواجبات والتماسك والتضامن والعمل المشترك والاتجاه نحو غايات واهداف واحدة والتكتل والتحفز لدو أي خطر خارجي يهدد كيانها، وتخضع لعادات واعراف وقوانين المجتمع وتتأثر علاقاتها مع بعضها (الزوجان وبينهما الاولاد).

3.7/. الانحراف

لغة : الانحر اف مأخوذة من مادة (ح،ر،ف،)و(أحر ف) ومن معانيها في اللغة العربية أنه يقال :حرف الجبل: أي أعلاه المحدد، ويقال: فلان على حرف من أمره أي: على ناحية منه، أو على جانب أو طرف من الشيء.[5]

---

[1] درواج رابح : علم الاجتماع العائلي ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص 46

[2] محمد عدنان القماز : تعريف الاسرة ، 2021، www.mawdoo3. com

[3] منير المرسي سرحان: اجتماعيات التربية ، دار النهضة العربية، لبنان، 1981، ص 171

[4] سناء الخولي : الزواج و العلاقة الاسرية ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 1979،ص 34

[5] بن منظور: لسان العرب، دار الفكر، المجلد الرابع، بيروت، لبنان

يشير الانحراف لغة إلى فعل انحرف، ينحرف، أي مزاجه مال عن الاعتدال، فهو يعني الفشل في أداء الواجب أو ارتكاب عمل سيئ وخاطئ[1].

اصطلاحا:

فيعرف بأنه "السلوك الإنساني غير السوي لأنه لا يتماشى مع القيم والعادات والتقاليد التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوك الأفراد فهو إذا عدم مسايرة المعايير الاجتماعية أو بمعنى آخر عدم التوافق أو الصراع"

. من الناحية الاجتماعية يعرف الانحراف: بأنه "هو كل سلوك يعارض مصلحة الجماعة في زمان ومكان معينين محددين بصرف النظر عن كشف هوية الفاعل وتقديمه إلى المحكمة ."[2]

يشير هذا التعريف إلى نقطة هامة هو ربط الانحراف بزمان ومكان معينين، فإذا تغيرالزمان والمكان فقد يتبدل مفهوم وتصور الانحراف.

. الإنحراف شرعا: هو مجانبة الفطرة السليمة و اتباع الطريق الخطأ المنهي عنه دينيا أو الخضوع و الإستسلام للطبيعة.

. يعرف "تابان" (Tappan) الانحراف من الناحية القانونية بأنه : "مجموع المخالفات المرتكبة والمشهر بها والمتابعة والمعاقب عليها، ولا يعتبر جانحا أو مجرما إلا من اعترفت له بذلك المحكمة، فالجريمة فعل إرادي يخالف القانون بدون عذر يعاقب عليه"[3].

- التعريف الاجرائي للانحراف :

الانحراف و هو الخروج عن المعاييرو القواعد السائدة في المجتمع و التي تهدد كيانه و استقراره .

4.7/. القاصر :

[1] سامية محمد جابر : الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر ص199

[2] منيرة عصرة: انحراف الأحداث ومشكلة العوامل، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1974 ،ص، 123

[3] محمد عاطف غيث : المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون طبعة، دون سنة، ص.92

لغة: جاء في لسان العرب: « القَصرْ ، والقِصرَ ُ في كل شيء خلافُ الطُّولِ ، وقَصرُ . الشيءُ بالضم . يَقْصرُ ُ قِصراً خلاف طال، وقَصرَتُ من الصلاة أَقْصرُ . قَصراً ، والقَصِيرُ خلاف الطويل، والجمع قُصرَاء، وقِصارٌ والأُنثى قصِيرة، والجمع قِصارٌ ، والأَقاصرِ ُ جمع أَقْصرَ مثل أَصْغَر وأَصاغِر، وقَصرَ .) 3)عن الأَمر يَقْصرُ قُصُوراً وأَقْصرَ وقَصرَّ وتَقَاصرَ ، وامرأَة قاصرةُ الطَّرْف لا تمَدُّه إِلى غير بعلها[1].

وبنفس التعريف عرف اللغويون مادة (قصر)، مما يدل على اتفاقهم على اعتبارها تدل على عكس الطول، وخلاف الطبيعي من الأمر.

وجاء في أساس البلاغة: "القصور بمعنى التقصير، والعجز" ، ومن خلال تعريف الزمخشري للقصور يُمكن القول بأن القاصر في اللغة: « هو الشخص العاجز عن إدراك الأمور على حقيقتها لصغر سنه ، أو هو: " الشخص الذي وصل مرحلة من عمره ما زالت قاصرة عن مرحلة البلوغ [2]".

اصطلاحا :

هو الشخص الذي لم يبلغ سن الرشد ، ويكون غير قادر على التصرف فيما يخص شؤونه الشخصية والمالية ويسمى بعديم الأهلية أو بناقصها[3].

القاصر في الاصطلاح الشرعي:

استخدم لفظ القاصر إلا بعض النصوص منها ما ورد في فتأوي الرملي ما نصه "سئلَ هَل يجِبُ على الرَّجُلِ الْكَسْبُ الَّذِي يَلِيقُ به لِعيَالِهِ القَاصرِينَ[4]" .

---

[1] ابن منظور:أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ،لسان العرب ، المكتبة الاسلامية ، https://islamweb.net

[2] بن يحي أم كلثوم: القاصر مفهومه وأهليته في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ،جامعة بشار، الجزائر ، ص26

[3] بوشلالق يوسف: الوصاية على القاصر في القانون الجزائري و الفقه الاسلامي ، http://dspace.univ-msila.dz/:

[4] شهاب الدين أحمد بن حمزة الرملي، فتاوى الرملي، جمعها: ابنه، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي،)المكتبة الإسالمية 9 ،ج4/ص 5

ومنها ما جاء في تنقيح الفتاوى الحامدية ما نصه:" سُئِلَ فِي قَاضِي دِمَشْقَ أَنَّهُ زوَّجَ قَاصرِةً عُمْرُهَ اثْنَتَا عَشرْةَ سَنَةً وَ طَلَقَتْ فَهَلْ تَنْقَضِي عِدَّتهُا بِالأَشْهُرِ أَوْ بِالحَيْض".

ويلاحظ أن الفقهاء درجوا على استعمال مفردات أخرى للدلالة على الصغير الذي لم يصل سن البلوغ بعد، كلفظ الصبي ولفظ الحدث ولفظ الطفل.

وبعد عرض مفهوم القاصر في الفقه الإسلامي، يمكننا أن نعرف القاصر بأنه: "الشخص الذي يتمتع بقدرة قاصرة على فهم الخطاب لعدم اكتمال عقله". ويمكن القول بأنه: " الشخص الذي لم يتوجه إليه الخطاب كاملا لقصور عقله المصاحب لصغر سنه "، كما يمكن القول بأنه: "من قصر سنه عن المرحلة التي يكون فيها أهلا للتكليف"[1] .

. القاصر في الاصطلاح القانوني:

عرف فقهاء القانون القاصر بأنه:"من لم يبلغ سن الرشد القانوني"

كما أنهم شاركوا فقهاء الشريعة في استعمال مصطلحات أخرى للدلالة على القاصر: صغير السن والحدث.

فالحدث في عرف القانون هو: "صغير السن الذي أتم السن التي حددها القانون للتمييز ولم يتجاوز السن التي حددها لبلوغ سن الرشد ".

ويلاحظ من هذا التعريف أن الحدث في القانون هو الصبي المميز في الفقه، كما يلاحظ أن لفظ الحدث له مدلول جنائي يوحي بإحداث جريمة أو مخالفة، فقد استعمله القانون في القانون الجنائي، بينما استعملوا لفظ صغير السن في قانون الأسرة والقانون التجاري والقانون المدني.

فالحدث في القانون هو من اعتبر أهلا للمسائلة، والملاحقة القانونية من القصر.، والذي لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره وقت ارتكاب الجريمة، أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض للانحراف.

[1] بن يحي أم كلثوم: مرجع سابق ، ص 27

وبنفس المعنى استعمله القانون الجزائري دون أن يتطرق إلى تعريفه، كما أنه استعمل المصطلحات الأخرى كالحدث وصغير السن[1].

ـ الفتاة التي لم تبلغ سن الزواج وهو ثمانية عشرة سنة كاملة حسب قانون الاحوال الشخصية.[2]

ـ القاصر إجتماعيا:

الفتاة التي لم تبلغ سن تحمل المسؤولية ، و القاصر مازالت في مرحلة الطفولة إذ لم يتم اكتمال نضوجها الجسمي و العقلي و النفسي[3].

– التعريف الاجرائي للقاصر :

هو كل من لم يكتمل سن الرشد القانوني 18 سنة ، و غير القادر على التصرف .

8/. المقاربة النظرية للدراسة:

أخذت الاسرة جانبا هاما من النظرية السوسيولوجية وشكلت قضية رئيسية انصبت عليها الدراسة وتتعدد المداخل النظرية التي درست الأسرة ،ومن بين هاته المداخل النظرية نجد النظرية البنائية الوظيفية و التي تعتبر من أكثر النظريات شيوعا و استخداما في مجال علم الاجتماع الاسري.

ترجع كثير من تحليلات علماء النظرية السوسيولوجية (البنائية الوظيفية) إلى رواد علم الاجتماع الغربيين الذين ظهروا خلال القرن 19 و مهدوا لظهور علم الاجتماع أمثال أوجست كونت، سبنسر، دوركايم و فيبر و غيرهم هؤلاء يمكن أن نصفهم بالجيل الأول من رواد البنائية الوظيفية و التي جاءت تصوراتهم في الفترة من أواخر القرن 19 و حتى النصف الأول من القرن 20 و لكن تقريبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تطورت البنائية

[1] بن يحي أم كلثوم: مرجع سابق، ص 27

[2] صالح خالد صالح الشقريات: زواج القـاصـرات بين الشريعة والقانون،مجلة جامعة الشارقة، المجلد 16، العدد2، 2019

[3] إيمان علي السيد، جمال شفبق أحمد: المتغيرات الفيزيقية و الاجتماعية المرتبطة بإنتهاك حقوق القاصرات و دور المجتمع المدني، مجلة العلوم البيئية ، معهد الدراسات البيئية، المجلد التاسع و الغشرون ، العدد العاشر، 2020

الوظيفية و لاسيما بين ظهور علم الاجتماع الأمريكي و الذي عزز كثيرا من أفكار البنائية الوظيفية و جاءت تصورات هذه النظرية خاصة على أيدي "تالكوت بارسونز و روبرت ميرتون و كنجزلي دافيد" ، يرتبط نشوء النظرية بالفكر الوضعي إذ كانت النزعة الوضعية مند بداية القرن 19 مؤيدة للعلم و معارضة للميتافيزيقا التقليدية إذ أن تأييدها للعلم و المنطق التجريبي كان يستند على فكرة الوصول إلى القوانين التي تخضع لها الوقائع و الظواهر الاجتماعية لذا أكدوا على فكرة العلم الطبيعي خاصة علم الأحياء و أهميته في دراسة المجتمع فعلم الأحياء يدرس تراكيب و وظائف الكائن الحيواني أو النباتي الحي و مثل هذه الدراسة يمكن الاستفادة منها في تحليل المجتمع البشري الذي هو الآخر يتكون من أجزاء تسمى بالأنظمة[1].

تقوم البنائية الوظيفية على فكرة مؤداها أن المجتمع عبارة عن انساق مكون من اجزاء لكل منها وظيفة ، وان هناك تكاملا وتساندا بين جميع أجزاء البناء ويرتكز على بناء الاسرة ووظائفها .

من خلال الاشارة الى مفهوم النظرية "البنائية الوظيفية" يمكن أن نستخلص أنها تقوم على المبدأ الكل المتكامل داخل المجتمع ، أي ان كل نظام اجتماعي يعتبر بناء سوسيولوجيا متكون من مجموعة من الافراد لكل واحد منهم دورا يلعبه داخل ذللك النظام و كما يمكن لكل فرد أن يلعب في ذات الوقت دورا اخر داخل مجتمع آخر[2] .

يمكن إسقاط البنائية الوظيفية على دراستنا الحالية من خلال مفهومي البناء" structure " و الوظيفة "function" فيشير البناء الاجتماعي للأسرة (النسق) الى الطريقة التي تنتظم بها الوحدات الاجتماعية التي تمثل الأب و الام و الأبناء ، والعلاقات المتبادلة بين الأجزاء .أما الوظيفة فهي الدور الذي يلعبه البناء الاجتماعي الشامل (الاب و الام) فالأسرة تؤدي

[1] حميدشة نبيل: البنائية الوظيفية و دراسة الواقع و المكانة ،مجلة البحوث والدراسات الانسانية، العدد 5، سكيكدة، 2010،ص 480

[2] أحمد زايد وآخرون: الأسرة و الطفولة، دراسات اجتماعية وانثروبولوجية،دار المعرفة الجامعية، ص 17

وظائف عديدة لأعضائها حيث تقوم بتربية الأبناء على القيم و العادات السليمة بالإضافة الى تلبية إحتياجات أفرادها المادية و النفسية بهدف تحقيق الإستقراروالتماسك الاسري .

والجدير بالذكر ان عدم تكافؤ جميع وظائف الأسرة في محافظتها بالبقاء داخل المجتمع وبناءها قد تحصل إختلالات وظيفية تهدد بناءها مثل التقصير بواجبها في تنشئة أبناءها ،وتقوم بها بأسلوب خاطئ أو سئ ، مما ينجز عنه انحرافات لا تخدم الأسرة و المجتمع.

9/-المنهج المستخدم في الدراسة :

حتى تكون دراسة علمية لابد أن تحتوي على منهج علمي تبنى عليه و تسير وفقه هذه الدراسة، فالنوع المنهج يتحدد وفقا لنوع الموضوع أو المشكلة أو الظاهرة المراد دراستها ، حيث أن المنهج في البحث العلمي يعتبر خطوة هامة و ضرورية .

و يعرف المنهج بأنه " الطريق العلمي المؤدي أو الموصل لهدف البحث و هو الخيط الغير المرئي الذي يسير فقرات البحث و المنهج يختلف عن الوسيلة أو الأداة المستخدمة في البحث " [1]

و نظرا لكون الموضوع يتعلق بوصف طبيعة العلاقة بين العوامل الاجتماعية الأسرية والسلوك الانحرافي لدى الفتيات القاصرات ، على أن دراسة العلاقة تتطل عملية اكتشاف الأسباب الكامنة التي تحدد طبيعة العلاقة بين متغيرين لذلك اعتمدنا في موضوع بحثنا " العوامل الاجتماعية للأسرة و انحراف الفتيات القاصرات " على المنهج الوصفي و ذلك للمبررات التالية :

- يساهم في وصف العوامل الاجتماعية الأسرية و مدى تأثيرها على الفتاة القاصر.
- يساهم في وصف ظاهرة الانحراف لدى الفتيات القاصرات .
- يعمل على ربط العلاقة بين التنشئة الأسرية السيئة و انحراف الفتيات القاصرات .
- وصف الأساليب الأسرية الخاطئة التي تؤدي الى انحراف الفتيات القاصرات.
- يسهل جمع بيانات و معلومات دقيقة عن موضوع البحث .

[1]- محمد تزهر السعيد السماك ، طرق البحث العلمي و اسس تطبيقاته ، دار اليازوري ، عمان ، 2011، ص 95.

- تسهيل عملية تصنيف و تحليل المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة .

10/- مجتمع الدراسة :

يعرف مجتمع الدراسة على أنه جميع المفردات التي تمثل الظاهرة و موضوع البحث، و تشترك في صفة معينة أو أكثر، والتي مطلوب جمع البيانات حولها ، و لا ينصرف مفهوم مجتمع البحث الى أفراد فقط ، بل أيضا الى مؤسسات و متاجر الجملة و التجزئة و غيرها[1].....

فحسب موضوع الدراسة " العوامل الاجتماعية للأسرة و انحراف الفتيات القاصرات " دراسة ميدانية بالمركز المتخصص في اعادة التربية البنات " ، فان مجتمع الدراسة يتمثل في الفتيات الموجودات داخل هذا المركز .

1/10-تحديد حجم (أفراد) مجتمع الدراسة:

تتطلب هذه الدراسة القيام بعملية المسح الشامل الذي يتم على كل مفردات العينة المقدرة

ب (5) فتيات اللاتي يتواجدن بالمركز الاجتماعي لرعاية البنات، حي 01 نوفمبر – بلدية تبسة – نظرا لكون مجتمع البحث صغير و بحكم أن عدد الفتيات داخل المركز مناسبا لاستخدام هذا الأسلوب حيث يعتبر هذا الاسلوب الأصلي و الأساس في البحث العلمي ومن أجل الحصول على نتائج أكثر مصداقية و دقة .

وعلى هذا الأساس يعرف أسلوب المسح الاجتماعي على أنه" أسلوب جمع البيانات من جميع وحدات المجتمع دون استثناء و يهدف الحصر الشامل الى الحصول على بيانات و معلومات شاملة عن كل وحدة من وحدات المجتمع سواء كانت هذه الوحدة شخصا ، اسرة ، مؤسسة أو اي وحدة أخرى"[2].

[1]-مرجع نفسه ، ص 101.

[2]-نزيهة مقديش ، أهمية أسلوب المعاينة في الدراسات الاحصائية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير ، تخصص تقنيات كمية ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2009/ 2010.

2/10-خصائص مجتمع البحث :

جدول رقم (01): يبين توزيع المبحوثات حسب الوضعية العمرية.

الوضعية العمرية	الفئات العمرية	التكرار	المجموع	النسبة المئوية	المجموع
السن	أقل من 10 سنوات	0	5	%0	%100
	من 11سنة الى سنة15	1		%20	
	من 16 الى 20	4		%80	
عدد الاخوة	[3-0]	2	5	40%	%100
	[7-4]	1		20%	
	[11-8]	2		40%	
الترتيب بين الاخوة	الكبيرة	2	5	%40	%100
	الوسطى	3		%60	
	الصغيرة	0		%0	

المرجع: من اعداد الباحث

عرض و تحليل الجدول رقم (1):

يمثل الجدول الأول المعطيات الاحصائية لكل من المتغيرات (السن ، عدد الاخوة والترتيب بين الاخوة) حيث تظهر المعطيات المتعلقة بمتغير السن أن أغلبية المفردات يتراوح سنها ما بين 16 الى 20 حيث قدرت بنسبة 80% مقارنة بالأعمار التي تتراوح سنها ما بين 11الى 15 بنسبة قليلة تقدر ب 20% ، أما بالنسبة الى فئة أقل من 10 سنوات منعدمة ، و هذا راجع الى سن المراهقة بحيث أن المراهقين يتغير سلوكهم بتغير معارفهم و خبراتهم و

يمرون بمراحل نمو و تغيرات فيزيولوجية وفي أغلب الأحيان تعترضهم بعض المشكلات النفسية و الأسرية التي قد تؤثر على سلوكهم بالانحراف .

كما ننتقل الى متغير عدد الاخوة (ذكور و اناث) لكل فتاة الموجودة على شكل فئات بحيث نلاحظ أن الفئة الاولى[0−3]قدرت بنسبة 40% و الفئة الثانية [4−7] قدرت بنسبة 20% و الفئة الثالثة

[8−11] قدرت بنسبة 40% ، حيث يرجع الاختلاف في عدد الاخوة الذكور و الاناث لكل فتاة الى وجود التنوع داخل أفراد الأسرة .

أما بالنسبة لمتغير ترتيب الفتاة بين الاخوة نلاحظ أن أغلبية الفتيات في الرتبة المتوسطة بنسبة قدرت ب 60% و تليها ترتيب الفتيات اللاتي في الرتبة الكبيرة بنسبة 40% و هذا راجع الى طريقة معاملة الآباء لأبنائهم فمن الشائع في الأسر الجزائرية أن معظم الآباء يعاملون البنت الكبرى باحترام نظرا لسنها ثم البنت الصغرى يعاملونها بشكل مدلل نظرا لكونها الصغيرة في المنزل ، أما بالنسبة للبنت الوسطى في معظم الأوقات تخضع لأسلوب غير مناسب في التعامل معها هذا ما يؤثر على سلوكها وبالتالي احساسها بالتهميش.

الجدول رقم (02): يبين توزيع المبحوثات حسب متغير مكان الولادة ، مكان الاقامة ، المنطقة السكنية ونوع السكن :

	المتغيرات المكانية	التكرار	المجموع	النسبة المئوية	المجموع
مكان الولادة	خنشلة	3	5	%60	%100
	بليدة	1		%20	
	تبسة	1		%20	
مكان الإقامة	تبسة	3	5	%60	%100
	خنشلة	2		%20	
المنطقة السكنية	ريف	0	5	%0	%100
	شبه حضري	2		%40	
	المدينة	3		%60	
نوع السكن	بيت فوضوي	1	5	%20	%100
	شقة	1		%20	
	منزل أرضي	2		%40	
	فيلا	1		%20	

المرجع: من اعداد الباحث

-عرض وتحليل الجدول رقم (02):

يمثل الجدول الثاني المعطيات الاحصائية المتعلقة بمتغير (مكان الولادة ، مكان الاقامة ، المنطقة السكنية و نوع السكن) حيث نلاحظ أن المعطيات المتعلقة بمتغير مكان الولادة تبين أن أغلبية الفتيات في المركز كان مسقط رأسهم بولاية خنشلة حيث قدر بنسبة 60% ، تليها كل من ولاية البليدة و تبسة بنسب متشابهة قدرت ب : 20% لكل منهما ، و هذا

يرجع لعدم توفر مراكز اعادة التربية في جميع نواحي الوطن منها خنشلة و بليدة حيث قدر عددهم ب 5 مراكز فقط ، فيتم ايداع الفتاة وفقا للمركز المجاور لولايتها أو وفقا لوضعية كل منهما .

سنعرض كذلك المعطيات المتعلقة بمتغير مكان الاقامة حيث نجد أن أغلبية الفتيات يقيمون بولاية تبسة و هذا بنسبة 60% و هي نسبة كبيرة مقارنة بولاية خنشلة التي قدرت بنسبة 40% هذا راجع الى أن الموقع الاستراتيجي للمركز في ولاية تبسة و هذا ما يجعل الفتاة قريبة من منزلها لسهولة عملية الادماج الأسري.

أما بالنسبة لمتغير المنطقة السكنية نلاحظ أن أغلبية الفتيات يقطنون في المدينة و هذا بنسبة 60% على عكس الفتيات الأخريات يقطنون في المناطق الشبه الحضرية التي تمثل بنسبة 40% و هذا بحكم أن المدن تكون أقل تحفظا من المناطق الشبه الحضرية و كذلك الريف بحيث تكون مجتمعات محافظة للقيم والمعايير و تكون بناتها أقل عرضة للانحراف من المدينة الذي يرجع الى أن الفتيات تكون أكثر حرية و في بعض الأحيان تكون لديها السلطة في اتخاذ قراراتها الذي يؤدي بها الى الخروج عن الطريق الصحيح و الولوج في عالم الانحراف .

كما يبين الجدول أيضا متغير نوع السكن حيث نجد أغلبية الفتيات يعيشون في منزل أرضي و هذا بنسبة 40% و تليها الفتيات الذين يعيشون في كل من السكن الفوضوي و و الشقة و الفيلا بنسب متشابهة مقدرة ب 20% لكل نوع سكني . و هذا راجع الى تأثير الظروف السكنية على الفتيات و مدى احباطهم و تذمرهم نحو نوعية السكن المعاش فيه مما يدفعهم الى سلوكات انحرافية.

جدول رقم (03):يبين توزيع المبحوثات حسب متغير المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي		التكرار	المجموع	النسبة المئوية	المجموع
المستوى التعليمي للفتاة	أمية	0	5	%0	%100
	إبتدائي	2		%40	
	متوسط	3		%60	
	ثانوي	0		%0	
	جامعية	0		%0	
المستوى التعليمي للأب	أمي	0	5	%0	%100
	إبتدائي	0		%0	
	متوسط	1		%20	
	ثانوي	3		%60	
	جامعي	1		%20	
المستوى التعليمي للأم	أمية	1	5	%20	%100
	إبتدائي	1		%20	
	متوسط	1		%20	
	ثانوي	0		%0	
	جامعية	2		%40	

المرجع: من اعداد الباحث

- **عرض و تحليل الجدول رقم (03):**

يمثل الجدول الثالث المعطيات الاحصائية المتعلقة بمتغير المستوى التعليمي لكل من المقيمات و الاب و الام حيث نلاحظ بالنسبة للمتغير الأول أن أغلبية المقيمات ذات

مستوى تعليمي متوسط حيث قدرت بنسبة 60% و التي تليها المقيمات ذات مستوى ابتدائي بنسبة 40% و هذا راجع الى أن الفتيات كانت منشغلة بالأفكار الانحرافية مما دفع الى ضعف في مستواهم و رسوبهم المتكرر و بحكم دخولهم الى المركز أدى الى انقطاعهم عن الدراسة مؤقتا الا بعد اتحاذ عدة اجراءات من طرف الجهات المسؤولة لاعادة الادماج الدراسي .

اضافة الى المعطيات المتعلقة بالمستوى التعليمي لأب كل فتاة مقيمة بالمركز ، حيث يتبين أن أغلب الآباء مستواهم الدراسي في الثانوي الذي قدر بنسبة 60%، في حين بلغت نسبة كل من المستويات الجامعية و المتوسطة ب20% لكل منهما ، وبعد استقراء الجدول تبين لنا أن المستوى التعليمي للأباء منخفض و بالتالي فان المستوى الثقافي يؤثر بشكل كبير في تربية الأبناء و هذا يمكن ارجاعه الى عدم معرفة متطلبات و خصوصيات كل مرحلة يمرون بها خاصة المراهقة و هو ما يفتقده بعض الأباء لتدني المستوى التعليمي لديهم و هذا ما يؤدي الى انخفاض الضبط الذي ينتج عند الوالدين سلوكيات انحرافية و بالتالي يقوم الأبناء بتقليدهم ، وهذا على عكس متغير المستوى التعليمي للأمهات اذ نجد نسبة المستوى الجامعي أكبر نسبة مقارنة بالمستوى الابتدائي و الثانوي و المتوسط و الأمية حيث بلغت نسبة 40% و النسب الأخرى 20% حيث يمكن القول أن المستوى التعليمي للأولياء ليس بالضرورة يكون متدني ليؤثر على تربية الأبناء و بالتالي الانحراف .

11/- مجالات الدراسة :

يقصد بمجال البحث النطاق الذي أجريت فيه الدراسة من خلال ثلاثة مجالات فرعية و هي: المجال المكاني و الزماني و المجال الزمني .

حيث كانت مجالات هذه الدراسة كالآتي :

1/11-المجال المكاني :

المجال المكاني للدراسة أو حدود دراسة المكانية هي البعد أو الاطار المكاني للدراسة و موضعها فالمجال المكاني للدراسة هو المنطقة التي يستخدمها الباحث في جمع البيانات من مجتمع البحث.

حيث يتمثل المجال المكاني للدراسة الميدانية في "المركز المتخصص في اعادة التربية للبنات" المتواجد بحي_ 01 نوفمبر ، ولاية تبسة _ الذي يعتبر من بين المؤسسات و المصالح المكلفة بحماية الطفولة و المراهقة على مستوى اقليم ولاية تبسة حيث تم انشائه بموجب المرسوم رقم 03/466 مؤرخ في 2003/12/01 بمساحة تقدر ب : 20079م 2 .حيث كانت بداية العمل بالمركز في 21 فيفري 2005.

. يقع المركز ببلدية تبسة يحده من الشمال حي 120 سكن و من الجنوب مركز التكوين المهني و التمهين لوافي التلي تبسة و من الغرب مؤسسة الطفولة المسعفة تبسة و من الشرق المركبب الرياضي 04 مارس.

حيث تكون قدرة الاستيعاب النظرية ب 60 حدث التي تضم الفئة العمرية من 13 الى 18 سنة .

اما بالنسبة للعدد الاجمالي للمستخدمين يقدر ب 64 .

الدائمين : 19 (09 ادراريين ، 10 بيداغوجيين)

المتعاقدين : 36 (12 بالتوقيت الكامل ، بالتوقيت الجزئي ، حارس ، سائقين)

حيث يضم المركز مجموعة من المرافق الحيوية تتمثل في :

1/-الجناح الاداري : و يشمل مكتب المدير ، الأمانة ، مكتب المستخدمين ، مكتب المخازني ، مكتب الأجور ، مكتب المحاسب ، مكتب محاسب المواد ، مكتب رئيس المصلحة البيداغوجية ، مكتب المصرف ، المخزن 01 و المخزن 02) .

2/-الجناح البيداغوجي : و يشتمل على عدة مباني :

المبنى 01: يشمل طابقين : الطابق الأول : و يضم ورشة طبخ ، ورشة الأشغال اليدوية ، قاعة رياضة ، مكاتب المصلحة البيداغوجية " المراقب العام ، المساعدة الاجتماعية ، مكتب الأخصائية النفسانية " و مصلى .

الطابق الثاني : و يضم قاعة المطالعة و مكتبة ، قسم الملاحظة و تحسين المستوى ، قاعة الاعلام الآلي و الموسيقى ، قاعة للمعرض ، ورشة الحلاقة وورشة الخياطة .

- حمام تقليدي بتجهيزات عصرية

المبنى 02: و يشمل المرقد الذي يضم 15 غرفة ، دورة مياه ، بهو ، صالة التلفاز .

المبنى 03: و يضم المطعم و المطبخ و البياضة و الصيانة .

المبنى 04: يضم العيادة الطبية .

-ملعب جواري 550.00م بالاضافة الى المساحات الخضراء للعب و الترفيه المتواجدة على أنحاء المركز .

المبنى 05: يمثل الحجابة الخاصة بالباب السفلي و الحجابة الخاصة بالباب العلوي و مرآب السيارات و الحافلة بالاضافة الى احتواء المركز و سكنين و ظيفيين .

2/11-المجال الزماني :

يحدد المجال الزماني بالفترة الزمنية التي تستغرقها الدراسة ومن المعروف أن المجال الزمني يتوقف على نوعية الدراسة و أهدافها ، حيث أن دراستنا مرت بخمسة مراحل :

-**المرحلة الاولى** : بداية التفكير في موضوع البحث في شهر أكتوبر2022 .

-**المرحلة الثانية** : مرحلة التصال بالاستاذ المشرف واقتراح الموضوع عليه والحصول علي مصادقة الإدارة خلال شهر نوفمبر2022.

-**المرحلة الثالثة** : جمع المادة العلمية (المراجع) ابتداء من شهر ديسمبر2022 الى نهاية شهر جانفي 2023 .

- **المرحلة الرابعة** : اجراء الدراسة الاستطلاعية واعداد الاستمارة خلال شهر فيفري 2023.

- **المرحلة الخامسة** : تحكيم الاستمارة من الأساتذة وتوزيعها في بداية شهر افريل 2023

- **المرحلة السادسة:** استعادة الاستمارة من المبحوثين وتفريغها ومعالجة البيانات

3/11- المجال البشري :

المجال البشري للدراسة العلمية هو عدد الأفراد المشتركين في موضوع البحث و مشكلته ، أي المشاركون أو المبحوثين في الدراسة أو العينة أو مجتمع البحث .

حيث أن الدراسة الراهنة حددت مجالها البشري في الفتيات القاصرات الموجودات داخل "المركز الاجتماعي لرعاية البنات " حي 01 نوفمبر- ولاية تبسة – حيث قدر عددهن ب (5) فتيات.

12/- أدوات جمع البيانات :

تتحدد الادوات المنهجية لأية دراسة في ضوء طبيعتها و طبيعة البيانات المتوفرة أو المناهج المعتمدة، و لتحقق الدراسة أهدافها اعتمدنا على بعض الأدوات المنهجية التي تتكامل فيما بينها للحصول على معلومات دقيقة و منها:

1/12- الملاحظة :

تكمن أهمية الملاحظة في أن الباحث الاجتماعي يستطيع استعمالها في البحوث الوصفية و التجريبية، وخاصة في دراسة الجماعات الصغيرة ، لايجاد طبيعة العلاقات القائمة بينهم ، و دراسة الظواهر الاجتماعية كما تحدث تلقائيا في ظروفها الطبيعية ، كما تستخدم في الدراسات الاستطلاعية لجمع البيانات الأولية عن مجموعة معينة من الناس في بيئة و ظروف معينة .

و على هذا الأساس استخدمت أداة الملاحظة المباشرة في هذه الدراسة لجمع البيانات ، حيث تتم عملية الملاحظة "بالمركز المتخصص في اعادة التربية للبنات " على سلوك الفتيات القاصرات و ردود أفعالهم مع المربيات و مدى تأقلمهم في هذا المركز ، و كذا طبيعة التعامل معهم .

2/12-المقابلة :

تعد المقابلة استبانة شفوية يقوم من خلالها الباحث بجمع المعلومات بطريقة شفوية مباشرة من المبحوث و تعرف بأنها " تفاعل لفظي يتم بين شخصين في مواقف مواجهة ، حيث يحاول أحدهما القائم بالمقابلة أن يستشير بعض المعلومات أو التغيرات لدى المبحوث[1] " .

ولقد تم توظيف المقابلة المقننة حول موضوعنا " العوامل الاجتماعية للأسرة و انحراف الفتيات القاصرات " بالمركز الاجتماعي لرعاية البنات ، حيث قمنا بمقابلة مديرة المركز و كل من الأخصائي النفساني و المساعدة الاجتماعية و طرحنا عليهم مجموعة من الأسئلة حول البرامج العلاجية التي تعمل على اعادة التأهيل و الادماج الاجتماعي للفتيات ، وكيفية تطبيقها وكذا فعالية الأنشطة الممارسة داخل هذا المركز .

3/12-الاستبيان:

يعرف الاستبيان على أنه " أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق استمارة معينة تحتوي على عدد من الأسئلة مرتبطة بأسلوب منطقي مناسب ، يجرى توزيعها على أشخاص معينين لتعبئتها [2]".

و قد شمل الاستبيان مجموعة من الأسئلة موزعة على 04 محاور:

المحور الأول : خاص بالبيانات السوسيو ديموغرافية للمبحوثين و قد تناول (10) أسئلة حيث تضمنت بيانات شخصية.

المحور الثاني : تناولنا فيه " انعكاسات التنشئة الأسرية على انحراف الفتيات القاصرات " حيث تضمن (21) سؤال ، تناولت الأسئلة مختلف أساليب التنشئة الأسرية و كذا طبيعة العلاقات داخل الأسرة التي تؤثر على سلوك الفتيات القاصرات بالانحراف و كذلك التفكك الأسري .

---

[1]- يحي مصطفى عليان ، عثمان محمد غنيم ، مناهج و اساليب البحث العلمي ، النظري و التطبيق ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000، ص 82

[2] - مرجع نفسه ، ص 85.

المحور الثالث :خاص ب "آثار المستوى الاقتصادي المتدني للأسرة على انحراف الفتيات القاصرات " تضمن (10) أسئلة متمحورة حول الظروف المادية السيئة و كذا الحرمان المادي الذي تعاني منه الفتيات القاصرات داخل أسرتها .

المحور الرابع : يتحدث عن الدور العلاجي للمؤسسات الاصلاحية في التأهيل و اعادة الادماج الاجتماعي ، تضمن هذا المحور(19) سؤال حول البرامج العلاجية التي يقدمها كل من الأخصائي النفساني و الاجتماعي لاعادة ادماج الفتيات القاصرات في أسرهم و في المجتمع ككل.

13/- صعوبات الدراسة :

واجهنا خلال انجاز هذه الدراسة بعض الصعوبات التي يمكن ايجازها فيما يلي :

1/- صعوبة متعلقة بالجانب النظري وهي صعوبة البحث في قاعدة البيانات التي توفرها الجامعة للاستفادة من الأبحاث المشابهة نظرا لقلة توفر المعلومات .

2/- صعوبة الدخول الى المركز المتخصص في اعادة التربية البنات لكون طبيعة العمل فيه حساسة الا بعد عدة اجراءات التي اتخذناها للدخول في هذا المركز .

3/ - عند الذهاب لجمع البيانات لم نجد المقيمات بالمركز لأنها صادفت اخر ايام شهر رمضان و عيد الفطر و هذا لادماج الفتيات في اسرهم بهذه المناسبة ، مما ادى الى تأخيرنا عن جمع البيانات الى وقت لاحق .

4/- عدد الفتيات قليل جدا نظرا لخروج بعضهم من المركز سواء بانقضاء مدة تواجدهن بالمركز أو وضعهن في سجن الأحداث .

5/- صعوبة التعامل مع مجتمع البحث الذي يعتبر فئة هشة و حساسة.

الفصل الثاني :

مدخل سوسيولوجي للعوامل الإجتماعية الأسرية

المبحث الأول:مفهوم العوامل الاجتماعية الاسرية:

العوامل الاجتماعية الاسرية هي مجموعة من الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها داخل المحيط الاسري، وهي متعلقة بالوالدين على وجه الخصوص، حيث يكون لها تأثير مباشر وعميق على الحياة الاسرية بالا ضافة الى انها هي التي تحدد البيئة الاسرية سواء كانت بيئة مستقرة أو مضطربة، حيث سنتطرق الى أهم التعريفات لهذه العوامل حيث تتمثل في:

المطلب الأول: تعريف العوامل الاجتماعية

يشير القاموس الامني الى تعريف العوامل الاجتماعية: "بأنها البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد عادة، وهي التي تؤثر في الانسان بما يحيط به من مظاهر اجتماعية، وخاصة لخضوعه لمعايير الأخرين[1] ".

ويعرفها بعض العلماء من منظور علم الاجتماع على أنها: " العوامل الاجتماعية هي عملية الاتصال و التواصل بين ما هو مغروس من ارث اجتماعي في طبيعة النظام الاجتماعي و بين الجماعات الاجتماعية لأجل تحقيق الاستقرار للانسجام في الحياة الاجتماعية "[2] .

كما يشير هذا المصطلح على أن: " العوامل الاجتماعية هي مجموعة العوامل التي تنسب للبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، ابتداء بمجتمعه الصغير الذي ينشأ وينمو فيه كالأسرة و جماعة الرفاق، انتهاء بخصائص المجتمع الكبير"[3] .

ايضا : " العوامل الاجتماعية هي العوامل التي تحتوي كل الأنظمة و العوامل الأخرى سواء الاقتصادية و سياسية و طبيعية، و تقوم بعمل علاقات التبادل و التفاعل بين مختلف أنواع العوامل، من خلال الأفراد الذين هم العنصر المحرك لكل الأنظمة الأخرى، كما تتشكل العوامل الاجتماعية من مجموعة من الثقافات و العادات و التقاليد المتوارثة [4]" .

---

[1] . ابراهيم الكيلاني و آخرون، القاموس الامني، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 1997، ص 211

[2] . عبد المنعم صبيح، الضبط الاجتماعي، مركز العراق للدراسات و البحوث الاستراتيجية، بغداد، 2009، ص 9

[3]. محمد شحاتة ربيع و اخرون، علم النفس الجنائي، دار غريب، القاهرة، 2003، ص 770 .

[4] . منى قاسم، التلوث البيئي و التنمية الاقتصادية، الطبعة الرابعة، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص 38 .

و ايضا : "العوامل التي تحدد نمط الحياة الكاملة لمجتمع معين بسبب علاقتها مع جميع العوامل الأخرى التي تحدد مجتمعه، و تحدد نمط الحياة و البناء الاجتماعي للمجتمعات[1] "

فمن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف العوامل الاجتماعية على أنها : مجموعة من العوامل و الظروف الاجتماعية التي تحيط بالفرد منذ نشأته و تؤثر به بشخصيته و تكوينه وسلوكه و حياته الاجتماعية و اتخاذ قرارته و مصيره في شتى المجالات بصفة عامة و بصفة خاصة المجال الأسري .

المطلب الثاني: تعريف العوامل الاسرية

لقد اختلف العلماء والمفكرين وكذا العديد من الباحثين حول تعريف وتحديد وتصنيف العوامل المؤثرة في الاسرة عامة، حيث عرفها البعض وفق معيار الوظيفة التي تؤديها الاسرة، كما حددها البعض علي أساس المشكلة او الخلل الذي يطرا علي الاسرة ويخل باستقرارها، ومن اهم هذه التعريفات للعوامل الاسرية نذكر مايلي[2]:

- **أولا: تعريف العوامل علي أساس ارتباطها بالأسرة**

1/- العوامل الداخلية التي تؤثر على نظام الأسرة:

1-1/- افتقار الأسرة للتواصل الصحي: إذا لم توفر الأسرة هذا العامل سيشعر جميع أفراد الأسرة بأنهم مهملون وغير مسموعين، فمهارات الاستماع إن لم تتطور عند جميع أفراد الأسرة لن يتمكنوا من سماع بعضهم البعض، ولا بناء أي علاقات وروابط أُسرية قوية.

1-2/- عدم المساواة والإنصاف في حلّ الخلافات الأُسرية: تتعرض جميع العائلات للصراعات حالها حال أيّ علاقة من العلاقات الإنسانية، وإن لم تتمكن الأسرة من التعامل مع الأمور التي يختلفون عليها، ولم تركز على جوهر الخلافات بل يركز كل فرد فيها على إلقاء اللوم وتحميل المسؤولية على غيره، ستزعزع من استقرارها ونظامها.

1-3/- عدم احترام الخصوصية بين الأفراد وإعطاء كل منهم مساحته الشخصية: إذّ تعد الخصوصية مفتاحًا لحماية الأفكار والأحداث التي يحفظ بها الفرد نفسه ولا يرغب بمشاركتها مع أسرته أو أصدقائه أو زملائه.

---

[1]. هنيدة محمد احسان، العوامل الاجتماعية و الاقتصادية التي تواجه المرأة الاردنية، رسالة ماجستر، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان، 2017، ص 15.

[2] . هلا الصلاحين، العلاقات الأسرية، تاريخ 20 فيفري2023، الساعة 21:29 http://www.bunean.com

1-4/- علاقة الوالدين ببعضهما البعض: إن كانت الأم تحب الأب والأب لا يحبها أو العكس، أو إن كانا لا يحبان بعضهما البعض من الأصل، أو إن كانا يحبان بعضهما حبًا شديدًا، فجميع هذه الحالات تؤثر على نظام الأسرة وعلى تنشئتها اجتماعيًا؛ لأنها تعيق تكيف أبنائهم ولا يكون هنالك استقرار وسيطرة على سلوكياتهم.

2/- العوامل الخارجية التي تؤثر على نظام الأسرة

هناك أيضًا بعض العوامل الخارجية التي تؤثر على نظام الأسرة، منها:

2-1/-الخيانة الزوجية: تؤدي الخيانة الزوجية عادةً إلى الطلاق، مما يؤدي إلى تفكك الأُسر وعلاقاتها، وبالتالي يُعرض أفرادها إلى فشل أكاديمي وعاطفي واجتماعي قد بناه النظام الأُسري في السابق.

2-2/-عدم الاستقرار الاقتصادي: يؤثر الفقر على النظام الأُسري تأثيرًا مباشرًا، فالموارد المالية للأسر الفقيرة غير مستقرة، عدا عن البطالة المرتبطة ارتباطًا وثيقًا في هذا العامل، فلا يتوفر لعائل هذه الأسر عمل منتظم أو قد يكون عمله منتظم، ولكن قد تتعرض هذه الأُسر لانتقالات سكنية متكررة ولتغييرات في تكوين الأسرة، وتأثيرات مباشرة على صحة الأفراد والأطفال ورفاهيتهم.

2-3/- الجيران والأصدقاء: ويلعب هذان العاملان دورًا هامًا في استقرار الأسرة، إذّ يقضي أفراد الأسرة وخاصةً الأبناء معظم أوقاتهم مع الأصدقاء والجيران، فالأصدقاء والجيران الجيدون يساعدون الأبناء في اكتساب عادات طيبة، وإن كانوا العكس فيتعلم الأطفال أساليب وعادات سيئة وغير مرغوب بها وغير مقبولة لدى الأسرة على الرغم من نهيهم عنها.

- ثانيا: تعريف العوامل الاسرية علي أساس المشكلات الاسرية

المشكلات الأسرة متعددة وكثيرة ومتشابكة، فهناك من يقسمها من حيث العوامل التي تساهم بنصيب أكبر في حدوثها.

وتهدد استقرارها حيث تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1/-العوامل النفسية: كسوء التوافق العاطفي والجنسي، والغيرة، والخيانة الزوجية، والنزاع على السلطة داخل الأسرة.

المشكلات الاجتماعية: كسوء العلاقة بين الزوجين والأبناء، ومشكلات المرأة العاملة، وتعدد الزوجات، والطلاق.

2/-العوامل الاقتصادية: كقلة الدخل أو انعدامه، وسوء التصرف في الدخل، وانخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة.

3/-العوامل الصحية: كمرض أحد أفراد الأسرة بمرض مزمن، والإصابة بالعاهات والعقم.

4/-العوامل الثقافية: كتنافر الميول الشخصية والقيم بين الزوجين، واختلاف ثقافتهما، أو تباين المستوى التعليمي بينهما.

5/-العوامل العقلية: كتباين مستوى الذكاء بين الزوجين، أو إصابة أحد أفراد الأسرة بالضعف العقلي.

6/-العوامل الأخلاقية: كارتكاب الفحشاء، والقسوة في معاملة الزوج لزوجته أو الأبناء، والتنكر للقيم الاجتماعية والأخلاقية في معاملتهم، والتبرج، وعدم الصدق أو الصراحة أو الإخلاص في العلاقات الزوجية.

المطلب الثالث: العوامل الاجتماعية للاستقرار الأسري

هناك مجموعة من العوامل التي تحقق الاستقرار و التوافق الاسري، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية[1] :

1/- وجود اهداف مشتركة للأسرة و القدرة على الاهتمام في خدمة المجتمع و النهوض به، والارتباط بأخلاقيات هذا المجتمع وقيمه .

2/- تفاهم واتفاق بين الوالدين حول علاقتهما و دورهما مع الأبناء و الاهتمام بتوفير الرعاية دون التفرقة بينهم .

3/- مشاركة الأبناء في ادراك احتياجاتهم و العمل على مقابلتها .

4/- الاكتفاء و الاستقرار الاقتصادي و تقدير كل فرد كما يبدله الأخرون في سبيل اسعاد الأسرة .

5/- توفير الصحة و القدرة الجسمية التي تهيئ لكل أفراد الأسرة القيام بمسؤولياتهم و تحقيق اشباع العلاقات الأسرية.

وتتمثل أهم مجالات هذه العوامل في[1] :

[1]. ابراهيم مرسي، كمال، الأسرة و التوافق الأسري، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2008،ص 25

5-1/-المجال الاجتماعي :ويقصد به قدرة الفرد عقد صلات و علاقات طبيعية مع الاخرين و في المجال الأسري أي أن يقوم الرجل و المرأة بعلاقة زوجية تقوم على السكينة و الطمأنينة حتى يشعر الطرف بحاجته للطرف الأخر .

5-2/- المجال الاقتصادي و المادي: لكل أسرة مستوى اقتصادي يختلف عن الاخر فهناك تفاوت في المستوى الاقتصادي، بحيث لا يمكن لبعض الأسر تلبية كل حاجات أفرادها بسبب الفقر و محدودية الدخل، فعمل المرأة هنا قد يساهم في اشباع حاجات الأسرة التي لم يستطيع الاب اشباعها و هدا يؤدي الى التوافق الاقتصادي للأسرة مما ينعكس بالايجاب على تماسك و توافق الأسرة .

5-3/- المجال الديني: و يتحقق من خلال الايمان بالله تعالى و الرضى بما قدره من مال وولد ورزق .

5-4/- المجال الثقافي: تؤثر الخلفية الثقافية للزوجين في علاقتهما، فكلما كانا مثقفين كلما أدى دلك الى التفاهم و الاستقرار.

المطلب الرابع: التأثيرات السلبية على نظام الأسرة

هناك عدة تأثيرات سلبية تؤثر على نظام الأسرة ونذكر منها مايلي[2] :

1/- **افتقار الأسرة للتواصل الصحي:** اذا لم توفر الأسرة هذا العامل سيشعر جميع أفراد الاسرة بأنهم مهملون و غير مسموعين، فمهارات الاستماع ان لم تتطور عند جميع أفراد الأسرة لن يتمكنوا من سماع بعضهم البعض ولا بناء أي علاقات وروابط أسرية قوية

2/- **عدم المساواة و الانصاف في حل الخلافات الأسرية:** تتعرض جميع العائلات للصراعات حالها حال أي علاقة من العلاقات الانسانية، و ان لم تتمكن الأسرة من التعامل مع التي يختلفون عليها ولم تركز على جوهر الخلافات بل يركز كل فرد فيها على القاء اللوم و تحميل المسؤولية على غيره، ستزعزع من استقرارها و نظامها .

---

[1]. ا براهيم مرسي كمال، مرجع سابق، ص 27

[2] . هلا الصلاحين، مرجع سابق .

3/- **عدم احترام الخصوصية بين الأفراد و اعطاء كل منهم مساحته الشخصية:** اذ تعد الخصوصية مفتاحا لحماية الأفكار و الأحداث التي يحفظ بها الفرد نفسه و لا يرغب بمشاركتها مع أسرته أو أصدقائه أو زملائه.

4/- **علاقة الوالدين ببعضهما البعض:** ان كانت الأم تحب الأب و الأب لا يحبها أو العكس، أو كانا لا يحبان بعضهما من الاصل، فجميع هذه الحالات تؤثر على نظام الأسرة و على تنشئتها اجتماعيا، لأنها تعيق تكيف أبنائهم و لا يكون هناك استقرار و سيطرة على سلوكياتهم، بالاضافة الى وجود تأثيرات سلبية أخرى نذكر منها [1]:

4-1/- تفشي الأنانية بين أفراد الأسرة، وهذا الأمر نتج بالدرجة الأولى عن انتشار وسائط الاتصال التي ساهمت في تعزيز عزلة الفرد، و أدت الى أن يتواجد الانسان جسديا في مكان و فكريا و عاطفيا و اجتماعيا في مكان اخر .

4-2/- غياب سلطة الآباء على أبنائهم , وذلك نتيجة تبني بعض الأسر للفكر التربوي الحديث الذي يدعو الى ترك الأولاد يتصرفون على هواهم كما يشاؤون .

4-3/- التمرد على القيم الدينية و الأخلاقية داخل الأسرة نتيجة عوامل عديدة، منها الغزو الثقافي و غياب التوجيه الديني مما شجع على انتشار الفساد الأخلاقي.

4-4/- العزلة النسبية بين أفراد الأسرة بسبب انجذابهم لوسائل الاعلام، و ساد التوتر بينهم بسبب صراع القيم بين الأجيال مما أدى الى تزايد مشكلات نفسية واجتماعية .

المبحث الثاني: خصائص الأسرة الجزائرية

تعتبر الأسرة الوحدة الأساسية الأولى التي تهدف الى المحافظة على النوع الانساني وهي تقوم على مجموعة من القواعد و الضوابط التي تحددها لنفسها، حيث يعتبر نظام الأسرة نواة المجتمع لذلك كان أساسا لجميع النظم، لهذا حاولنا التطرق الى معرفة كل ما يخص الاسرة الجزائرية من تطور و خصائص و مشكلاتها الاجتماعية .

[1] . محمود شمال حسن، نحن و البث الفضائي، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، العدد الثاني، 1999، ص 94.

المطلب الأول: التطور الاجتماعي للأسرة الجزائرية

من المعروف أن المجتمع الجزائري قد عرف تحولات عديدة و تغيرات مست جميع أنطمته بما فيها النظام الأسري الذي يعتبر الأساس الذي يقوم عليه المجتمع، ذلك ان المجتمع ما هو الا مجموعة من الأسر . و الأسرة هي نتاج لهذا المنتوج و لذلك تعتبر الأسرة الخلية الاجتماعية التي تتأثر بالتغيرات الاقتصادية و الثقافية و السياسية و الاجتماعية، و الأسرة الجزائرية واحدة من هذه الأسر التي تعرضت لمجموعة من التغيرات أثرت على بنيتها و شكلها من أهمها انتشار التصنيع و خروج المرأة الى العمل و ما تبعته من تغيرات في أساليب التربية و التنشئة الاجتماعية و الرعاية و من أهم هذه التغيرات نذكر[1] :

1/-الهجرة الى المدينة

باعتبار أن المدينة أصبحت تمثل قطبا صناعيا و مركز للتقدم الاجتماعي و التكنولوجيا، جعلت منها محل انتقال و نزوح من طرف الكثيرين بحثا عن عمل و مستوى معيشي أرقى، حيث كان للنزوح جذورا من قبل الاستقلال، أي منذ عهد الاستعمار حيث شغلت المساكن التي تركها الأوروبيين و كان هذا من بين العوامل في تقلص العائلة التقليدية الجزائرية، بمعنى أن السكن الأوروبي فرض نوع من التشكيلة الأسرية، فانقسمت العائلة الكبيرة المهاجرة بحكم نوعية السكن ذو المساحة الصغيرة و الهندسية المعمارية الأوروربية، فأصبحت خاضعة لمتطلبات الحياة الجديدة ة التزامها الكثيرة .

2/-التطور الاقتصادي

يعتبر التطور الاقتصادي أو التصنيع عاملا مؤثرا في انقسام الأسر التقليدية الى أسر نووية حيث أدى الى تغيير نظام العائلة المتسعة، و في هذا الصدد يقول الأستاذ " بوتفنوشنت " لقد سمحت عملية ادخال التقنيات الجديدة في الاقتصاد الكلي و في الاقتصاد الجزئي أو المنزلي بالاسراع و التعجيل بعملية تطور المواقف و التصرفات داخل المجتمع و كذلك داخل العائلة الجزائرية .

[1]. حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة و المجتمع، دراسة في علم الاجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص 87.

فلقد أحدث التصنيع تغيرات جذرية على المجتمع الجزائري، حيث فتح الأبواب أمام اليد العاملة مما انعكس على مستوى تفكير الشباب و مواقفهم المختلفة فكانت طريقة تفكيرهم و آرائهم تختلف عن طريقة أو تفكير آبائهم و أجدادهم، اذ أن الشباب الذي يستقل بعمله يجب أيضا أن يستقل بحياته و من هنا يطمح الى تكوين أسرة زواجية مستقلة . فالتطور الاقتصادي كان له أثر واضح في تحول الأسرة من نمط التقليدية الى أسرة حديثة تتمتع بالاستقلالية المادية و الاجتماعية و منه أيضا تقلصت شبكة العلاقات الاجتماعية، و لم يعد أقرب الناس يشاركون في تربية أحفادهم أو يشرفون عليهم ماديا، و منه حدثت نوع من البعد الاجتماعي في الروابط الأسرية .

3/-خروج المرأة الى العمل :

لقد كان دور المرأة في الأسرة التقليدية ينحصر في طاعة الرجل و العمل على ارضائهن طريق الامتثال لجميع أوامره، سواء كان الأب أو الزوج، اضافة الى القيام بالأعمال المنزلية و انجاب الأطفال و رعايتهم .

مع التطور الاجتماعي و الاقتصادي الذي عرفه المجتمع الجزائري، أصبح للمرأة حق في التعليم الذي مكنها من فرض وجودها كطرف فاعل و منتج للمجتمع، الامر الذي سمح لها بالدخول في مجال العمل الاقتصادي غير أن هذا الحق يسبب لها متاعب عدة أهمها [1]:

3-1/- الاجهاد النفسي و العصبي بوظيفتين في الوقت

3-2/- نقص الرعاية الكافية للأولاد الشيء الذي أدى الى ظهور مشاكل اجتماعية من أهمها التفكك الأسري و كثرة حالات الطلاق، الرسوب المدرسي و انحراف الأبناء .

المطلب الثاني : خصائص و مميزات الأسرة الجزائرية

ان الأسرة الجزائرية كغيرها من الأنظمة عرفت تحولات اقتصادية و ثقافية و اجتماعية و حتى تربوية، تركت أثرها الواضح على البناء الاجتماعي ككل و ذلك بسبب التغير الذي شمل كل من شكلها و العلاقات الاجتماعية و الأدوار لأعضائها ما جعلها تتباين بخصوصية ثقافية و حضارية و اجتماعية، و تميزها عن غيرها من الأسر العربية خاصة،

[1]. حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص 89

و في هذا السياق يتم عرض خصائص الأسرة الجزائرية في اطار تحولها من نمط ممتد الى نمط نووي من خلال مايلي[1] :

1/- أنها أسرة موسعة حيث تعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية و تحت سقف واحد " الدار الكبرى " عند البدو اذ نجد من 20 الى 60 شخص و أكثر يعيشون جماعيا .

2/- أنها أسرة بطريقة الأب و الجد هما القائد الروحي للجماعة الأسرية و ينظم فيها أمور تسيير التراث الجماعي وله و له مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ و غالبا بواسطة نظام محكم على تماسك الجماعة المنزلية .

3/- هي عائلة أكناتية النسب و أنها جماعة عصبية توجد بذكور يملكون و يورثون و يمثلون السلطة و الجاه و الشرف، بهم تنشأ الأسرة و اليهم تنتهي كل ما يتعلق بها من تنظيم أو قرار، و انتماء المرأة (الأم) يبقى لأبيها، و ينتقل الميراث الى الابن الاكبر عادة، حتى يحافظ على صفة الانقسام للميراث من خلال القاعدة التي تنص على" حق الشفاعة" و المتمثل في أبعاد كل الغرباء على أن يصبحوا شركاء في الملكية.

4/- أنها أسرة غير منقسمة فالأب له مهنة و هو مسؤول على الأبناء (البنات يتركن المنزل العائلي عند الزواج) و الأبناء المنحدرين من أبنائه و الأبناء المنحدرين من أبناء أبنائه، فالخلق للذكور يترك الدار الكبيرة و يكون عدد من الخلايا مقابلا لعدد الأزواج، و بعد الاستقلال احتفظت الأسرة بشكلها الواسع القائم على أساس الروابط الدموية، و بوظيفتها الاقتصادية الانتاج الزراعي و الحرفي من أجل الاستهلاك و الاستخدام الذاتي، و الوظيفة التربوية و العاطفية و الروحية فضلا عن الوظيفة البيولوجية التي تتسم بكثرة الانجاب .

5/- الأسرة الجزائرية تتسم بالعلاقات الاجتماعية داخلها بأنها علاقات أخوية فالجماعة تمحي كل الأحاسيس السلبية و تعزز الشعور بالألفة و الأخوة .

6/- أن هذه الخصائص عرفت نوع من التغيير و التطور، فالأسرة الأمس ليس بأسرة اليوم وهذا لا يعني بالفصل التام حيث و برغم الحداثة و العصرنة التي طرأت عليها، الا أنها لا زالت تحافظ على النمط التقليدي في بعض جوانب خصائصها الثقافية و الاجتماعية،

[1] محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 95

ومن مظاهر التطورات التي عرفتها في ظل جملة من التغيرات و التي مست مختلف الميادين نذكر[1]:

7/- أنها أسرة متغيرة تتصف بقلة عدد أفرادها، بمعنى تقلص حجمها حيث كانت أسرة ممتدة و أصبحت أسرة نووية، هذه الأخيرة التي تستقر عموما في الوسط الحضري، اضافة الى ضعف السلطة الأبوية .

8/- تتسم الأسرة بتعدد نشاطاتها، فكل فرد فيها له نشاطاته و اعماله التي يميل اليها و يرغب في انجازها (تقسيم العمل).

9/- ضعف الروابط الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة حيث أنه لا يوجد مجال التعاون و التساند التلقائي فكل تعاون بين الأفراد مبني على أساس المصلحة الفردية التي تطفي بشكل واسع في هذا النوع من الأسر، كما أن العلاقات بين الاباء و الأبناء أيضا تتسم بالمرونة و حرية التعبير .

10/- أما من الجانب الاقتصادي فقد تطور النظام الاقتصادي للأسرة الجزائرية من اقتصاد كان يعتمد على الاكتفاء الذاتي، أي كانت الأسرة تعتمد على نفسها من حيث الانتاج و الاستهلاك الذي يقوم على الضروريات الى اقتصاد يقوم على الاستهلاك الجماعي .

11/- أما فيما يخص عادات الزواج فلم يتغير جذريا عما كان عليه في الأسرة التقليدية، لكنه يعد مجرد اتفاق بين أسرتين انما أصبح يقوم على التوافق وحرية اختيار الشريك الذي يحتم على الزوجين مسؤولية هذا الاختيار وبالتالي فالمقبلون على الزواج في المجتمع الجزائري لهم حرية القبول و الرفض لهذا الارتباط .

12/- وعلى الرغم من أن الأسرة الجزائرية أخذت الطابع النووي من حيث حجمها و استقلالها الاقتصادي و الاجتماعي الا أنها مازالت متصلة بالأسرة الممتدة من علاقات القرابة التي تربطها، و من حيث تماسكها بعاداتها و قيمها .

المطلب الثالث : تطور العلاقات داخل الأسرة الجزائرية

ضمن جملة التغيرات و التطورات التي عرفتها الأسرة الجزائرية ، شهدت العلاقة بين أفرادها تغييرا جذريا سواء أفقيا أو عموديا، فبعد ان كان الاهتمام في الماضي منصبا على الكبار كالأب و الجد و الأم، فقد أصبح في وقتنا الحالي اهتمام منصبا على الأبناء الذين

[1]. محمد السويدي، مرجع سابق، ص 97

أصبحوا عرضة لمجموعة من التيارات و المغريات و الانحرافات، و كيفية توفير الجو الأسري و الاجتماعي و النفسي و الاقتصادي المادي أيضا الملائم لرعاية أفضل لهم.

فالأسرة الجزائرية الحديثة أصبحت تولي اهمية بالغة لعملية الزواج و اختيار الشريك الاخر و كذلك لعملية الانجاب، حيث أصبحت تقدر مسؤولية انجاب الأطفال و _ما قد يترتب عنه من مسؤوليات مادية و معنوية و صحية و تربوية تعليمية، و لعل هذا هو السبب الرئيسي في تقلص حجم الأسرة الحديثة، خاصة و أن مطالب الحياة العصرية تزايدت مما جعلها تنفق و تكلف الكثير من المال و الجهد و الوقت لتربية أبنائها و توفير فرص التعليم لديهم سواء للذكور أو الاناث و الاعتناء بهم في كل المراحل العمرية التي يمرون بها و خاصة في مرحلة المراهقة التي تتميز بالتوتر و عدم الاستقرار النفسي .

كما أن الأب في الأسرة الجزائرية الحديثة لم يعد ذلك الأب المتسلط الذي يهابه ابنائه و يخافه كل أفراد الأسرة، و يتصرف في كل شؤون أسرته و حياتها و ليس على باقي أفراد الأسرة الا الامتثال لأوامر و تنفيذ قراراته، بل أصبح في الأسرة الحديثة يمارس سلطته بنوع من الديمقراطية معتمدا في ذلك على الحوار بين أفراد أسرته

أما الأم فلا تختلف وضعيتها عن وضعية الأب المتغير، حيث لم تعد تلك الأم البسيطة المنعزلة التي يقتصر دورها على تدبير شؤون المنزل و تربية الأبناء، بل أصبحت لها مكانة ودور مميزين سواء من الناحية الاقتصادية كتسيير ميزانية البيت ان كانت ماكثة بالبيت أو كانت تعمل خارجه، أو من ناحية الاشراف على تعليم ومتابعة أبنائها دراسيا، كما أن خروج المرأة للتعليم بعد الاستقلال مثلها مثل الرجل و تمتعها بمستوى ثقافي معين أهلها الى أن تشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير الأسرة، و أصبحت علاقتها بين زوجها أكثر ديمقراطية من ذي قبل، وقد كانت لهذه التغيرات التي طرأت على كل من الأب و الأم و العلاقة بينهما أثر واضح على الأبناء سواء من ناحية العلاقة بينهم و بين الوالدين أو بينهم و بين اخوتهم.

فبعد أن كان الأبناء في الأسرة التقليدية، يخضعون لسلطة الأب و يمتثلون لأوامره، أصبحوا الان يتمتعون بنوع من الاستقلالية بحياتهم، و لديهم مستوى علمي و ثقافي يفوق مستوى الوالدين، مما يسمح لهم بالنجاح في العمل الذي يمكنهم من مساعدة الأسرة اقتصاديا، كما أن الفتاة لم يعد دورها يقتصر على مساعدة الأم في الأعمال المنزلية، بل

أصبحت لها مكانتها و دورها في بنية الأسرة الحديثة مثلها مثل الذكر لها حقوق و عليها واجبات، ليس بنفس درجة الرجل طبعا فقد أصبح بامكانها المشاركة في اتخاذ القرارات و الاندماج في الميدان المهني و القيام بعمل مأجور و الوصول الى مكانة اجتماعية و مهنية مرموقة، و في هذا الاطار يقول محمد السويدي " أن تحول بناء الأسرة الجزائرية من نظام الممتدة الى النووية لم يكن ليبرز بشكل واسع و سريع الا بعد أن نزحت الأسرة الى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي أو من نموذج استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقة القرابة و يعتمد على الانتاج الزراعي و الحيواني، الى نمط فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي و التجاري، و يحكم العمل المأجور في الزمان و المكان، و الى جانب تقلص حجمها فقد عرفت الأسرة الجزائرية تغييرا كبيرا في الأدوار و العلاقات الاجتماعية و اساليب التنشئة الاجتماعية اضافة الى تبنيها معايير جديدة في التعامل و الحياة".

ان المجتمع الجزائري و من خلال هذه التغيرات التي عرفها سواء من الناحية الاجتماعية الاقتصادية او الثقافية انعكست على تركيبة الاسرة ووظائفها و اثرت على خصائصها و نظام حياتها وعلاقتها بأبنائها مدى مساهمتهم في جعلها اسرة سعيدة و ناجحة مع أبنائها و مدى مساهمتهم في جعلها أسرة سعيدة و ناجحة مع أبنائها و علاقتها مع مختلف الأطراف أو جعلها أسرة فاشلة مفككة الروابط و العلاقات وأفرادها عرضة للانحرف الضياع خاصة اذا فشلت أو جهلت بأساليب التربية و التنشئة الاجتماعية الصحية و السليمة [1].

المطلب الرابع : المشكلات الاجتماعية للأسرة الجزائرية

المشكلة تعني وجود خلل على المستوى البنائي أو انحراف يحدث في اطار المجتمع، بحيث تنجم عنها معوقات تؤدي الى اختلال توازن النسق الاجتماعي بنائيا ووظيفيا، مما يؤدي الى عدم اشباع حاجات أفراد المجتمع سواء كانت هذه الحاجات بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية أو مادية، أما المشكلة الاجتماعية فهي " حدوث خلل أو انحراف في العلاقات الانسانية، وهي كذلك سلوك انحراف و التفكك الاجتماعي، مما يؤثر على مصالح الرئيسية لكثير من أفراده " والأسرة الجزائرية من بين الأسر التي تعاني من المشكلات الاجتماعية و التي أدت الى زعزعة بنائها و عدم قيامها بوظائفها على أكمل وجه، من

[1] . نفس المرجع، ص 99.

بينها طبيعة العلاقات، حيث تعتبر العلاقات السائدة داخل الأسرة في كل المجتمعات أساس استمرارها و استقرارها أو انهيارها و تفككها، فهي تمثل جملة من التفاعلات القائمة داخل الأسرة، وهي التي تحدد الأدوار و المهام التي يقوم بها كل عضو فيها، فكلما أنجزت الأدوار، كلما ازدادت شبكة العلاقات قوة، الشيء الذي يؤدي الى تماسك الأسرة و استقرارها، و العكس صحيح، كلما كان التسيب و الاهمال و عدم متابعة القيام بالأدوار كلما ضعفت العلاقات الأسرية، و النتيجة هي تفكك الأسرة و تصدعها و انحراف أبنائها

ويمكن تحديد طبيعة العلاقات الأسرية في أربعة مظاهر رئيسية ، هي علاقة الزوج بزوجته، علاقة الأب بأبنائه، علاقة الأم بأبنائها، علاقة الابن بأخوته ، كما يتوقف نجاح هذه العلاقة و استمرار استقرارها بنوعية المعاملة السائدة بين أفراد الأسرة و خاصة بين الوالدان و الأبناء الى جانب أنه لغياب أو مرض أحد أفراد الأسرة دورا في تغيير المعاملة و الاهتمام بالابن المراهق و ما يزيد من خطورة الوضع و انعدام الرعاية و الاهتمام هو زواج الوالدين بعد الطلاق، أو العيش مع أحدهما أو مع الأقارب، حيث تقل الرقابة على الابن و متابعة سلوكه لعدم الانتظام في الا قامة مع أحدهم[1].

1/-العلاقة بين الوالدين والاخوة:

يعتبر الأب بالنسبة للمراهق المثل الأعلى و القدوة التي يقتدي بيها في سلوكه واقواله، من حيث كلما كانت علاقة الأب بأبنائه تتصف بالعطف و الحنان و التفاهم و الرعاية، كلما نشأ الأطفال و منه المراهق فيما بعد في صحة نفسية جيدة، أما إدا كانت هده العلاقة سيئة او فيها تفضيل لبعض الابناء دون الاخرين، فإن المراهق سوف يشعر بالكره اتجاه أبيه والغيرة من اخوته و كراهيته له في بعض الأحيان، و هذا له تأثير كبير على شخصيتهم و بالتالي قد يشعر المراهق بالإحباط و الاكتئاب، أو قد يلجأ إلى الشارع و ينقاد وراء رفقاء السوء و يقوم بسلوكيات غير مقبولة اجتماعيا انتقاما من أبيه و أسرته بصفة عامة، لأنه يعتقد أنه مهمش و لا مكان له في أسرته، و تعد علاقة الابن بالأم من أهم العلاقات وأخطرها، ذلك أنها الأساس الأول لتشكيل شخصية الطفل ويتوقف على طبيعة الأم وشخصيتها النمو السليم للطفل، فهي المصدر الأساسي للرعاية والحنان والتربية على اعتبار أن كما الطفل أكثر احتكاكا بالأم وذلك بحكم الفطرة ولذلك فإن تأثير الأم كبير على سلوك

[1] . حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص 95.

أبنائها و أي ضعف في العلاقة بينهما و بين أبنائها، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى أضرار بسلوكهم.

كما أن وجود عدد من الأطفال داخل الأسرة يجعلهم يتفاعلون ويتأثرون مع بعضهم البعض، الشيء الذي يجعلهم يقلدون بعضهم في بعض السلوكيات والأفعال، فإذا كان عدد الإخوة كبير ومستوى دخل الأسرة ضعيف فإن ذلك قد يجلب مشاكل عديدة منها خاصة نوع من الأنانية في تصرفات الإخوة في الحصول على حاجاتهم أو خروج البعض منهم إلى الشارع لإشباعها ومنهم من ينقاد نحو الانحراف والجريمة وخصوصا السرقة والاعتماد على الآخرين للحصول على غرضهم)[1].

2/- معاملة الوالدين لأبنائهم:

من أخطار لمشاكل التي تواجهها الأسرة الجزائرية نجد إمكانية تعرض أبنائها لخطر الانحراف أو الوقوع فعلا، خاصة في الفترة الأخيرة التي انتشرت فيها الكثير من الوسائل والطرق المشجعة للانحراف منها انتشار الجريمة المنظمة أو الإرهاب أو المخدرات وأماكن الانحلال الخلقي، وكذلك ما لعبته وسائل الإعلام من دور في ترويج الكثير من الأفكار الغريبة عن قيم وعادات وتقاليد المجتمع الجزائري، في مقابل ذلك ضعف دور الأسرة وعدم قدرتها على متابعة ومراقبة أبنائها، ولهذا نجد الأطفال تتباين مشكلاتهم وأنماط سلوكهم باختلاف الأسر والأصول الاجتماعية التي ينحدرون منها وما تتصف به من صفات اجتماعية واقتصادية وثقافية كما تختلف باختلاف أساليب التنشئة الاجتماعية المستخدمة في تربية الأبناء.

فمنهم صفات الأسرة التي يكون أبناؤها أكثر عرضة لخطر الانحراف لمن تعتمد في تربية أبنائها على أسلوب الإفراط في التدليل والرعاية أو الإفراط في العشرة، إلى جانب ذلك تفضيل أحد أبنائها على البقية.[2]

[1]. عائشة بن قطيب، التحضير و تغيير بناء الأسرة، رسالة ماجستر، تخصص علم اجتماع حضري، معهد علم الاجتماع، الجزائر، 1993، ص 83

[2]. نفس المرجع، ص 84.

3/ – الخصومات العائلية:

تعتبر الأسرة السبيل الوحيد الذي يتعلم فيه الطفل كيف يحب الآخرين، وكيف يكون محبوبا من طرفهم، كما أن الأنماط الأخرى السلبية كالعدوان ما هي إلا انعكاسات إستجابية متعلمة يكون الطفل قد تعلمها من البيئة الأسرية التي نشأ فيها وذلك نتيجة لضعف التماسك العاطفي بين أف ا ردها منها ما يتمثل في كثرة الخصام والشجار بين الوالدين، حيث تأثر هذه الأخيرة على حياة الأبناء الاجتماعية والنفسية ذلك أن الأسرة التي يسودها اختلاف بين الولدين تترك أثر نفسي غير سليم على نمو الطفل لشعوره، بما يوجد بين والديه من انعدام الحب والتعاطف وما تتضمنه من خلاف .فالطفل علاوة ما يحب والديه ويتخذهم قدوة ويعجب بكل منهما ويقلد بعض سلوكياتهم ويستمد من قيمهما وعاداتهما ومعاييرهما، فخلاف الوالدين يمثل للطفل صراع نفسيا وقلقا وخوفا وانهيار للقدوة.

إذن كثرة الشجارات والخصومات داخل الأسرة بين الوالدين وبين أبنائهم يشعر حينها الطفل وخاصة إذا كان في مرحلة المراهقة بنوع من التوتر والقلق يكون بالأساس نتيجة للص ا رع النفسي الذي يعيشه داخل الأسرة، فالطفل إذا استطاع استبعاد نفسه جسمانيا عن مشاكل والده، فإنه لا يستطيع أن يهرب من الآثار النفسية القاسية لهذه الخلافات والتي قد تؤثر على إحساسه بالحب والأمن النفسي، مما يؤدي إلى سلوك منحرف انتقاما من الجو المضطرب في أسرته ومن والده على وجه الخصوص.[1]

4/–تعدد الزواج:

يمثل تعدد الزواج تكرار الزواج مرة أخرى من الأب أو الأم وبذلك يصبح الأبناء متفرقون في الحياة، فقد يعيشون مع الأب والزوجة الأب إذا تزوج مرة أخرى، أو يعيشون مع الأم وزوجها إذا تزوجت مرة أخرى، وقد يعيشون مع أحد الأقارب، ومن نتائج تكرار الزواج حرمان الطفل من الرعاية الوالدية المشتركة، وقد تضطرب حياة الطفل نتيجة لوجوده مع طرف آخر، قد ينبذه أو لا يعطيه ما يستحقه من الحب والرعاية، الشيء الذي قد يؤثر على نمط شخصيته التي قد تظهر في شكل نزعات عدوانية أو سلوكيات منحرفة كشرب الخمر والسجائر وتعاطي المخدرات والسرقة والاعتداء على الآخرين.

[1]. السيد أحمد اسماعيل، مشكلات الطفل السلوكية وأسلوب معاملة الوالدين، المكتب الجامعي الحديث، مصر 1995، ص52

بينما الجو الأسري الذي يحير فيه الطفل في كنف والديه والذي تسوده العلاقات الجيدة، والتعاون الصادق بين الوالدين من أجل تنشئة الطفل تنشئة اجتماعية صالحة وسوية، من شأنه أن يهيئ للطفل نمو عاطفي وحالة نفسية تتسم بالهدوء والاستقرار، وبهذا يستطيع أن يتكيف مع مختلف المواقف التي يتعرض لها في حياته ويستطيع أن يندمج بسهولة مع العالم الخارجي[1].

5/-غياب أو مرض أحد الوالدين:

هناك الكثير من الأسر الجزائرية التي لا يتواجد فيها الوالدين في مقر إقامة واحدة وهذا غالبا بسبب العمل في مكان بعيد أو الهجرة إلى الخارج وهذه الأسرة في الحقيقة تجهل بالأضرار التي قد تلحق بالأبناء بسبب غياب أحدهم ونقص رعايتهم، قد تتغيب الأم عن الأسرة نتيجة عملها اليومي المستمر طوال النهار وتبتعد عن الطفل في م ا رحل حياته الأولى والتي تعتبر حجر الزاوية في تكوين شخصية الإنسان وهو بحاجة إليها أكثر من أي شيء آخر فالأم تلعب دورا هاما ليس من الناحية البيولوجية فقط، بل في عملية التنشئة الاجتماعية، فوجود الأم مع عطفها وحنانها توفر للطفل كل مطالب الرعاية والتنشئة الاجتماعية السوية من جميع النواحي فإذا كانت الأم مشغولة بأمور خارج البيت كالعمل فإن عملية إشباع حاجات الطفل نسبية نوعا ما، مما يؤثر على حالته النفسية والاجتماعية وقد يلجأ إلى مصادر أخرى يغطي بها ذلك النقص وهي مصادر وأساليب منحرفة.

أما غياب الأب وخاصة في مرحلتي الطفولة والمراهقة يشكل نقصا كبيرا من الناحية الوجدانية ويحدث تأثيرا واضحا على شخصيته حيث يعتبر مصدر السلطة وأول إنسان يبدأ الطفل بتقليده في كل سلوكياته وتصرفاته.

وكما أن غياب كلا الأبوين يشكل مشكلا نفسيا واجتماعيا كبيرا على الطفل حيث يشعر بعدم الأمان والضياع ويفتقد إلى التوجيه والنضج والرعاية، الشيء الذي قد يدفع به إلى البحث عن أشخاص آخرين قد يكونوا أصدقائه وغالبا ما يكون رفقاء السوء الذين يدفعونه إلى ارتكاب أعمال مخالفة للمجتمع ويصبح عرضة للانحراف[2].

---

[1]. علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف الجامعية، مصر، 1997، ص 46

[2] . علياء شكري، مرجع سابق، ص 47

المطلب الخامس: رعاية المراهقين في الأسرة الجزائرية

باعتبار أن الابن المراهق يكون أكثر حساسية ويظهر تمردا و ثورة ضد أسرته و كذا مدرسته وذلك لتوهمه أن كل من الأب و المربي يمارسان السلطة عليه، ويقيدان حريته و يقفان كحاجز أمام اثبات ذاته، و أمام هذه التوهمات لابد على كل أفراد الأسرة و المدرسة تفهم الابن المراهق في هذه الفترة و تقديم الرعاية الخاصة تجعل هذه المرحلة تمر بسلام.

حيث تعتبر الأسرة المحيط الأول الذي ينشأ و يعيش فيه المراهق، و لا يمكن الانفصال عنه، على الرغم من محاولة ذلك، لتحقيق الاستقلالية الفردية و القضاء على القيود الأسرية، و لكي تستطيع الأسرة السيطرة على الأبناء خلال هذه الفترة و توجيههم لابد أن توفر الجو الأسري الملائم، وذلك من خلال توفر ما يلي[1] :

1/- الكيان العضوي : المراهق بصورة عامة بحاجة الى وجود الكيان العضوي المتماسك للأسرة يسمح له بمواجهة مطالبه النفسية و الاجتماعية، الأسرة التي تتسم بالكيان العضوي تسعى جاهدة الى شخصية أبنائها بصورة مستقلة .

حيث تتميز الأسرة ذات الكيان العضوي بالصفات التالية :

1-1/- يجب أن تسود الأسرة ذات الكيان العضوي الوئام : وهذا لا يعني بأن هذه الأخيرة خالية من الخلافات و لكنها من نوع خاص، هي خلافات في وجهات النظر، وتعمل الأسرة على تفادي نشوبها، و كذلك تفادي التيارات المتصارعة لكي تحافظ على استمراريتها .

1-2/- قضاء اكثر الأوقات مع بعضهم البعض : الشيء الذي يزيد من توطيد العلاقة بين أفرادها و كذلك تمسكها بنفس القيم و الأخلاق .

2/- اجتماعات الأسرة

الأسرة لكي تحقق تماسكها و كيانها لابد لها من اجتماعات تقوم بها بصورة منتظمة و متقاربة حيث تضم هذه الاجتماعات كل أفراد الأسرة حيث تعمل هذه الاجتماعات على تنمية أفكار الأبناء و تغرس فيهم الثقة بالنفس و التخلص من الخوف و الخجل، بحيث تكون هذه الاجتماعات بمثابة التدريب و التعويد للأبناء على مواجهة مختلف المواقف.

3/- ثقافة الأسرة

[1]. يوسف ميخائيل، رعاية المراهقين، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2008، ص 66

ثقافة الأسرة تضم عاداتها و تقاليدها و قيمها و معتقداتها، و من واجب الأسرة نقل هذه الثقافة الى أبنائها عن طريق التلقين و المحاكاة، و الأسرة المثقفة هي التي لديها قدر كبير من الثروات الثقافية، وباستطاعتها تقديم أكبر قدر من الخبرات لأبنائها عن طريق توفير المجلات و الجرائد للكتب و تدريبهم على الاطلاع و التنمية من روح المناقشة و النقد من خلال أراء الكتاب و الصحافيين، وتوفير وسائل الاعلام في المنزل مع ضرورة مراقبتها حيث تلعب هذه الوسائل دورا كبيرا في تنمية المعارف و توجيهها، من خلال ما تقدمه من المعلومات العلمية و الثقافية، الى جانب زيارة الوالدان للمدرسة و متابعة أبنائهم مدرسيا من خلال مقابلة المدرسين الذين يواجه أبنائهم معهم مشاكل معينة، و محاولة ايجاد أسباب اخفاق الأبناء في بعض المواد الدراسية .

4/-الجو الديموقراطي

ان مصطلح الديمقراطية أو الجو الديمقراطي يوحي بصورة آلية الى الحرية، أي حرية التعبير و التصرف، اذا ما حاولنا اسقاط هذا المصطلح على الجو الأسري، فاننا نجد أن هذه الأسرة التلقائية و متفتحة و متقبلة لآراء أبناءها، حيث يحاول الأبناء وهم في سن المراهقة ابداء أرائهم و المشاركة في اتخاذ القرارات، ولذلك كان لزاما على الأسرة احترام أبنائها بالإنصات اليهم و محاولة توجيه أفكارهم و تنويرهم اذا لم تكن صائبة دون الاساءة اليهم أو توبيخهم، اذا ما قاموا بتصرفهم أو أبدوا رأيا معينا مخالفا لعرف الأسرة و تقاليد المجتمع ومن السمات التي تتميز بها الأسرة الديمقراطية نذكر:

4-1/- حرية النقد : فالأسرة تحاول أن تشجع الأبناء على التعبير عن مشاعرهم بالرضا أو الرفض لأي موقف فتعبير المراهق عن رفضه أو قبوله لما يدور حوله هو التدريب على المناقشة و التوضيح سبب الرفض و القبول وكذا الشجاعة في المواجهة .

4-2/- اعطاء فرصة للأبناء للتصرف لإبراز قدراتهم واحترام اختلاف الأمزجة الفردية الخاصة، وأن المراهق يحاول الابداع لكي يبين لمن حوله أنه قادر على تحمل المسؤولية.

5/ - الروح الدينية

لكل أسرة عقيدة تؤمن بها سواء كان هذه العقيدة موروثة أو اعتنقتها الأسرة، فكلما كانت الأسرة بتشجيع أبنائها و تأصيل روح الدينية لديهم ، كلما كانت تنشئتهم تنشئة صالحة، وهذا التشجيع يكون عن طريق ممارسة الشعائر الدينية من طرف الوالدين لتنتقل

بعد ذلك وعن طريق التقليد و المحاكاة الى الأبناء، و كذلك اقتناء الكتب الدينية و تركها في متناول المراهق و مصاحبته الى دور العبادة مما يجعله أكثر تردد عليها، والمواظبة على الصلاة، الى جانب مناقشة المشكلات الدينية " فالتربية الدينية لها أهمية بالغة في فترة المراهقة حيث أن المراهقين في هذه المرحلة يلبسون المثل الأعلى، ولهذا لابد على الأسرة أن تستغل الفرصة لبث الروح الدينية ودعمها في نفسية المراهق، كما أن هذه الفترة هي فترة التشكيك في الدين، حيث يحاول كل من المراهقين و المراهقات في كل شيء لا يقبله عقلهم " [1] . و ما يمكن قوله عن الأسرة و أدوارها المتنوعة أنها لابد أن تأخذ موضع الاعتدال فلا افراط و لا تفريط، فانعدام الجو الملائم للأبناء المراهقين داخل الأسرة يؤدي بهم الى الانحراف نتيجة للضغوطات الموجودة داخل الأسرة، ويتجسد ذلك في التمرد عليها و الخروج عن نظمها و قواعدها، ومنه الخروج عن القوانين و الضوابط المجتمعية.

المبحث الثالث: العوامل الاجتماعية للتفكك الأسري

يعتبر التفكك الأسري من أخطر المشاكل التي تواجه الأسرة حاليا، حيث يعود الى فشل العلاقات الأسرية و انحلالها و يبدو ذلك واضحا في اضطراب العلاقة بين الزوجين و اختلاف ثقافة الفكر و ميول كل منهما عن الاخر و تباين مستوى التعليمي بينهم حيث أصبح التفكك الأسري من العلامات البارزة في الواقع الاجتماعي المعاش، حيث تتمثل أهم العوامل الاجتماعية للتفكك الأسري في :

المطلب الأول: التنشئة الاجتماعية السيئة

التنشئة الاجتماعية هي عملية تعلم قائمة على تعديل أو تغير السلوك للتعرض لخبرات و ممارسات معينة خاصة ما يتعرض بالسلوك الاجتماعي لدى الانسان، وبذلك فهي عملية تفاعل تتم عن طريق تعديل سلوك الشخص بحيث يتطابق مع توقعات أعضاء الجماعة التي ينتمي اليها .فالتنشئة الاجتماعية المتبعة داخل الأسرة تعد من العوامل المهمة في تشكيل شخصية الفرد و تحديد توجهاتها، وتعددت أساليب التربية ما بين أساليب الحماية الزائدة و بين أساليب الاهمال، وعلى ذلك فان اتباع أحد الوالدين لأحد الأساليب التربوية الخاطئة في تنشئة الابناء، أو عدم اتفاقهما على أسلوب تربية واحد يؤدي الى تكوين الأبناء و تربيتهم بالسلب، فالوالدين المتذبذبين في التربية يجعلون أبنائهم في حيرة، فتارة يعاقبون على أتفه

[1]. نفس المرجع، ص 67.

الأسباب في حين لا يولى اهتماما ان أقدمو على فعل شائن، حتى ولو عظم، ونفس الشيء يحدث عند الأبوين الصارمين و الذين يمارسون العنف اللفظي و الجسدي، أو مهملين للأبناء و منشغلين عنهم أما بالعمل أو لأمور أخرى، وتجدهم لا يعون خطورة الموقف الا عند ارتكاب أبنائهم لجرائم و استدعائهم من طرف مصالح الأمن، بعد ان تمرسوا مختلف الانحرافات التي لم يجدو من يوجههم في الابتعاد عنها من قبل[1] .

فان لم يحضى الأبناء بالرعاية الوالدية للتوجيه السليم فسوف يصبحون عوامل هدم لأسرة و على الوالدين أن يدركا عظم المسؤولية الملقاة عليهما اتجاه أبنائهم، و بحسب رأي " سيرل بيتر " فان الاصراف في المعاملة بحزم زائد من شأنها أن تولد في نفسية الطفل أمور كالرغبة في الانتقام أو السرقة و كذلك فالتساهل الزائد في التنشئة ينمي شخصية ضعيفة مهزوزة لا تقدر على مواجهة الصعاب و تستلم لأبسط الأمور أيضا غياب الدور الرقابي للوالدين و غياب لغة الحوار مع الأبناء و عدم اشراك الأبناء في اتخاذ القرارات الخاصة اذا كانت تتعلق بمسارهم كالتعليم ... كل هذه الأمور تؤدي من شأنها أن تؤدي بالطفل الى الانحراف. [2]

فكذلك من بين الأسباب التي تؤدي الى التنشئة الاجتماعية السيئة نذكر [3] :

1/- الاضطراب الذي يسود العلاقات بين أفراد الأسرة، و سوء التفاهم الحاصل بين الوالدين و الصراعات و المشاجرات المتواصلة بينهما و انعكاساتها على شخصية الأولاد .

2/- العنف الأسري و الخلافات العلنية في الأسرة التي تخلو عادة من الضحك و الفكاهة، بل و تسيطر عليها كآبة واضحة ولا يميل أفراد هذه الأسرة الى مناقشة بعضهم البعض، الأمر الذي يدل على أن عملية الاتصال بينهم محدودة للغاية حيث يؤثر هذا بشكل سلبي على تنشئة الأبناء .

3/- انحراف الوالدين أو ما اذا كان والدين الطفل جنائيين كارتكابهم لجرائم القتل مثلا أو تعاطيهم للمخدرات.

4/- عدم كفاية الاشراف الأبوي وغياب دور الأم .

---

[1]. الحسن مهدي، علم الاجتماع العائلة، دار الفكرللنشر و التوزيع، الاردن، 2005، ص 103.

[2]. سكينة نادية حسن، العلاقات و المشكلات الأسرية، ط 1، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 66

[3]. محمود حسن، الأسرة و مشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1981، ص 201.

5/- الانهيار العاطفي أو انعدام العواطف الأسرية و الفشل في تكوين القيم الاجتماعية لديهم و عدم الثقة بالنفس .

6/- تدهور الأوضاع الاقتصادية للأسرة، وعيشهم في مساكن غير صحية يؤدي الى عدم اشباع الحاجات و تدني مكانة الأب و شيوع التوترات الدائمة التي من نتائجها التشرد و التوسل .

7/- الطلاق الذي يؤدي الى الفشل في أنماط شخصية الأبناء باشباع حاجاتهم العاطفية و الوجدانية، والذي يؤدي الى توفير بيئة ملائمة للانحرافات و الجرائم .

المطلب الثاني: انحراف الوالدين

1/- **العادات السيئة للأب:** قد يكون الأب مدمنا على الشراب و قد يأتي آخر الليل ليوقظ زوجته و أطفاله بالضرب و الشتائم فتؤثر هذه العادة على العلاقة التي بين الأم و الأب، فتخلق جو أسري مضطرب و بالتالي يحدث التفكك الأسري .

2/- **وجود خيانات زوجية:** ان الخيانات الزوجية تحدث من جانب الأزواج، وحينما تكتشف الأم خيانة زوجها تفقد السيطرة على نفسها و تبدأ المشاحنات و الانهيارات النفسية و العصبية . و غالبا ما يحدث الطلاق أو هجر أحد الوالدين .

و ينتج عن هذا بيئة عائلية منحرفة يسودها الخلق الفاسد وتنعدم فيه القيم الروحية و المثل العليا و مثل هذه الأسرة تكون فيها الحياة مجردة من معاني الشرف و الفضيلة أو السلوك الطيب، وتصبح فيها الجريمة و الاعوجاج و سوء الخلق أمرا عاديا لا يرى فيه الأفراد غضاضة و لا يحسون فيه بمعنى الخطيئة

ويقصد بها "هيل " فقدان الأسرة للعائل أو الخيانة الزوجية أو ادمان الخمور و المخدرات و كل الأحداث التي تجلب الخزي و العار وهذا يمكن أن تؤدي الأحداث المسببة لأزمة الى نتائج عديدة من التفكك الأسري مثل الطلاق أو الهجر أو الانتحار أو الهروب أو الاصابة بالأمراض العقلي .... الخ [1]

فاذا تصورنا أن أسرة ما لا تبالي و لا تتأثر بانحراف و اجرام اولادها، فهذا يعني أن تصورها للأخلاق مخالف لتصور المجتمع الذي تنتمي اليه، وبذلك فهي تؤمن بقانون غير قانون المجتمع، بالإضافة الى أن معظم المجرمين ينتسبون الى عائلات مجرمة أو منحلة

[1]. السيد ابراهيم جابر، التفكك الأسري، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2014، ص 79

أخلاقيا و هو أمر يمكن تعميمه على كافة المجتمعات، ففي المجتمع الجزائري مثلا يلاحظ على وجه الخصوص أن أولاد المدمنين على الخمر و المخدرات هم أكثر الناس عرضة للمتاجرة بالخمر و المخدرات و المخالفات الجمركية و اعمال العنف التي تكاد تكون وراثية في بعض الأسر[1].

المطلب الثالث : الطلاق

ان الطلاق يعد من العوامل الرئيسة للانحراف الأبناء و تشريدهم و ضياعهم و تشتت أفراد الأسرة فعندما يفتح الطفل عينه على الحياة و لا يجد أما و لا أبا يرعاه .

فان ذلك سيؤدي به الى الضياع و التشرد، فضلا عن تولد مشاعر القلق و الخوف لدى الأمهات على مستقبلهن و مستقبل أبنائهن و الطلاق هو الحدث الذي ينهي العلاقة الزوجية بين الرجل و المرأة و هو يمثل صدمة عاطفية للأولاد و يحرمهم من مشاعر الحب و الحنان كما أنه يمثل صدمة للزوجين أيضا . و يقصد بالطلاق حل العصمة التي كانت بين الزوجين ويترتب عنها انهاء عقد الزواج بآثاره و أحكامه، فيزول حق الاستمتاع الذي كان بين الزوجين , ولا يملك الزوج حق قوامه التي كانت له عليها و ان انفصال الزوجين بالطلاق أو حتى بغياب أحدهما لفترة طويلة يؤدي الى الحرمان العاطفي للأبناء و الفشل في تكوين القيم الاجتماعية لديهم و شعورهم بالقلق و عدم الثقة بالأخرين، وفي نهاية الطلاق هو الاعلان الرسمي عن فشل الحياة الزوجية و هو أحد المشكلات الخطيرة التي تهدد كيان الأسرة [2].

وللطلاق عدة آثار فيقضي على الروابط الأسرية تدريجيا، فهذا ينعكس تدريجيا على حالة الطفل الانفعالية و النفسية و الاجتماعية فيعاني من التوتر و القلق و التمزق النفسي كنتيجة طبيعية للتمزق العائلي الذي يعيش أو يراه يصاب بجدب عاطفي نتيجة طبيعية للتمزق العائلي الذي يعيشه أو يراه يصاب بجدب عاطفي نتيجة لحرمانه من عاطفة الأمومة أو الأبوة أو كليهما، فتضطرب معايير سلوكه و ينحرف عن السبيل السوي [3].

---

[1] . نفس المرجع، ص 79.

[2]. العمر معن خليل، التفكك الاجتماعي، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2005،ص 102

[3]. دراوش رابح، علم اجتماع العائلة، دار الكتب الحديث، ط1، القاهرة، 2012، ص 150 .

كذلك يؤدي الطلاق الى تقسيم الابناء بين الأبوين فنجد بعضهم مع الأب و بعضهم مع الأم وقد نجد بعضهم مع الأقارب أو في بعض المؤسسات الاجتماعية و هنا يفقد الرعاية و العناية السليمة و يفقدون التوجيه و الارشاد في السنوات الأولى من حياتهم و نحن نعلم ما لهذه المرحلة من تأثير قوي على شخصية الطفل و اكتمال نموه النفسي و الجسمي و الاجتماعي، و كعناصر الشخصية لا تنموا نموا طبيعيا الا في ظل الأسرة الطبيعية، وبذلك ينتج لنا أطفال غير أسوياء لا يتوفر فيهم مقومات الشخصية السليمة التي تؤهل صاحبها للبذل و العطاء، بل يصبح صاحبها شخصا اتكاليا , و قد تحدث الكثير من الجرائم و الانحراف السلوكي و ذلك في انحراف و تشرد الأحداث و يصبحون ممول هدم يخر بنيان المجتمع بدلا من ان يصبح أداة بناء و اصلاح تعمل لرقيه و تقدمه[1] .

المطلب الرابع : العنف الأسري

تعد مشكلة العنف الأسري مشكلة عميقة الجذور في التاريخ حيث ينتشر العنف في جميع المجتمعات و. برغم حدوث الكثير من التطورات إلا انها ما زالت الأسر تعاني من هكما وضح ذلك من خلال ما تنقلها وسائل الإعلام من زيادة نشر حالات تعرضت للعنف الأسري حيث أصبح هناك اهتمام كبير بالمشكلة .مما دفع الباحثين إلى الاهتمام به.

و في العصر الحديث، عصر الصناعة و السرعة و الانتقال و الاتصال و الغزو العالمي للثقافات بأكملها، فكل هذه العوامل غيرت الأنماط الاجتماعية و العادات والتقاليد، بالإضافة إلى التزايد السكاني، كل ذلك شكل أسبابا متعددة لعملية العنف الأسري سواء كان واقعا من الزوج على الزوجة أو العكس، أو العنف على الأبناء أو من الأبناء على بعضهم، و هذا لم يكن في الماضي، حيث كانت العشيرة كبيرة و الضبط الاجتماعي متوافر أما اليوم فهناك حالة من التفكك الأسري ساهمت فيها وسائل الإعلام بإهمالها للتوعية. و قد مرت الأسرة في مراحل تطورها بظروف وأوضاع حددت مسؤولياتها تجاه أعضائها و قد كانت أولى أشكال الترابط البسيطة قبل الأسرة – الثوثم – و هي تحملت المسؤولية بتوفير الحاجيات الضرورية حيث تتحدد وظائف الأسرة بشكل واضح إن الأسرة على أبواب مرحلة خطيرة، ولا بد من تدخل منظمات المجتمع المدني لعمل برامج وقائية للأسرة خاصة الأسر المفككة .

[1] . الحسن المهدي، مرجع سابق، ص 130.

إذ أن تفاقم ظاهرة العنف الأسري و التفكك الحادث الآن في الأسر العربية هو نتيجة للمتغيرات التي يشهدها المجتمع العربي خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة بعد تنافسنا في الركض وراء الثقافة الاستهلاكية، حيث ظهرت أنماط جديدة غير مألوفة في مجتمعاتنا العربية أدت إلى اندلاع المشاكل و الخلافات بين أفراد الأسرة الواحدة و النتيجة تفكك الأسرة.[1]

المطلب الخامس: الحرمان العاطفي

العوامل العاطفية و النفسية تتمثل في فتور العلاقة العاطفية بين الزوجين و هذا من أخطر أنواع التفكك الأسري، عدم الشعور بالأمان و الطمأنينة يجانب الطرف الأخر .

انعدام العواطف الأسرية : قد تفتقر العاطفة الزوجية عند أحد الزوجين لسبب أو لأخر بين فترة قد تطول و قد تقصر فتصبح الحياة الزوجية خالية من الحب و العطف و ثقيلة الظل و هذا الجفاف لا يستقيم مع طبيعة الحياة الأسرية و يتعارض مع مقوماتها الأساسية في الحب و الاخلاص و التعاطف و التودد، فتؤدي الى أجلا ام عاجلا الى وضع حد للعلاقات او ما الزوجية أو انهائها، وأحيانا قد يكون اشتداد العواطف الزوجية و تأجج لانفعالات المحيطة بها و الغيرة وما اليها سببا مباشرة في نشأت حالة التوتر و زيادة حدتها، لأن التدقيق في محاسبة الرجل على تصرفاته داخل الأسرة و خارج نطاقها، و الخوف الشديد عليه من اختلاطه أو مجالسته للغير، و ملاحقة حركاته و ساكناته، وتأويل اتجاهاته، كل هذه الأمور و ما شابهها يسيء الى العلاقات الزوجية، فالحب و الغيرة الشديدان سواء كان ذلك من طرف الزوج أو الزوجة يثيران أمورا في الواقع مجرد شبهات و أوهام لاوجود لها و ظنون تعكر صفو الحياة الزوجية [2].

بالإضافة الى أن الانهيار العاطفي للأسرة يتوقف على العلاقات النفسية و المزاجية و العاطفية بين الأبوين لدى أداء وظائف الأسرة الحيوية في الضبط و الرعاية، بل يطغى عليه التوتر النفسي و الخصومة و شيوع الكراهية و البغضاء فليس من الشك أن هذا الجو سينعكس على سلوك الحدث بمردود سلبي قد يساهم في خلق شعور لدى الطفل بالعدوانية أو الميل نحو سلوك الجانح . و نعني بالتفكك و الانهيار العاطفي للأسرة هو الخلل و

[1]. محمد عاطف، المشاكل الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990،ص 65

[2]. صالح خليل، آثار التفكك الأسري، دار زهران الغانم، عمان، 2003، ص 57,

الاضطراب الذي يسود العلاقات بين أفراد الأسرة و سوء التفاهم الحاصل بين الوالدين و انعكاسه على شخصية الأولاد، لذا فان الطفل الذي ينشأ في أسرة تسود علاقاتها الشحناء سيعتريه القلق النفسي و يتولد لديه العدوانية اتجاه أقرانه نحو المجتمع، ويرى الاخصائيون النفسانيون أن التصدع العاطفي في الأسرة يرجع أساسا للطغيان في الجو العائلي و لاسيما ان كان رب الأسرة ميالا في طبعه لوظيفة الحاكم المطلق داخل الأسرة , وفي مثل هذه الأسرة تكون اقامة أفرادها محضة خالية من اية عاطفة فيسود الشجار و تهدر حقوق أفراد الأسرة [1].

المطلب السادس : الفقر و البطالة

يعد الفقر و البطالة هما مسؤولان عن الأزمات الأسرية اذ يؤديان الى عدم اشباع الحاجات الفيسيولوجية لأفراد الأسرة، و قد يدفعان الأب أو الطفل الى ممارسة بعض أشكال الانحرافات السلوكية الادمان على الكحول هروبا عن مواجهة المسؤولية، أو كلجوء الطفل الى مزاولة الأعمال التي يحرمها القانون و يزج صاحبها في السجون مثل السرقة و تجارة المخدرات و بالتالي يلجأ الطفل الى التشرد و مزاولة التسول في ضوء الحاجة المادية للعمل في سن مبكر و في أماكن خطيرة، هذا باضافة الى ضيق المسكن يكون سببا في ضعف الرقابة الوالدية على الأبناء، اذ تضطر الى الأم الى دفع أبنائها الى الشارع حتى ترتاح من ازعاجهم مما يقضي الى تعلم سلوكيات منحرفة ، ولعل أبرز المظاهر السلبية للفقر عجز الزوج على الانفاق مما يكون سببا في توتر العلاقات في الأسرة و يصعد من حدة الخلافات و ينعكس ذلك مباشرة الى عدم الاستقرار الزواجي الذي قد ينتهي بالطلاق [2].

كما يؤدي انخفاض المستوى الاقتصادي عادة الى انخفاض القيم داخل الأسرة وبالتالي يشعر الطفل بعدم الارتباط بالقيم فيسهل استهوائه الى الانحراف كما يؤدي الى عدم وجود الولاء عند الطفل نحو أسرته لعجزها عن اشباع حاجاته المادية مما يؤدي الى تمرده على السلطة الوالدية و يمهد ذلك لانحرافه، كما تؤدي العقبات الاقتصادية الى عدم استقرار الاسرة و عدم تماسكها فالبطالة تؤدي الى تقويض سلطة الزوج اذ أن النجاح الاقتصادي من اهم الركائز التي تمنح المكانة في المجتمع و أن البطالة تؤدي الى تقويض هذه السلطة مما

[1]. محمد سند العكايلة، اضطرابات الوسط الأسري، ، دار الثقافة، ط1، القاهرة، 2006، ص 95 .

[2]. مانع علي، المشكلات الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 110

يؤدي الى عدم الاحترام الضمني للزوج من قبل الزوجة و زيادة الصراعات بين الزوجين نتيجة توجيه اللوم الدائم للزوج باعتباره مسؤولا عن بطالته و اغفال وجوده و نقده امام الابناء و الانفعالات الحادة و في بعض الحالات تتحول العلاقة بين الزوجين الى العكس و يصبح الزوج خاضعا للزوجة[1].

المبحث الرابع: وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية

يعتبر الضبط الاجتماعي من المسائل الاجتماعية ذات أهمية في المجتمع، وتقوم الأسرة بهذه العملية عن طريق التنشئة الاجتماعية التي تقوم باكتساب أبناءها السلوك الاجتماعي الذي يرتضيه المجتمع، والذي يفرض وسائل ضبط معينة لابد من العمل بها، لهذا تطرقنا الى أهم وسائل الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية و التي تتمثل في :

المطلب الأول: الدين (التربية الدينية)

الدين بالمفهوم السوسيولوجي فهو مجموعة من الظواهر الاعتقادية و العملية التي تتصل بالعالم المقدس او تنظيم سلوك الانسان حيال هذا العالم و انعكاساته الدنيوية .... ، وهو عقيدة و ممارسات عقدية يشترك فيها جماعات من البشر يتألف منهم مجتمع خاص و مستقر .

و الدين كوسيلة الضبط الاجتماعي له أثر قوي في تماسك الأسرة و المجتمع و استقامة الفرد و انضباطه حيث يزوده بالقيم و المعايير التي تحدد سلوكياته وهو الذرع الحصين من كل الانحرافات الخاصة عند المراهقات، حيث أنه محاط دائما بهالة من التقديس لدى الفرد المؤمن، تحمله على اتباع تعاليمه و قيمه و الابتعاد عن نواهيه و بالتالي فهو يلعب دور أقوى بكثير من قوة القانون عندما يتشبع به الفرد، خاصة منذ بداية حياته و في تنشئته الأولى [2].

الملاحظة في مجتمعاتنا العربية الاسلامية، أن الأسرة تبدأ في تلقين الطفل مبادئ و أسس الدين منذ صغره حيث يرافق الابن او البنت والديه الى المسجد و يتعلم الصلاة منذ سن السابعة كما يدرب على الصيام قبل سن البلوغ، لأن مرحلة الطفولة أهم مراحل في

---

[1]. ميادة مصطفى القاسم، التفكك الاسري و آثاره على المجتمع، مكتبة نحوعلم اجتماع تنويري، ط 1، القاهرة، ص20

[2] . محمد توفيق، الدين و البناء الاجتماعي، دار الشروق، ج 2، جدة، 1981،ص 145

حياة الفرد فما يتم غرسه من قيم و مبادئ تظل مسؤولة عن تصرفاته و سلوكه في المستقبل الا أن الملاحظ عند كثير من الأفراد في الواقع أن الدين لديهم أصبح عبارة عن واجبات وشعائر موروثة ولهذا لم يعد للدين تأثيرا واضحا في سلوكياهم فالدين ليس مقصورا على الصلاة و الزكاة و الصوم و الحج فحسب بل هو نظام شامل لكل حركة و فكر و لكل شعور، وروح الدين في الاسلام هو الأخلاق و القيم وتتجلى من علاقة الفرد بمن حوله من أسرة و أقارب و جيران وأصدقاء كما أن الدين له دور أساسي في تربية الفرد، فهو يمده بنسق قيمي ينعكس أثره على السلوك الاجتماعي و هو وقاية و تأثير على الفرد يمكنه من التصدي للقيم الغريبة الوافدة علينا في الالتزام بالدين سواء في أداء الفرائض أو في السلوكيات اليومية و التعامل مع الاخرين، اذ أن المسألة ليست فقط مجرد تلقين نظري للقيم الدينية و انما كيفية تعزيزها في النفوس و غرس قيمة الاستشعار في مراقبة الله، كما أن المدرسة لها دور هام في هذه الناحية و ذلك بتطوير مناهج وكتب التربية الدينية تطويرا يحقق غرس هذه القيم في النفوس الناشئة، ولايتم ذلك الا باعداد معلمين و معلمات على السلوك و القدوة الحسنة و ليكن ذلك مقررا في مناهج الاعداد المعلمين فالمعلم المنحرف لا يصنع الا تلميذا منحرفا خاصة في مرحلة المراهقة أين يكون الفرد بحاجة الى نموذجا يحتذي به و يقلده فالتربية الدينية هي صنو للفرد فعن طريقها يتربى على المفاهيم و القيم التي تتوافق مع تراثه و ثقافة مجتمعه الاسلامي [1].

ولهذا فان التربية الدينية هي أهم وسيلة الضبط يستعملها الآباء لأنها تتميز عن أنوع التربية سواء حديثة أو التقليدية كونها تدعو الى الالتزام بأوامر الله، و الدين الاسلامي كالدين الشامل لجميع جوانب الحياة و نلاحظ في حياتنا اليومية أن التربية التقليدية رغم اقترابها من الدين الا أن فيها الكثير من الأمور التي بنيت عن الفهم الخاطئ للدين كحرمان الفتاة من التعليم و تزويجها بمن لا ترضى و اعتبارها قاصرا مدى الحياة باعتبارها ناقصة العقل و غيرها من الأشياء البعيدة كل العد عن الاسلام، و قد ألصقت به ظلما و بهتانا و اذا تبنت الأسرة هذا النوع من التربية فهي تظلم الفتاة بها، أما اذا اتخذت الأسرة نوعا أخرا من التربية أو ما يسنى بالتربية الحديثة، فهذا النوع من التربية له و لهذا فالتربية الاسلامية الدينية هي التي تضمن لنا عدم انحراف الفرد بصفة عامة و الفتاة المراهقة بصفة خاصة .

[1] . نفس المرجع، ص 146.

وهذه التربية لابد أن لا يقتصر وجودها فب الأسرة و المدرسة فقط بل نؤكد على تدريسها في الجامعة التي نلاحظ أنها أغفلت هذه المادة و أسقطتها من مناهجها بحجة الدين من مهمة المساجد، رغم أن الطالب يلج الجامعة و هو في سن المراهقة لا يملك المناعة الفكرية و الخلقية تمكنه من التصدي لتحديات و الغزو الثقافي و الذي تتعرض له حضارتنا الاسلامية[1].

المطلب الثاني: العادات و التقاليد

تلعب التربية التقليدية دورا هاما في اكساب الفتاة المراهقة عادات و تقاليد مجتمعها، وتعرف العادات على أنها ظاهرة اجتماعية و معيار أو قاعدة للسلوك الجمعي، تشير الى أفعال الناس التي تعودوا عليها و سلوكهم على النحو الشبه الآلي على التكرار المستمر .

تستمد العادات قوتها بما تستخدمه من جزاءات اجتماعية تلك الجزاءات التي قد تأخذ شكل ايجابي عندما يكون هناك الزام بالعادة أو تأخذ شكل سلبي عندما يتم مخالفة العادة .

كما أن هناك الكثير من العادات التي تتمتع بالإلزامية حيث أن الفرد مجبر على اتباعها و الخضوع لها لأن الجماعة لا تتهاون في المعاقبة الذي يخرج عنها و ذلك بالازدراء و الاحتقار ولهذا تعتبر العادات الاجتماعية وسيلة الضبط العامة لمساهمتها في تنظيم المجتمع و علاقات الأفراد بعضهم ببعض، وعندما يجد المجتمع أن هذه العادة تؤدي له خدمة كهذه يعمل على توريثها للجيل الاحق وعندما تستمر لفترة زمنية تصبح من تقاليد المجتمع [2].

التقاليد : يطلق هذا المصطلح على أنماط السلوك المقننة التي تنتجها الجماعة و تعمل على دعم تماسكها ووعيها بذاتها، كما تحضى بالقبول من جانب الأعضاء، وتعتبر عناصر ثقافية تنتقل من جيل لآخر وتختلف العادات عن التقاليد في أن الأخيرة تعني انتقال العادات من جيل الى جيل .

ومن خصائص التقاليد الصمود أي أن المجتمع لا يمكنه تغيير تقاليده بين عشية و ضحاها بل ذلك يحتاج الى سنوات و أجيال الى تغييرها كما أن الفرد يخشى التنازل عن تقاليده لأنه يلاقي تأنيب و استهجان الجماعة و يقع تحت طائلة الاحتقار و العيب و العار

[1]. نفس المرجع، ص 146.

[2]. السمري علي، اليات الضبط الاجتماعي، مطبوعات مركز البحوث و الدراسات، القاهرة، 2011،ص 150

الا أنه لايمكننا أن ننكر أن المجتمع يتغير ويتطور و التقاليد هي من بين العناصر التي يطالها التغيير و من عوامل التغيير نجد [1]:

1/- انتقال المجتمع من النظام الزراعي الى النظام الصناعي .

2/- تطور نظام الأسرة و تغيرها من أسرة ممتدة الى أسرة نووية.

3/- تطور وسائل الاعلام و الاتصال مما جعل العالم كقرية واحدة تتناقل الأخبار و حتى العادات و الأفكار و التقاليد .

المطلب الثالث : القيم و المعايير

القيم هي مجموعة الصفات الأخلاقية، التي يتميز فيها البشر، وتقوم الحياة الاجتماعية عليها وتعرف أيضا بأنها مجموعة من المعايير التي اعتمدت على التربية الاسلامية في توجيه السلوك البشري للقيام بأي عمل أو قول يدل على الخير . وتعرف بأنها أسس و طرق للسلوك الايجابي المتعارف عليها ضمن المجتمع الواحد .

المعيار هو السلوك الاجتماعي النموذجي أو المثالي الذي تكرر بقبول اجتماعي دون رفض أو اعتراض أو نقد، فالاتجاهات التي يشترك فيها أفراد الجماعة و التي تيسر لهم سبيل التفاعل و التواصل هي معايير اجتماعية للجماعة أو هي ضوابط تشبه القوى الطبيعية التي يستخدمها الأفراد دون وعي منهم، وتنمو مع التجربة وتنتقل من جيل الى جيل دون أن يحدث أي شذوذ أو انحراف في الأداء ورغم ذلك فهي قابلة للتغيير و التطور بما يتفق مع طبيعة المجتمع [2].

والمعايير الاجتماعية تشمل عددا هائلا من تفاعلات الجماعة في ماضيها و حاضرها، وتقع ضمن الأخلاق و القيم الاجتماعية، والعادات و التقاليد و الأحكام القانونية و العرف، وبوجه عام هي التي تحدد ما هو صواب و ما هو خاطئ، وما هو جائز وما هو غير جائز، حتى يكون الفرد مقبولا من الجماعة ملتزما بسلوكها و مسايرا لقواعده و مجتنبا لرفضها، وعلى رأس المعايير الاجتماعية تأتي التعاليم الدينية و المثل العليا، والخلق النبيل و العادات الحسنة التي تنتشر في المجتمع فتكون هي أساس الحكم و منطلق القياس و هذه الأنواع من المعايير الاجتماعية تؤدي غرضا واحدا هو امداد أفراد المجتمع بمعاني

[1]. نفس المرجع، ص 150.

[2] . طيشوش نسيمة، البناء الاجتماعي، كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص 89

موحدة يستطيعون بواسطتها أو عن طريقها التعامل فيما بينهم وفق هذه المعايير وان يفهم بعضهم البعض الآخر، وبذلك تصبح هذه المعايير ضرورية لكل شكل من اشكال السلوك وتفسيره لذلك فالحكم على السلوك و تفسير السلوك انما يخضع لبعض المعايير الاجتماعية [1].

المطلب الرابع : العرف

يمكن تعريفها بأنها مجموعة العادات و التقاليد التي سادت بين الناس و أصبحت بمثابة الشرع و القانون في الأهمية و الاحترام وهي من صنع الجماعة تحكي أوضاعهم و تنقل أخبارهم و تحفظ أمجادهم عبر العصور .

و خلاصة القول هي أن العرف هو أهم وسيلة للضبط الاجتماعي و هو في بعض المجتمعات كثيرا مايحل محل القانون، ولا يمكن للفرد الخروج عنها دون أن ينال العقاب المتمثل في الازدراء و التهكم و الاستهجان كما أن العرف يختلف عن التقاليد في كونه ليس في مصلحة جماعة بالذات دون أخرى بل هي في مصلحة الجماعات كلها ولذلك يعتبر العرف أقرب الى القانون الا أنه مع التغيير الاجتماعي لم يعد العرف قادرا على حفظ المجتمع و تنظيمه و لهذا كان لابد من ايجاد حل اخر، تمثل في سن القوانين من طرف الدولة [2].

المبحث الخامس: أساليب الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية

تعتبر الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن تنشئة الصغار، بحكم كونها أول مؤسسة يحتك و يتعامل معها الطفل منذ بداية حياته، و يحكم تأهيلها على وظيفة الرعاية و التقويم أكثر من أي مؤسسة أخرى في المجتمع، لدى وجب على الأسرة معرفة الأسباب الخاطئة التي على الطفل ومن بين هذه الأساليب نذكر مايلي :

المطلب الأول: الأسلوب التسلطي

وهو الأسلوب الذي ينطوي على المبالغة في الشدة دون الاهتمام بحاجات ورغبات الطفل، و فرض الطاعة المعتمدة على الأساليب القسرية كالتهديد و العقاب الجسمي أكثر من أساليب الشرح و التفسير لتنظيم سلوك الطفل، ويقول محمد جعفر في هذا الصدد : ان

[1]. نفس المرجع، ص 90.

[2]. السمري علي، مرجع سابق، ص 162

حرمان الحدث من اشباع رغباته وحاجاته سواء في المنزل أو المدرسة قد تدفعه الى تصرفات تتسم بالشذوذ و الانحراف كوسيلة لحل مشكلة الكبت التي يعانيها.

ونوع العلاقات ما بين أفراد الأسرة، تكون على حسب كيفية تسيير الخلافات و نوع السلطة داخلها، ففي الكثير من الأحيان تكون السلطة متناقضة فتفقد عامل الحماية و التوسط ما بين الافراط و التفريط و هذا ما يؤدي الى خلل في عملية الضبط الاجتماعي للمراهق[1] .

و هذا من أخطر طرق التنشئة الاجتماعية لأنه يعتمد على السلطة المطلقة القائمة على القسوة دون مراعاة لفردية الفرد و حبه للاستقلالية و للأخذ و الرد و المناقشة، و هذا الأسلوب كثيرا ما كان يستخدم في الأسرة التقليدية خاصة مع الفتاة المراهقة و ذلك خوفا عليها، حيث يستعمل الوالدين الصرامة في ضبط سلوك الفتاة و تهديدها بالعقاب الشديد اذا أخطأت، كما قد يصل الأمر الى استعمال الضرب والسب، اذا ما سلكت الفتاة سلوكا مخالفا لما يطلبه الوالدين ، ويرى هؤلاء الآباء أن هذا الأسلوب الأمثل لحماية الفتاة من الانزلاق، غير أن القسوة و الصرامة مع الأبناء و خاصة المراهقين، تؤدي بهم اما الى تكوين شخصية ضعيفة، سلبية و اما تؤدي الى خلق مراهقة متمردة تنتهز الفرصة كي تثور على هذه السلطة، مما يؤدي بها الى اتنهاج سلوكيات منحرفة كانتقام لنفسها [2].

المطلب الثاني : الأسلوب التسلطي الديمقراطي

هذا الأسلوب يعكس استخدام الحزم إذا دعت الحاجة، والوالدين يحافظون على استقلالية أبنائهم الفردية فهم ان كانوا يؤمنون بضوابط حازمة لسلوك أبنائهم الا أنهم ميالون لمراعاة حاجاتهم ويقوم الأبوان بتوجيه أبنائهم وتكليفهم بمهام يؤدونها أو توجيههم نحو المحافظة على النظام والانضباط.

هذا الأسلوب يقوم على منح الأفراد الحرية المقيدة بالتوجيه و النصح و السلطة للآباء في هذا الأسلوب تستخدم تبعا للمواقف التي يكون فيها الفرد و التي يحتاج فيها الى الحزم و هي

[1]. علي محمد جعفر، الأحداث المنحرفون، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، بيروت، ط 1، 1989، ص 153

[2]. نفس المرجع، ص 153.

ضرورية من أجل التنشئة الاجتماعية السوية، لأن هذا الأسلوب يجمع بين اللين و الشدة في التربية [1] .

و كما يشير هذا الأسلوب الى الطريقة التي يتعامل فيها الوالدان مع الأبناء بطريقة يتجسد فيها الاقناع عن طريق الحوار و النقاش، حيث يعطي الوالدان لطفلهما قدرا كافيا من الحرية دون افراط، الى جانب فرض بعض الضوابط بطريقة معقولة، و يعتمد اسلوب الحرية على احترام شخصية الطفل و العمل على تنميتها و توفير كافة المعلومات التي يريدها الطفل، و أن يأخذ قراره بعد توضيح كافة الاحتمالات و النتائج المترتبة جراء مختلف القرارات و يعتبر هذا الأسلوب من اهم الاساليب و الذي يتم من خلاله امتصاص القيم و المعايير الوالدية بكل تقبل مما يساعده على الاستقلال الذاتي و يجعله قادرا على اتخاذ قراراته في مختلف مراحله المقبلة دون خوف او تردد [2].

المطلب الثالث: أسلوب التدليل (المتساهل)

الآباء الذين يستخدمون هذا النمط لا يفرضون قيودا على أبنائهم فهم متسامحون بدرجة مفرطة ونادرا ما يعاقبون أبنائهم ويتقبلون ما يفعلونه وما يظهرونه وكأنه غير مهتمين بهم.

هذا الأسلوب يترك الحرية المطلقة للطفل ليحقق رغباته كما يبدو له، وهذا عكس تماما للأسلوب التسلطي وهو يتميز بعدم تعليم الطفل منظومة الجزاء والعقاب التي لابد أن تكون من أساسيات التنشئة، وهذه المبالغة في استجابة مطالب الطفل تجعله فردا غير مسؤول و لا يميز بين الخطأ و الصواب لأنه لم يزود بالقيم و المعايير التي يضبط بها سلوكياته الاجتماعية .

فالفتاة التي تلبي جميع رغباتها و مطالبها دون أن تعلم الصح من الخطأ، ويترك لها مطلق الحرية في الدخول و الخروج و السهر و مخالطة من هب و دب من الأصدقاء دون ضابط ولا رقيب، تنشأ الفتاة غير مسؤولة و تنجرف وراء الانحراف و السلوك الغير المتوافق اجتماعيا [3].

---

[1]. معن، خليل العمر، التنشئة الاجتماعية، دار الشروق، الأردن، 2004، ص 90

[2]. سهير كامل، احمد شحاتة، سليمان، تنشئة الطفل و حاجاته بين النظرية و التطبيق، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2007، ص 46

[3]. المنتصر الكتاني، فاطمة، الاتجاهات الوالدية للتنشئة الاجتماعية، دار الشروق، الأردن، 2000، ص 77

المطلب الرابع: الأسلوب المتذبذب

و يقصد به عدم الاتفاق ما بين الوالدين على رأي معين أو اجازة الطفل في موقف معين ثم رفضه في موقف مماثل فيما بعد، مما يؤثر على توازن الطفل و يعتبر هذا الأسلوب من أشد الأساليب خطورة على الطفل و على صحته النفسية حيث يتضمن التقلب في المعاملة بين الثواب و العقاب، المدح و الذم، اللين و القسوة، وهذا التأرجح في المعاملة يجعل الطفل في حيرة من أمره دائم القلق و يترتب هذا الأسلوب شخصية متذبذبة كما أشار الى ذلك هترنجتون .

يعتبر هذا الأسلوب نتيجة الاختلاف المرجعية القيمية لدى الوالدين أو اختلاف المستوى التعليمي بينهما، حيث أن هذا يؤثر على طريقة التنشئة لكل منهما للفتاة فما يراه الأب صواب قد تراه الأم خطأ، و العكس صحيح، وهذا يؤدي الى اختلاف طريقة تقييم كل منهما لأفعال المراهقة مما يخلق هذه الحالة من التذبذب.

وتفتقد المراهقة في هذه الحالة الى نموذج الذي يجب أن تحتذي به و تفقد الثقة في آراء والديها مستقبلا مما قد ينجح بها الى البحث عن هذا النموذج في جماعة الرفاق أو في مشاهير من الممثلين الذين تتابعهم عبر وسائل الاعلام [1].

المبحث السادس: النظريات المفسرة للاستقرار الأسري

قد تعددت النظريات الاجتماعية التي اهتمت بدراسة الأسرة و ذلك راجع الى تعدد اتجاهاتها الفكرية وكذا اختلاف أهدافها العلمية و النظرية حيث نجد أن كل نظرية اجتماعية استخدمت منهج تحليلي يختلف عن المناهج المستخدمة في النظريات الاخرى لدراسة الأخرى، وهذا ما جعل زوايا الدراسة مختلفة و متعددة و سنعرض فيما يلي أهم النظريات الاجتماعية التي اهتمت بدراسة الأسرة و أهمها :

المطلب الأول: النظرية البنائية الوظيفية

تعتبر النظرية البنائية الوظيفية من أهم النظريات انتشارا في دراسة الأسرة حيث ينظر أنصار هذه النظرية الى الأسرة كنسق اجتماعي مكون من أجزاء يربط بينهما التفاعل و الاعتماد المتبادل و اذا حصل أي خلل في أي جزء ما يحدث اختلال وظيفي داخل النسق

[1] . صالح رشاد، دمنهوري، التنشئة الاجتماعية و التأخر الدراسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995، ص 102

الكلي، اذن ينطلق الاتجاه البنائي الوظيفي من مسلمة مؤاداها تكامل أجزاء النسق و الاعتماد المتبادل بين عناصر المجتمع ذلك أن المجتمع و التنظيم الاجتماعي و الثقافة عبارة عن كائن اجتماعي يشبه كائن العضوي، وهي تمثل نسقا من المناشط و الاتجاهات، يلعب كل منها دورا محددا لتحقيق غاية محددة، وهذا النسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة تؤلف كلا متكاملا و تتساند فيه الأنماط الاجتماعية و الثقافية، ويدرس هذا الاتجاه حاجات الاستمرار في الوجود و التكيف في كل الانساق مع البيئة و النسق هو مجموعة من العلاقات التي ترتبط بوظيفة معينة و لكل نسق بناء خاص به وهو مجموعة العلاقات التي تقوم بين المكانات التي تكونه كما يكون لكل نسق وظيفة، أو مجموعة من الوظائف التي يقوم بها و يساهم من خلال ذلك بدور المحافظة على النسق الكلي أو المجتمع[1].

ان التحليل البنائي الوظيفي للأسرة يركز على دراسة وظائف الأنساق العلاقات داخل الأسرة التي أشرنا اليها باسم الأنساق الداخلية، و هي تشكل بناء الأسرة، و كما يركز هذا التحليل على دراسة العلاقات التي تربط بين نسق الأسرة و الأنساق الأخرى في المجتمع مثل النسق السياسي و النسق الاقتصادي ويقوم هذا الاتجاه على مبادئ أساسية يمكن حصرها في النقاط التالية [2]:

1/- ينظر الاتجاه الوظيفي للأسرة على أنها جزء أساسي من كيان المجتمع و تشكل نسقا فرعيا من النسق العام و هو المجتمع .

2/- يركز هذا الاتجاه على الاهتمام بالعلاقات الداخلية للنسق العائلي و علاقات النسق الأسري بالأنساق الاجتماعية الأخري .

3/- أن كل جزء في النسق يتأثر بالأجزاء الأخرى، وأي تغيير في أحد الأجزاء من شأنه أي يحدث تغيرات في باقي الأجزاء .

4/- ان النسق يتغير في حدود لأنه متوازن .

---

[1]. حسين عبد الحميد رشوان، البناء الاجتماعي (الانساق و الجماعات)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007، ص 28

[2]. نفس المرجع، ص 29.

ان محور اهتمام الاتجاه البنائي الوظيفي هو النسق الاجتماعي، وما يشمله من هذا النسق من عمليات تجرى عبر وحداته و ما ينتج عن تلك العمليات أو التفاعلات من آثار أو اسهامات الوظيفية و الضرورية لبقائه ككل واحد، اذن فالنظرية الوظيفية في تناولها للأسرة تسعى الى توضيح وجود الأسرة عن طريق ابراز وظائفها الاجتماعية .

ومن اهم آراء العلماء الوظيفيين الذين لهم اسهاما واضحا في دراسة الأسرة نذكر [1]:

1/- تالكوت بارسونز : لقد عالج بارسونز من خلال اتجاهه الوظيفي الواضح عدة موضوعات في مجال الاجتماع الاسري كتحليله لعملية التنشئة الاجتماعية، ودراسته للأسرة و المجتمع الصناعي و تناوله للعلاقة بين الزوجين، ويرى بارسونز عند معالجته للأسرة الحديثة بأنه في كل جماعات صغيرة ميل لظهور تباين في الأدوار، فهناك أفراد تختص بالأدوار الرئيسية و الأخرون يختص بالأدوار الثانوية التابعة، كما يؤكد بأن وظائف الأسرة الأمريكية الحديثة تقلصت و أصبحت تتلاءم وتتكيف مع المجتمع الصناعي الحديث .

توصل تالكوت بارسونز بأن هذه الاسرة من نوع القرابي المنعزل عن الجماعات القرابية جغرافيا و اجتماعيا، فلا يوجد للوحدة القرابية جذور في تحديد و ضبط المستلزمات العضوية الأسرية باضافة الى ذلك فانه لم يغفل على دراسة نمط الزواج في الأسرة الأمريكية التي وضعت له الدولة عدة قيم و معايير صارمة تعمل على ضبطه .

كان النسق الاجتماعي هو الموضوع الأساسي عند بارسونز و لقد بالتكامل داخل النسق الاجتماعي نفسه و بينه و بين الأنماط الثقافية، هذا من جهة و من جهة أخرى اهتم بالتكامل بين النسق الاجتماعي و نسق الشخصية، ولكي يتحقق هذا التكامل يجب أن يحقق النسق الاجتماعي درجة من الاتساق و الانسجام بين فاعلين مكونين له، كما يتعين على نسق اجتماعي أن يتجنب الالتزام بالأنماط الثقافية التي تفشل في تحديد الحد الأدنى من النظام أو التي تفرض مطالب عسيرة على الناس، مما يولد الانحراف و الصراع .

2/-بال bell و فوجل vogel

يرى كل منهما الأسرة كنسق فرعي في المجتمع الشامل الذي يتضمن الأنساق الفرعية المختلفة، كالنسق الاقتصادي و نسق القيم و نسق التعليم و غيرها، بحيث تؤثر هذه

[1] . جوناثان تيرنر، ترجمة : محمد سعيد فرح، بناء نظرية علم الاجتماع، منشأة المعارف، الاسكندرية (مصر) 2000، ص 56

الأنساق على الأسرة كما تتأثر هي الأخرى بنسق الأسرة، ومن شأن هذا التأثير أن يجعل البناء الأسري عرضة للتعديل و التغيير المستمر تبعا للتغيرات التي تحدث في تلك الأنساق كنتاج سببي للترابط الموجود بين التغيرات الأسرية من جهة و بين التغيرات التي تحدث في تلك الأنساق من جهة أخرى .

و يشيع هذا المدخل باستخدامه من طرف أغلب باحثين العرب في دراستهم للأسرة مثل : استخدام مجيد الحاج لهذا المدخل لتحليله للنسق القرابي و الأسري في المدينة .، "شقا عمرو الفلسطينية " ولقد استخدمته الباحثة سناء الخولي و غيرها من الباحثين العرب و غيرها في العديد من الدراسات .

البنائية الوظيفية تدرس الأسرة من حيث البناء و الوظيفة التي تقوم بها و ذلك على النحو التالي :

1/ – من حيث البناء: اذ أنه يتكون البناء الاجتماعي للأسرة (النسق) من خلال وجود وحداتها الاجتماعية التي تتمثل في الاب و الأم و الأبناء، و من خلال وجود علاقة متبادلة بين أجزائها .

2/– من حيث الوظيفة : تتمثل وظيفة الأسرة (النسق) في منحها اهتماما داخل عملية التنشئة الاجتماعية لوحداتها، بحيث تقوم بتربية الأولاد تبعا للقيم االخاصة بها كذلك تتحكم في تحديد أنماط السلوك المرغوبة و المشروعة، بهدف تحقيق التماسك الأسري، اضافة الى أنها تعمل على تماثل أعضائها و امتصاص توتراتهم بهدف تحقيق الاستقرار الأسري .

المطلب الثاني : النظرية التفاعلية الرمزية

ترجع جذور التفاعلية الرمزية الى الفلسفة البراغماتية و السلوكية النفسية، ثم اتجهت الى تفسير سوسيولوجي للبيئة و ذلك بدراسة علاقة الكائن الحي ببيئته، أما مركز تطورها فقد كان في جامعة شيكاغو و من مؤسسيها الأوائل : تشارلز كولي و روبرت بارك و جورج ميد، وتركز التفاعلية الرمزية على ثلاثة عناصر رئيسية وهي[1]:

1/– التفاعل بين الفاعل و العالم

2/– النظر الى الفاعل و العالم كعمليات ديناميكية، وليس كبنيات استاتيكية

[1] . سامية أحمد، النظريات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص 27

3/- قدرة الفاعل على التغير مايجري في العالم الاجتماعي

ويركز هذا الاتجاه على دراسة العلاقات بين الزوج و الزوجة و بين الوالدين و الأبناء، فهو ينظر الى أن الأسرة وحدة من الشخصيات المتفاعلة لأن الشخصية حسب أصحاب هذا الاتجاه ليس كيانا ثابتان بل هي مفهوم دينامي و الأسرة هي الشيء المعاش و متغير و نام، كما يركز هذا الاتجاه على مدخلين أساسيين هما : التنشئة الاجتماعية و الشخصية، ذلك أن التنشئة الاجتماعية تركز على كيفية اكتساب الانسان لأنماط السلوك و طرق التفكير، ويدعو هذا الاتجاه الى استقصاء الأفعال المحسوسة لأشخاص مع التركيز على أهمية المعاني و تعريفات المواقف و الرموز و التفسيرات، ذلك لأن التفاعل بين بني الانسان وفقا لهذا الاتجاه يتم عن طريق استخدام الرموز و تفسيرها و التحقق من معاني أفعال الأخرين، ويفسر هذا الاتجاه ظواهر الأسرة في ضوء العمليات الداخلية كأداء دور علاقات المركز، مشكلات الاتصال، اتخاذ القرارات ، عملية التنشئة الاجتماعية . ومن أهم علماء نظرية التفاعل الرمزي الذين ساهموا في سوسيولوجية الأسرة نذكر مايلي[1] :

1/- بيرجس :

قدم بيرجس في عام 1926 برنامج عن الأسرة و أوضح فيه أن الأسرة عبارة عن وحدة من الشخصيات المتفاعلة، وقد أنماط من الأسر بعد تصنيفها في ضوء العلاقات الشخصية التي تربط بين الزوج و الزوجة و الأبناء .

2/- هيل :

في عام 1951 أضاف هيل الكثير الى تحليل الأسرة من وجهة نظر التفاعل الرمزي، فقد وسع من استخدام المراحل الخمسة " لوالر " و اعتبر أسرة الجماعة مكونة من شخصيات متفاعلة يختلفون من حيث أعمارهم و رغباتهم و حاجاتهم و معدل نموهم و مستويات فهمهم، وتناولهم لمشكلاتهم القومية مع بعضهم البعض، و على ذلك فكل أسرة يمكن اعتبارها مسرحا من الشخصيات المتفاعلة الكل يصارع من أجل اشباع حاجاته الأساسية، وهذا التفاعل يتضمن في خلفيته نمط الحياة الأسرية و علاقاته بالأسرة، كما يرى هيل بأن الصراع الذي يحدث داخل الأسرة راجع لعدم تقابل الرغبات المختلفة لأعضاء الأسرة، اضافة الى أعمال كل من "روس و ستريكر و ويلارد والر " .

[1]. نفس المرجع، ص 28.

المطلب الثالث: نظرية الصراع

تركز هذه النظرية على الطبيعة الديناميكية للأسرة، و العوامل الخارجية هي التي تعتبر القوى المحركة للتغيرات الأسرية، وبذلك تحدد ثلاثة عوامل رئيسية للتغيرات الأسرية :

1/-العامل الأول: التحولات الاجتماعية الكبرى التي تطرأ على الاسرة .

2/-العامل الثاني: يتمثل في روابط السلطة المتغيرة و الأنماط الجديدة لتوزيع الحركات و المستويات الاجتماعية .

3/ -العامل الثالث: يتمثل في مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي و ذلك لضرورة اقتصادية أدى بتوزيع وظائفهن بين الأسرة و العمل .

ترى نظرية الصراع أن الأسرة تمثل نسقا اجتماعيا يحمل بين طياته معايير متصارعة لا تقبل العيش معا، كالمعايير الشخصية و المصالح الذاتية، وبالتالي يحدث النزاع الراجع الى اختلاف وجهات النظر بين الزوجة و الزوج و ذلك من خلال ممارسة الأدوار الأسرية [1].

و من ابرز ممثلي هذا المدخل " كارل ماركس " و" انجلز " حيث عكست تصوراتهم عن الأسرة كغيرهم من علماء القرن التاسع عشر، عندما حاولا دراسة الأسرة من منضور تطوري تاريخي وربطها بأنماط الانتاج المتغير، فلقد ناقش انجلز خلال دراسته للتاريخ البشري كل من العلاقات الجنسية و عمليات انجاب الأطفال و كما حددت أيضا نظم الزواج و الحياة الأسرية و السبب يرجع الى سيطرة الطبقات الحاكمة و المالكة لوسائل الانتاج التي تتحكم في وضع القوانين و اللوائح المنظمة للطبقات الاجتماعية الفقيرة، و تشريع قوانين تحكم علاقاتهم الزواجية و الأسرية بل أيضا تتحكم في اعداد و حجم الأسر ...الخ

و لكن خلال عقد الستينات و السبعينات ظهرت مجموعة من الكتابات و التحليلات الماركسية، التي حاولت أن تحلل طبيعة البناء الأسري أو النظام الاسري في المجتمعات الرأسمالية , و محاولة الطبقات الرأسمالية اعادة وضع التشريعات الاجتماعية و الانتقادية و التلقائية من حماية مصالحها و حرصها الشديد على امتلاك الثروة، و التحكم في وسائل الانتاج، و من ثم اصبحت الأسرة باعتبارها الوحدة الاجتماعية المنتجة لسلع الرأسمالية الاساسية و هي تزويد الطبقة الرأسمالية بالقوى العاملة الرخيصة كما ان الطبقات العاملة لا تملك القدرة على المفاوضات في حالة تعرض ابنائها للطرد من العمل لهذا تتضمن الطبقات

[1] . حسن مصطفى، النظريات المفسرة لعلم الاجتماع، دار السحاب للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004، ص 103

المالكة السيطرة على الاجور و حجم العمالة و طلباتها المستمرة على الأنواع من العمالة المهرة، و ذلك عن طريق امتلاكها لوسائل انتاج القوى العاملة مثل المدارس و الجامعات و غيرها [1].

ان ما ذهبت اليه هذه النظرية لا يمكن اغفاله بأي حال من الاحوال و صحيح أن الصراع يمكن أن يكون أساس العلاقات الانسانية و لكن ليس اساس العلاقات الأسرية، ذلك لأنهم أغفلوا العديد من المفاهيم النبيلة التي توجه سلوك الأفراد في الأسرة الواحدة، و من جهة أخرى أنه ليس دائما الاختلاف يؤدي الى تضارب مصالح الأفراد، فقد يؤدي هذا الاختلاف الى التكامل و الترابط بين أفراد الأسرة علما أنه و على الرغم من أن أفراد الاسرة يحرصون دائما على اخفاء خلافاتهم ومشكلاتهم و اظهار التكامل و الترابط الا انه يمكن قياس الصراع في علاقاتهم، و هذا ما يتجلى من خلال تصرفات و سلوكات أفرادها [2].

المطلب الرابع : نظرية التطور الأسري

ان الأسرة كمؤسسة اجتماعية تمر في حياتها بمراحل زمنية محددة، تبدأ بالزواج ثم انجاب الأطفال، ثم تصنع الأبناء نفسيا و اجتماعيا، وزواجهم و تكوين أسر خاصة بهم، و هكذا تمر الأسرة بحركة دائرية من النشأة و النمو و الاضمحلال، ومن الانحلال الى الانتشار، وتبرز أهمية البعد الزمني في هذا الاتجاه لكونه يساعد الباحث على تتبع مراحل تطور الأسرة، وتحليل ما يطرأ عليها خلال هذه المراحل من تغيرات في بنيتها ووظائفها و أدوارها و علاقاتها الداخلية و الخارجية، ومن أهم اسهامات التطورية في دراسة الأسرة نجد[3]

1/- عبد الرحمن ابن خلدون :

يعتبر ابن خلدون من رواد هذا الاتجاه و انتهج نفس الفكرة، حيث أولى عناية كبيرة من الناحية التطورية للمجتمع و للعوامل التي تؤثر فيه، وفي هذا يقول : ان الدولة في الغالب لاتغدو أعمار ثلاثة أجيال، و الجيل هو عمر الشخص الواحد، فيكون أربعين الذي هو

[1]. عبد الله محمد عبد الرحمن، مدخل علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية سوتير، ط 1، الاسكندرية، 2008، ص 120

[2]. السيد رشاد غنيم، محمد عبد الله، مدخل الى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ط 1، الاسكندرية، 2008، ص 182.

[3] . عبد الملك الدفس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1987، ص 90

انتهاء النمو و النشوء الى غايته و التوصل الى استنتاج ثلاثة مراحل أو أجيال : جيل البداوة و جيل الحضارة و جيل الترف حد فقدان الدولة .

2/ – كارل زيمر مان :

اعتمد في كتابة الأسرة او الحضارة على نظرية مبدأ التطور انتقالا من المجتمعات المتخلفة الى المجتمعات المتقدمة ، وأي تغير يحدث في المجتمع يتبعه التغير في الأسرة للارتباط أحدهما بالأخر، وتوصل الى ثلاثة نماذج من الأسر الغربية وهي : أسرة التوجيه و أسرة العائلة و أسرة النووية الحديثة .

اضافة الى أعمال كل من : لويس مورجان، و هربرت سبنسر، و اوجست كونت و غيرهم .

المطلب الخامس: النظرية التنموية

هي نظرية واسعة النطاق، لأنها تشمل التحليل في المدى القصير و في المدى البعيد، وتحاول دراسة التغيير في نسق الأسرة الذي يحدث بمرور الزمن و كذلك التغيير في أنماط التفاعل و تستخدم في تحليلاتها أداة تصويرية يطلق عليها دورة حياة الأسرة، لقد استخدمت دورة حياة الأسرة كأداة لوصف و التحليل بنية ووظائف و علاقات الأسرة عبر مراحل تطورها، قد اختلف علماء الاجتماع و الانثروبولوجيا في تقسيم مراحل هذه الدورة و الظواهر المصاحبة لها، ويرجع بعض علماء الاجتماع بذاته هذا الاتجاه النظري الذي تأثر بالمذهب العضوي الى عام 1906 و قسموا دورة حياة الأسرة الى أربعة مراحل [1]:

1/– مرحلة بداية الحياة الزوجية

2/– مرحلة الزوجين مع الطفل لهما أو أكثر

3/– مرحلة الزوجين مع ابن لهما أو أكثر يعول نفسه بنفسه

4/– مرحلة الزوجين في سن الشيخوخة .

حيث أن هذه النظرية تتوافق مع النظرية البنائية الوظيفية فالتغير في اي جزء يمس الأجزاء الأخرى للنسق الأسري كما تلتقي مع نظرية التفاعل الرمزي في اعطاء الأهمية للأوضاع و الأدوار و العمليات التفاعلية، الا أن الميزة الوحيدة و التي تنفرد بها هذه النظرية هي محاولتها التمسك ببعد الزمن عن طريق استخدامها لمعلومات منها: تسلسل

[1] . حنان العناني، الاتجاهات المعاصرة في علم الاجتماع، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 55

الأدوار، فهذه الاخيرة تختلف باختلاف موقع الفرد داخل النسق الأسري الذي يتميز بديناميكية التغير من الناحية المرفولوجية، فمن أسرة ممتدة الى أسرة زوجية نحو أسرة نووية فالفرد يخرج من مرحلة و يدخل الى نمط حياة مختلفة مغايرة عبر السيرورة الزمنية اين تتغير علاقات التفاعل [1].

يعتبر فريديريك لوبلاي من أهم رواد هذه النظرية حيث يعطي أهمية ديناميكية في دراسة لأسرة حيث حدد ثلاث انماط عائلية كل نمط الا و يمثل مرحلة معينة من الزمن و تتمثل في[2] :

1/-الأسرة المستقرة:

هي العائلة المعروفة بنمطها و طابعها التقليدي في مجتمع ما قبل التصنيع، و سميت بالمستقرة لأن أعضائها يحملون ايديولوجية مشتركة تكون تماسك أفرادها تحت نظام التضامن الجمعي، هذا النمط يسيطر و يهيمن على كل أعضاء الأسرة تحت نظام القيم و الاخلاق و العادات و التقاليد، كما يحمل شكل الأسرة الممتدة اين يتزوج الأبناء داخل نفس السكن الابوي و تحت مسؤولية رب العائلة .

2/- الاسرة المنتقلة او الفرعية :

هي في طريقها الى التحول من عائلة مستقرة تقليدية الى عائلة غير مستقرة تتميز ببعض صفات العائلة المستقرة و بعض صفات العائلة الغير مستقرة، وكأنه مزج بين ما هو تقليدي و ما هو عصري فيتم التعلق بالقيم التقليدية من جهة و التأقلم مع مستجدات الحياة .

3/- الاسرة الغير مستقرة :

تتأثر بالتغيرات الاجتماعية فيتخلى أفرادها على الايديولوجية التقليدية و تتكون الذات الحرة باحثة عن الاستقرار الفردي دون الجمعي، فالابن يكتسب أفكار و آراء و قيم تختلف عن أفكار و آراء و قيم أبيه ... و تكون ظروفه الاجتماعية و الاقتصادية غير متشابهة مع ظروف الأب و امور كهذه تسبب عدم استقرار الأسرة اي عدم وجود العلاقات الاجتماعية القوية و المتماسكة التي تربط أفرادها .

---

[1] . عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري و الأسري، دار النهضة العربية، ط 1، بيروت، 1999، ص 61 .

[2] . حنان العناني، مرجع سابق، ص 57.

مع بروز ظاهرة الفردانية و تحقيق الذات المستقلة يصبح النمط الاسري المستقر يخلق نوع من الاختناق وبذلك يبرز نمط اسري مختلف عن النمط التقليدي . بعدما كان الابناء يتزوجون وينشؤون اسر ضمن السكن الابوي مكونين بذلك اسرة ممتدة تعيش تحت كنف رب العائلة الى غاية وفاة الوالدين، اصبح الان الزوجين يبحثان عن حياة مستقلة في سكن مستقل مكونين اسرة نووية تعيش لنفسها حيث دورة حياة هذه الاسرة تختلف عن سابقتها .

الفصل الثالث :

ظاهرة إنحراف

الفتيات القاصرات

المبحث الأول: مفهوم القاصر

استخدم بعض المشرعين لفظ القصر أو القاصر في تقنياتهم المدنية و في قوانين الأحوال الشخصية "قانون الأسرة"، يحتاج هذا المصطلح إلى تحديد مفهومه من الناحية اللغوية و الاصطلاحية، و من ثم تمييزه عن بعض المصطلحات المشابهة له و هذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث بداية بتعريف القاصر من الناحية اللغوية و الإصطلاحية ، ثم معرفة الفرق بين الحدث و القاصر ، و أيضا القاصر في التشريع الجزائري، و أخيرا ما كان تعريف القاصر في التشريعات المقارنة.

المطلب الأول: تعريف القاصر

عرف فقهاء القانون القاصر بأنه : "من لم يبلغ سن الرشد القانوني".

"كل شخص بلغ سن الرشد متمتعا بقواه العقلية، و لم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية،وسن الرشد تسعة عشر سنة كاملة."

هي نفس التعاريف التي يقدمها فقهاء القانون، فمثلا عرفه الدكتور كمال حمدي بأنه القاصر الذي لم يبلغ سن الرشد القانوني، ذلك لأن حياة الفرد تنقسم قانونا إلى مرحلتين الأولى يكون فيها قاصرا والثانية يكون فيها راشدا، ذلك أن الطبيعة نفسها قسمت الحياة إلى مراحل عدة تبعا للتقدم الجسماني والعقلي للإنسان.[1]

بينما يعرف الدكتور محمود مصطفى القاصر "في المجال الجنائي" أن كلمة قاصر تعني الشخص الذي لم يصل إلى سن البلوغ الجنائي أي سن المسؤولية الجنائية أو حتى سن تحمل العقوبة، فهي كلمة تنطوي على مفهوم محدد، ولذلك يكون من الأوفق أن يستعاض عن التعبير بقانون الأحداث لقانون الأحكام الخاصة بالقصر الجانحين.[2]

القاصر هو" كل من لا يتوفر على الأهلية المدنية لإجراء التصرفات القانونية سواء أكان عديم الأهلية أو ناقصها صغير السن أو مصابا بأحد عوارض الأهلية محجرا عليه أم لا."

[1] كمال حمدي:الاحكام الموضوعية في الولاية على المال، 1997، ص 17

[2] طه زهران : معاملة الاحداث جنائيا، رسالة دكتوراه،1978 ، ص 31

فالقاصر هو مصطلح قانوني يستخدم للدلالة على الطفل الصغير الذي لم يبلغ سن الرشد و هو الثامنة عشرة من عمره،و السنة في القانون هي السنة الميلادية،و لكي يكون الإنسان راشدا فيجب ان يكون قد أتم ثمانية عشر عاما كاملة، فلا نقول عنه راشد الا إذا أنهى السنة الثامنة عشر و ليس في بدايتها.

و القاصر إجتماعيا يعني من لم يبلغ سن تحمل المسؤولية ،و لم يتم اكتمال نضوجه الجسمي و العقلي و النفسي.[1]

و القاصر في علم الاجتماع هو من لم يبلغ سن الرشد و هو عديم الأهلية للأداء ،و هو الفرد الذي لم يبلغ سن البلوغ بعد سواء .[2]

أما في علم النفس ينطوي على معنيين رئيسيين، المعنى الأول عام و هو يطلق على الفرد منذ لحظة الميلاد (الطفولة المبكرة)،حتى مرحلة النضج الجنسي (البلوغ)،و المعنى الآخر خاص ،ويطلق هذا المفهوم على الأعمار ما فوق سن المهد،حتى سن المراهقة.[3]

يطلق مصصطلح القاصر على كل إنسان لم يستكمل أهليته إما لصغر سنه فيشمل الجنين و الصغير او لعارض من العوارض فيشمل المجنون و المعتوه و السفيه و ذي الغفلة ، فالقاصر منذ ولادته و قبل بلوغه سن التميزيسمى صغيرا غير مميز ، أما بلوغه سن التميز فيسمى بالصغير المميز .[4]

[1] صالح خالد الشقيرات:زواج القاصرات بين الشريعة و القانون،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية و الدراسات الاسلامية ، المجلد 16 العدد 2، الامارات ، 2019، ص، 141

[2] نسمة محمود سالم: زواج القاصرات دراسة ميدانية في مدينة الموصل، مجلة أداب الرافدين ،العدد 82، 2020،ص ، 560

[3] عبد الخالق محمد عفيفي: الخدمة الاجتماعية المعاصرة في مجال الأسرة والطفولة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1999، ص ،313

[4] الجندي أحمد نصر :الاحوال الشخصية في قانون الامارات العربية المتحدة ،دار الكتب القانونية ، المجلة الكبرى، مصر ، 2007، ص 388

المطلب الثاني : الفرق بين الحدث و القاصر

تدل كلمة " حدث " في اللغة العربية إلى فتي السن " أو حديث السن أو "صغير السن[1]" ويشير مصطلح " الحدث " من الناحية الزمنية إلى عمر يتراوح ما بين ست سنوات إلى عشر سنوات كحد أدنى، وإلى عمر يتراوح ما بين ست عشرة سنة إلى إحدى وعشرون سنة في حده الأقصى، وينظر إلى هذه الفترة بصفة عامة، وخاصة من الناحية الاجتماعية على أنّها تشتمل على سني العمر التي يطلق عليها "الطفولة والمراهقة". ويشير المصطلح من الناحية الوظيفية إلى الخصائص، والإمكانيات والمسؤولية الفردية التي تلي مرحلة الطفولة ولكنها قبل مرحلة النضج[2].

فيعرف القانون الحدث بأنّه الصغير في الفترة بين السن التي حددها القانون للتمييز والسن التي حددها لبلوغ الرشد الجنائي[3].

أما المشرع الجزائري فقد حدد سن الحدث من بلوغه سن الثالثة عشر سنة كاملة، وتنتهي عند بلوغه سن الثامنة عشر سنة كاملة ،[4] أما نوع العقوبة المفروضة على الأحداث الجانحين في هذه المرحلة أي فترة المسؤولية المخففة فإن المشرع الجزائري أقر العقوبات ذات الطابع التربوي بالدرجة الأولى [5].

وفيما يتعلق بالقاصر الذي لم يبلغ سن الثالثة عشر سنة فإنه لا توقع عليه العقوبة الجزائية مهما كانت الجريمة التي ارتكبها غير أنه يخضع لتدابير الحماية والتربية في حالة ارتكابه جنحة أو جناية، أم ا إذا ارتكب مخالفة فقط فإنه لا يحكم عليه إلاّ بالتوبيخ أو الغرامة[6].

---

[1] ابن منظور ابو الفضل جمال الدين: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ص 340

[2] محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976، ص 259

[3] حماد علي: الاجراءات الجنائية في جنوح الاحداث و محاكمتهم ، (رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في العلوم الجنائية)غير منشورة، معهد الحقوق، جامعة الجزائر ، 1976،ص 51

[4] راجع المادة 442 من قانون الاجراءات الجزائية الجزائري

[5] راجع المادة 50 من قانون العقوبات الجزائري

[6] راجع المادة 51 من قانون العقوبات الجزائري

المطلب الثالث: القاصر في الشريعة الإسلامية:

اختلف المعنى للفظ القاصر عند الفقهاء المتقدمين عما هو شائع اطلاقه في العصر الحالي، فقد استعمله بن قدامة المقدسي ،في معرض حديثه عن الصبي في قوله: "و الصبي مولى عليه لقصوره فلا تثبت له الولاية، كالمرأة"[1]

في حين استعمله بعض الفقهاء المتقدمين لمعنى الصغير، كابن حجر الهيتمي حيث أورد هذا المعنى في عبارته التالية: "وهر لقاصر فيه شركة ولفظ سنابل من زرعه..."[2]. كما استعملها "الرملي" في ذات المعنى في فتاواء حيث جاء فيها ما نصه: "(سئل) هل يجب على الرجل الكسب الذي يليق به لعياله القاصرين"[3].

كما أدخله بعض المتقدمين في معنى الصبي وانعدام البلوغ كابن نجيم من الحنفية، حيث جاء هذا المعنى في عبارته: "بخلاف الصبي لأنه قاصر الأهلية [4]

كما ذهب إلى هذا المعنى أيضاً بن عابدين من متأخري الحنفية في قوله: "لا يخفى أن هذا عند ادعاء البلوغ وإلا فهو في حكم القاصر". وفي ذات المعنى يقول: "فلا يجوز لوصي القاصر التصدق به ويضمنه القاصر إذا بلغ"، "لو كان أحد الورثة قاصراً والباقي بالغين تسمع الدعوى بالنظر إلى القاصر بقدر ما يخصه دون البالغين"، "(مثل) في قاضي دمشق أنه زوج قاصرة عمرها النقا عشرة سنة وطلقت فهل تنقضي عدتها بالأشهر أو بالحيض؟"[5]، فقد استخدم بن عابدين هذا اللفظ لدلالة على عدم البلوغ، أي عدم ظهور العلامات البيولوجية.

غير أن كثير من الفقهاء المتأخرين قربوا لفظ القاصر في الاصطلاح الشرعي إلى الاصطلاح القانوني، ووسعوا إلى حد ما في مفهوم هذا اللفظ،حيث عرف الشيخ محمد أبو

---

[1] ابن قدامة: المغني، ج 9، ص 368

[2] تحفة المحتاج في شرح المنهاج : دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ج 5، ص 187

[3] الرملي: فتاوي الرملي، المكتبة الاسلامية، ج3، ص 370

[4] ابن نجيم: البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، دار الكتاب الاسلامي، ج 8،ص 428

[5] ابن عابدين : العقود الدرية في تنقيح الفتاوي الحامدية ، دار المعرفة، ج 1، ص 155

زهرة بأن: "كلمة قاصر تشمل نوعين، هما فاقد الأهلية، وهو المجنون والمعتوه والصبي غير المميز، وناقص الأهلية، وهو الصبي المميز، والمعنوه المميز، عند من يقسم المعتوه إلى قسمين" [1]. وهذا يصح بالمعنى الموسع لمصطلح القاصر، إذ أنه يشمل أيضاً المجنون والمعنوه، لكن يصدق المعنى فقط على الصغير أو الصبي كما يقول الفقهاء، بل حتى في الإطلاق العربي ينساق إلى القاصر بالمعنى المضيق، وهو الذي لم يبلغ بيولوجياً، أو لم يبلغ سن الرشد بعد .

كما عرف الدكتور وهبة الرحيلي القاصر بأنه: "من لم يستكمل أهلية الأداء سواء أكان فاقد لها كغير المميز أم ناقصها كالمميز"[2]، ويلاحظ أن الفقهاء المعاصرين جعلوا لفظ القاصر يشمل شخصين اثنين وهما فاقد الأهلية وناقصها، وهو ما ذهب إليه الفقيه عبد الرزاق السنهوري، حيث استعمل مصطلح القاصر للدلالة على من هو غير أهل للتصرف في ماله، وذلك راجع لنقص في التمييز عنده ، ويندرج ضمنه من باب أولى متعدم أهلية الوجوب لانعدام التمييز.

المطلب الرابع : تعريف القاصر في التشريع الجزائري

لا يوجد نص صريح يحدد المقصود بمصطلح القاصر أو الاشخاص الذين يدخلون في حكمه ولكن بالرغم من ذلك نجد بعض النصوص في أحكام القانون المدني و كذلك قانون الأسرة تستعمل هذا المصطلح مثل (المادة 79 من القانون المدني و المادتان 87و 88 من قانون الاسرة)، وهو الامر الذي يدل على أن المشرع قد ربط مفهوم القاصر بالأهلية

[1] محمد أبو زهرة : شرح قانون الوصية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، القاهرة، ص 30

[2] وهبة الزحلي: الفقه الاسلامي و أدلته ، دار الفكر، سوريا ، دمشق، ج 7، 1985، ص 746

.فلقد نصت المادة 40 من القانون المدني على مايلي: "كل شخص بلغ سن الرشد متمتعا بقواه العقلية و لم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية و سن الرشد 19 كاملة [1]".

كما نصت المادة 49 من قانون العقوبات على أنه : "لا توقع على القاصر الذي لم يكمل 13 إلا تدابير الحماية أو التربية و مع ذلك فإنه في مواد المخالفات لا يكون محلا للتوبيخ و يخضع القاصر الذي يبلغ سنه من 13الى 18 سنة إما لتدابير الحماية أو التربية أو لعقوبات مخففة"،كما صرحت المادة 442 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه "يكون بلوغ سن الرشد الجزائي في تمام الثامنة"[2].

كما نصت المادة 07 من قانون الاسرة الجديد المعدلة "تكتمل أهلية الرجل و المرأة في الزواج بتمام 19سنة.."[3]

ونص المشرع في المادة الأولى من قانون حماية الطفولة والمراهقة على أن القصر الذين لم يكملوا الواحد والعشرون عاما، وتكون صحتهم وأخلاقهم أو تربيتهم عرضة للخطر ...يمكن إخضاعهم لتدابير الحماية .. مما يجعل الطفل حسب هذا النص من لم يبلغ واحد وعشرون سنة، وعليه يعد طفلا وفق المشرع كل إنسان لم يبلغ سن الرشد، وسن الرشد الجزائري 18 سنة أو 19 سنة أو 21 سنة وبتوقيع الجزائر على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل يحل الإشكال حسب مادتها الأولى متضمنة أن الطفل كل إنسان لم يتجاوز 18 سنة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق، وعليه الطفل في التشريع الجزائري

[1] لحسين بن شيخ آث ملويا، الملتقى في عقد البيع ، دراسة فقهية قانونية و قضائية ،دار هومه للطباعة و النشر ، 2006،ص 142

[2] سعداوي بشير: العقوبات وتدابير الأمن المطبقة على القصر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص حقوق الإنسان ، جامعة وهران، الجزائر ، 2010،ص 12

[3] المادة 07 معدلة، قانون الأسرة معدل بالأمر رقم 05-02 مؤرخ في 27 فبراير 2005 معدل ومتهم للقانون رقم 84-11 مؤرخ في 9 رمضان 1404 الموافق 109 جوان 1984 جريدة رسمية رقم 15.

هو كل إنسان لم يتجاوز 18 سنة،[1] ونص المشرع الجزائري في القانون رقم 15/12 المؤرخ في 28 رمضان 1436 الموافق 15 جوان 2015 المتعلق بحماية الطفل أنه يقصد بالطفل في المادة الثانية منه"يقصد في هذا القانون الطفل كل شخص لم يبلغ الثامنة عشر سنة كاملة."[2]

المطلب الخامس: تعريف القاصر في التشريعات المقارنة

تستند فكرة القصر في القانون الوضعي الى معيار السن كضابط يلجأ إليه المشرعون، وهذا يختلف تحديد هذه السن باختلاف الزمان والمكان، ولم تعمد غالبية التشريعات الى تعريف القاصر وإنما اقتصرت على تحديد سن القصر، غر أن المادة الاولى من القانون النموذجي العربي الموحد لرعاية القاصرين عرفت القاصر بأنه الصغر الذيِ لم يبلغ سن الرشد المحدد قانونا، وفي الحقيقة هذا لا يعتبر هذا تعريفا وإنما تحديد للقصر بالنظر إلى معيار السن، ويتم تقرير سن الرشد حسب قانون الدولة التي تحكم جنسية الشخص القاصر.

ونفس التعريف اعتمد المشرع الفرنسي الذي عرف القاصر في المادة 388 من القانون المدني بأنه ذلك الشخص من كلا الجنيسن الذي لم يبلغ ثماني عشرة سنة كاملة، والملاحظ على هذا التعريف أنه دقق في أن الشخص القاصر يضم الذكرو الانثى على حد سواء .[3]

إذا كان التعريف المختار لمصطلح القاصر في القوانين المغاربية بأنه كل شخص لم يبلغ سن الرشد القانوني سواء أكان مميزاً أو غير مميز، فإن ذلك يدعو لضرورة العودة للنصوص القانونية التي تحدد سن الرشد في التشريعات المغاربية، وذلك عملاً بمفهوم المخالفة.

---

[1] ليلى جمعي، حماية الطفل دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والشريعة الإسلامية، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، جامعة وهران 2005 /2006، ص13

[2] المادة02 من القانون رقم 12.15مؤرخ في 28رمضان 1436الموافق 15جوان 2015 المتعلق بحماية الطفل

[3] محمد بشير: النظام القانوني للقاصرفي التشريعات الصحية الجزائرية، مذكرة ماجستير تخصص القانون الطبي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ، 2019،ص 83

وضمن التشريع المغربي سن الرشد مقدر ب 18 سنة شمسية كاملة، حيث نصت المادة 209م أ م بأن: "سن الرشد القانون 18 سنة شمسية كاملة"، وبإعمال مفهوم المخالفة يمكن القول إن كل من لم يبلغ هذه السن بعد قاصراً طبقاً للقانون المغربي.[1]

وبالبحث عن مدلول لمصطلح القاصر لدى المشرع التونسي يلحظ انه لم يخالف المشرع المغربي، وعد القاصر كل من لم يبلغ سن الرشد والمقدرة بثمانية عشر سنة كاملة، وذلك حسب منطوق الفصل 153 م أ ش ت، ونصها كالآتي: "يعتبر محجوراً للصغر من لم يبلغ سن الرشد وهي ثماني عشرة سنة كاملة"، وبالرجوع أيضاً إلى الفصلين 5 و6 من مجلة الالتزامات والعقود التونسية والفصل 156 م أ ش ت، نجد أن المشرع التونسي يستعمل مصطلح القاصر كمرادف لمصطلح الصغير، ومنه نستنتج أن القاصر أو الصغير حسب أحكام القانون التونسي هو كل شخص لم يبلغ من العمر ثماني عشرة سنة كاملة، أما كل من بلغ أو تجاوز هذه السن فإنه يعد رشيداً.

لكن هذا الترادف لمصطلحي الصغير والقاصر قد لا يتسم بالوضوح والاستقرار، إذ يتناقض ذلك مع ما ورد بالفصل 13 م ا ع ت بأنه: "إذا تمم الرشيد ما التزم به للصغير أو القاصر فهما ملزمان بقدر ما انتفعا به جراء ذلك..."، فالصغير هنا قد وردت سلطته أي يجب أخذها على إطلاقها، أي تشمل الصغير غير المميز والصغير المميز.

في حين أن فقهاء القانون في تونس يستعملون كلمة أو مصطلح "قاصر" لدلالة على فاقدي الأهلية، سواء للصغر أو لأسباب أخرى، وهو ما ذهب إليه الفقيه المالقي، وتبناه أيضاً فقه القضاء التونسي [2]

وإذا كان المشرع التونسي حدد للقصور سنا، وهي عدم بلغ ثماني عشرة سنة كاملة، فإن من تجاوز هذه السن يعد راشداً، وهو ما نص عليه أحكام الفصل 7 م ا ع ت وذلك بأن:

[1] عبد الرحمان هيباوي: الحماية القانونية لأموال القاصر ، اطروحة دكتوراه، تخصص القانون الخاص، أدرار، الجزائر ،2021،ص 25

[2] محمد المالقي:محاضرات في شرح القانون المدني التونسي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003،ص 64

"كل إنسان ذكراً كان أو أنثى تجاوز عمره للماني عشرة سنة كاملة يعتبر رشيداً بمقتضى هذا القانون"2 .أما المشرع الليبي فالقاصر هو الصغير، والصغير هو كل من لم يبلغ سن الرشد سواء أكان مميز أو غير مميز، وهو ما نص عليه [1]

أما المشرع الليبي ضمن قانون تنظيم أحوال القاصرين ومن في حكمهم، وذلك في الفقرة الأولى من نص المادة الثالثة منه، وسن الرشد حسب ما نصت عليه المادة التاسعة من ذات القانون هو ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة .

المبحث الثاني : ظاهرة انحراف الفتيات القاصرات

تعد ظاهرة إنحراف الأحداث ظاهرة ليست بحديثة العهد ، بل عانت منها المجتمعات منذ القدم ،و نظرا بأهمية فئة الأحداث فقد خصتها التشريعات القانونية و كذا الدارسين و المهتمين بالموضوع بإهتمام كبير ، ولإبراز مختلف الجوانب المرتبطة بهذا الجزء الهام من البحث سنتطرق في هذا المبحث لأبرز أشكال الانحرافات لدى الفتيات،و كذا معرفة أهم علامات و مستويات الإنحراف لهذه الفئة ، و أخيرا التطرق لهذه الظاهرة في الجزائر.

المطلب الاول :أشكال انحرافات الفتيات القاصرات

تبعاً لطبيعة السبب الذي يؤدي للسلوك الانحرافي يمكن أن يتغير الانحراف من حيث النوع و الشكل ،فأشكال السلوك الإنحرافي للفتيات تتعدد وتتنوع، إلا أنه سيتم التطرق إلى أهم أشكال هذه الإنحرافات في مايلي :[2]

1/- السرقة

[1] نفس المرجع: ص 67

[2] معاوي لبنى،التفكك الأسري و علاقته بجنوح الأحداث،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التربية ،قسم علم النفس و علوم التربية و الاورطوفونيا،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ،الجزائر،2018 ،ص 5756

تأتي في المرتبة الاولى بالنسبة الى الجرائم و المخالفات المرتبكة ،و سرقات الاحداث تكون على أنواع مختلفة بعضها بسيط كسرقة السلع الاستهلاكية ،وبعضها خطير كسرقة أقفال البيوت و تحطيم زجاج النوافذ و الدخول الى البيوت و سرقة النقود و الحلي ...

2/- تناول المخدرات و المسكرات

تناول الطفل لمواد مخدرة أوشرب الكحول و تعاطي التدخين من الممارسات الخطيرة التي أصبحت تهدد كيان الأسرة و المجتمع ،فظاهرة التدخين مثلا أصبحت عادية و استهلاكها من قبل فئة الأّحداث هو اقتداء بالكبار ،كما نشير أيضا ان تناول البعض لهذه المواد يعود الى المشاكل النفسية و الاجتماعية التي يعانون منها .

3/-جنحة الاتصال الجنسي غير الشرعي:

يعد شكلا من أشكال الجنوح في المجتمع بصفة عامة ،وتعود أسباب هذه الظاهرة الى :

- عدم قيام التنشئة الأسرية الاجتماعية على الأخلاق الفاضلة و الالتزام الديني
- استهتار المحيط الأسري و انحلاله
- تعرض المراهقين لوسائل الإعلام الأجنبية ،و متابعة البرامج الإباحية
- التقليد الأعمى للنماذج السلوكية المعروضة في الأفلام السينمائية و التلفزيونية

4/- العدوان

و العدوان قد يكون في المدرسة من قبل التلاميذ حيث يظهر عليهم بعض السلوكيات العدوانية نحو المدرس بالسب أو الشتم و العصيان و إثارة الفوضى في الحجرة الدراسية و الضرب و التعارك بالأيدي و قد يكون موجها نحو زملائهم و يأخذ نفس الاشكال السابقة ،و قد يكون موجها نحو المدرسة بكاملها ،وقد يكون موجها نحو المجتمع بجميع مؤسساته و بنفس الأشكال السابقة

المطلب الثاني: علامات إنحراف الفتيات القاصرات

إنطلاقا من الخطورة التي تشكلها ظاهرة انحراف الفتيات بما تثيره من اضطراب في العلاقات الإنسانية و خروج عن القيم و العادات السائدة خاصة في ظل استفحال هذه الظاهرة،حيث هذه الظاهرة تعتبر أكثر تهديدا للمجتمع و لقواعد السلوك المقررة، نجد من الضروري البحث في أهم علامات إنحراف الفتيات و يمكن القول بأن أهم هذه العلامات تتمثل في[1]:

1/- الكذب المرضي: و يهدف من ورائه غالبا إلى تغطية أخطائه أو مخالفاته، و ينشأ بسبب تَعوِد الطفل على الكذب و اختلاق الحيل و المبررات والأكاذيب بشكل مستمر من أجل تحقيق مصلحة ما.

2/- الفشل الدراسي و الهروب من المدرسة: حيث ترتفع نسبة الأحداث من بين الفاشلين والمنقطعين عن المدرسة ، ويرجع انقطاع أو هروب الطفل من المدرسة الى البلادة و عدم وجود الدافع للتحصيل فيشعر بالنقص بين أقرانه فلا يستطيع مواصلة الدراسة، عدم مواكبة المنهج الدراسي لقدرات التلاميذ أو قسوة المعلمين.

3/- الميل الى العزلة و الانطواء على نفسه أي تجنب التواصل الاجتماعي مع غيره سواء في البيئة الأسرية أو المدرسة.

4/- العصبية و سرعة الانفعال لأتفه الأسباب

5/- التشتت الذهني و الشرود الدائم

6/- عدم تقبل النصيحة و عدم الشعور بالذنب

7/- الشعور دائما بأنه ضحية ويبرر لنفسه

8/- المعاناة من مشكلات في النوم

9/- التفكير في الانتحار

[1] الانحرافات السلوكية لدى المراهقين : أسبابها و علاجها ، 2022 https:// www.annjah.net

المطلب الثالث: مستويات انحراف الفتيات القاصرات

يعتبر الانحراف اول خطوة تقع فيها الفتيات القاصرات وهذا يؤدي بهم للوقوع في انواع مختلفة من الجرائم وللإنحراف مستويات مختلفة، حيث يعرف هذا الأخير أي المستوى على انه درجة او معيار التفرقة بين عناصر مختلفة حسب قوتها او شدتها او ترتيبها و في هذا الصدد سوف نذكر مجموعة من المستويات التي تصنف الانحراف حسب شدتها من أقواها الى أدناها كما يلي[1]:

1/- انحراف خطر: و هو الممارسة لكافة أنواع الانحراف بشكل متكرر.

2/- انحراف شديد: و هو الممارسة لأكثر من انحراف بشكل متكرر.

3/- مُعرَض للانحراف بشدة: و هو الذي قام بممارسة انحرافات عدة لمرة واحدة فقط.

4/- مُعرَض للانحراف: و هو الذي مارس نوعًا من الانحرافات لمرة واحدة ،و ما تزال أمامه فرصة لتكرار الانحراف و لكنه يقاوم يمتنع.

5/- غير منحرف: و هو الذي لم يمارس أي نوع من الانحراف و لم يتعرض له.

المطلب الرابع: ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر

تختلف ظاهرة إنحراف الاحداث من مجتمع لآخر باعتبار أن لكل مجتمع أوضاعه الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية الخاصة به، و المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الأخرى تنتشر فيه هذه الظاهرة التي تختلف بدورها عن مثيلاتها في المجتمعات الأخرى ، حيث تمثلت هذه الظاهرة في الجزائرمن خلال مرحلتي قبل الاستقلال و بعد الاستقلال.

1/- انحراف الأحداث قبل الاستقلال:

ان مفهوم الانحراف يختلف من مجتمع لآخر ،ففي حين يكون سلوك فرد مقبول في مجتمع قد يكون إنحرافا في و سلوكا غير سوي في مجتمع آخر ،لذلك فإن الإنحراف في الجزائر قبل الإستقلال كان معناه الخروج عن القوانين التي كان يضعها و يحددها المستعمر الفرنسي

[1] نفس المرجع .

،فالمجاهد كان مجرما في نظر المستعمر ،بما أنه كان يطالب بحقوقه كما كان ينعت بأنه متطرفا و غيرها.

لذلك فإن هذه الظاهرة ،لم تكن معروفة بشكل رسمي نظرا لأن هذا الأخير كان يعتبر الشباب الجزائري سواء البالغين منهم أو غير البالغين منحرفين و خارجين عن نظام الطاعة المفروض عليهم ،ما داموا لم بتعاملوا معه و ماداموا يتمردون على قوانينه.

إذن لم تكن ظاهرة إنحراف الأحداث واضحة في المجتمع الجزائري في ذلك الوقت نظراً لازدواجية القوانين و القيم فكل من يتبع القوانين الفرنسية يعتبر غير وطني و غير مقبول من طرف جماعته المرجعية التي هي المجتمع الجزائري ،في حين من يخالف القوانين الفرنسية ،فيعتبر خارج عن القانون و مجرما في نظر السلطات الفرنسية ،حيث كانوا يوضعون في سجون و معتقلات و لا يفرق بين الأحداث الصغار و الكبار ،فقد كان الأحداث يوضعون في السجون الكبيرة الموجودة في المدن الرئيسية مع الكبار و بعزلون في زنزانات مخصصة لهم و لا يفرق في المعاملة و العقوبة بين الكبار و الصغار ،ولقد استمرت هذه الوضعية للأحداث الخارجين عن النظام الفرنسي طيلة فترة الاحتلال.[1]

2/- انحراف الأحداث بعد الاستقلال:

لقد خلف المستعمر الفرنسي بعد الاستقلال مجتمع متخلف من كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية و التربوية، فإنتشار الأمراض و الأوبئة و الأمية الى جانب الفقر و التشرد كانت عوامل رئيسية لتفشي الجريمة ة الإنحراف ،ففي العشرية الأولى من الاستقلال أي ما بين سنة 1963و 1972 حكمت المحكمة على 35420حدث أي بمعدل سنوي قدر بـ 3500 جانح أما العشرية الثانية 1981.1972 فقد حكم على 82756 حدث أي بمعدل 8200 حدث سنويا، و في سنة 1970 كان عدد الجانحين 174.000 حدث تتراوح أعمارهم ما بين 14و 17سنة أما في سنة 1980فقد قدر عددهم 1.789.000حدث و

[1] زرارقة فيروز:الاسرة و علاقتها بإنحراف الحدث المراهق:أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم :تخصص علم إجتماع التنمية جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر :2005:ص 125

بهذا فقد قدر الارتفاع خلال العشر السنوات بـ53%،أما فيما يخص مراكز إعادة التربية فإنه و بعد عام 1962تأسست مديرية فرعية لحماية الطفولة و المراهقة و هي مديرية مستقلة تعمل بالتنسيق مع وزارتي العدل و الداخلية ،و كان نطاق عملها محدود فهي تعني فقط بالأحداث المنحرفين لكل الاطفال الجزائرين الذين استشهد أبائهم في حرب التحرير و ليس لهم من ينكفل بهم و قد بلغ عدد مؤسسات إعادة التربية 12مؤسسة سنة 1966،بعد أن كان 26مؤسسة تم إغلاقها نظرا لعدم توفر المربيين و الإطارات المتخصصة ،و بعدها وضعت وزارة الشبيبة و الرياضة مخطط لإنشاء 19مؤسسة لحماية الطفولة و المراهقة من الانحراف ،و مع بداية التسعينات أصبح عدد هذه المؤسسات 31مؤسسة تتسع لـ3720حدث.و يمكن إعتبار فترة التسعينات فترة الاهتمام و العناية الكبيرة بالأحداث المنحرفين،و هذا من خلال التشريعات و النصوص القانونية المفيدة التي تخدم حياة المنحرفين داخل و خارج هذه المراكز.

و لكن في العشرية الأخيرة من القرن الماضي لوحظ الانتشار الواسع للانحراف و الجريمة و عدم تكمن الدولة من السيطرة عليها،و ذلك لتظافر مجموعة من الاسباب و الدوافع القاهرة التي دفعت الشباب الجزائري للجريمة و العنف،سوا العنف المادي أو المعنوي أوفي المحيط الاجتماعي الضيق(الأسري)أو المحيط الواسع (المجتمع الكبير) ،فمن سنة 1998الى نهاية 2002 قفز عدد الاحداث الموقوفين لارتكاب جنح أو جرائم من 8077الى 12645أي بارتفاع 56% [1]

كما ارتفع عدد مراكز إعادة التربية الى 38مركزا في سنة 2003،و هي تعمل على توفير البيئة الضرورية لفئة الأحداث المنحرفين من خلال التكفل بهم ،عن طريق جملة من الخدمات التي تسعى الى تحقيق الرعاية المتكاملة من الناحية الاجتماعية و النفسية و المهنية

[1] غ.فاروق :الأطفال أكثر عدوانية و انحرافا بداية من سنة 1998،يومية الخبر ،العدد3774، 10ماي2003 ،ص ص 13.12

وقد اختلفت الجرائم و الجنح في خطورتها بين السرقة و الضرب و المخدرات و التعدي غلى أملاك العامة ة الخاصة، و أخرى أخطر كتشكيل جماعة أشرار و هتك العرض

"حيث سجلت حالات سرقة ارتكبت من طرف أحداث تتراوح أعمارهم بين 16و 18سنة بنسبة58%من العدد الاجمالي للموقوفين، تليها شريحة ما بين 13و16سنة "[1]

وحسب مقال نشر في جريدة "حوادث الخبر"تحت عنوان "اكثر من 12ألف طفل قاصر متورط في سوق الاجرام سنة 2002" أن العدد الإجمالي للأحداث المنحرفين خلال السنوات الثلاث 2000.2001.2002هو 31737حدث منحرف، و هذا بمعدل 27,31%طفل متورط يوميا في مختلف الجرائم ،و تشير الإحصائيات التي قدمها الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)،الى أن 3686حدث مرتكب لأعمال العنف و 714طفل متورط في جرائم تحطيم أملاك الغير،و 257طفل يتعاطى المخدرات و المواد السامة و التشفيطية [2]

و هكذا تورط أطفال صغار في عالم الجريمة و الإنحراف ،نتيجة التحولات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية،تضاف البها الأحداث المأساوية التي عرفتها الجزائرفي أكثر من عشرية من الزمن،و التي لعبت دورا أساسيا و محددا جوهريا في بزوغ السلوكات الانحرافية،غير أن مسألة التنشئة الاجتماعية في كنف العائلة و على مقاعد الدراسة ،تعد من الاسباب و العوامل الرئيسية التي دفعت بالكثير من الشباب للقيام بسلوكات تخالف الشرع و العقل و القانون و تفشت الظاهرة ،و ازدادت خطورتها على البناء الاجتماعي و القيمي،و لم تستطع الدولة السيطرة عليها و دخلت البلاد في دوامة من الصراعات و التناقضات و التصفيات و ضاع في خضم الحسابات السياسية ،شباب مراهق لم يعرف بعد معنى الحياة و الديمقراطية و اللعبة السياسية و أورقتها العميقة و الغامضة.

[1] نفس المرجع.

[2] خولة بومدين :أكثر من 12طفل في سوق الإجرام سنة 2002،حوادث الخبر،عدد14 ،الجزائر،مارس2003

المبحث الثالث: النظريات الاجتماعية المفسرة لإنحراف الاحداث

تعتبر النظرية جزء أساس من الحقيقة الواقعة في حياتنا اليومية، وهي الأساس الكامن وراء تفسير كل فرد لأفعاله ومشاهداته اليومية لمختلف الظواهر، النظرية إذن هي عملية تنظير الأفراد لواقعهم البيئي والاجتماعي في إطار مجموعة من الأفكار والأيديولوجيات وكذا التجارب التي تفسر الحقيقة التي يعيشون فيها، ولعل هذا ما يدعونا إلى إلقاء نظرة على مختلف النظريات الاجتماعية التي تناولت موضوع انحراف الاحداث، و لعل أهم هذه النظريات تتمثل في:

المطلب الاول: نظرية العوامل المتلازمة (العوامل السائدة):

وهي من النظريات الاجتماعية الهامة في تفسير الانحراف اجتماعيا، و هي أولى المحاولات في هذا المجال ،و قد انتشرت هذه الطريقة بشكل واسع في الدراسات و الأبحاث الاجتماعية التي اهتمت بدراسة ظاهرة الانحراف بصفة عامة،و قد اعتبرت العوامل المؤدية للإنحراف عوامل ملازمة له،و أن هذا التلازم إنما هو دليل على العلاقة السببية[1]، و يتم وضع تلك العوامل في قائمة و هناك من حاول إدخال بعض التمايز في طريقة تدخل العوامل الاجتماعية المؤدية للانحراف ،كما فعل شومبار ديلو و الذي صنف عوامل المحيط المؤدية للانحراف الى عوامل أولية وأخرى ثانوية ،و تتبع العوامل الاولية من المحيط ذاته مثل : العوامل الاقتصادية من أزمات إقتصادية و ازدياد أفراد الأسرة من دخل ثابت ...الخ،و كذا العوامل البيئية الحيوية و التي قسمها بدورها الى قسمين هما:المحيط المادي البيولوجي :و يتضمن :المناخ الجغرافي و رداءة السكن..الخ،و المحيط الحيوي الاجتماعي و الذي يتضمن:كثافة المساكن ،التجمعات البشرية و الانفصال بين الطبقات،هذا عن العوامل الأولية للمحيط، أما العوامل الثانوية فهي عبارة عن حاجات ولدتها العوامل الأولية[2]، و

[1] مصطفى حجازي:الأحداث الجانحون ،تأهيل الطفولة غير المتكلفة ،دار الفكر اللبناني ،بيروت،1995،ص71

[2] نفس المرجع ،ص 72

يعتبر الباحث أن أي من هذه العوامل سواء أخِذ بمفرده أم في تفاعله مع غيره إنما يؤدي الى الإنحراف.

و يبدو من خلال هذه النظرية أنها لا تدخِل المنطلق الفردي في تفسيرها للانحراف ،بل تقتصر على المنطلقات الاجتماعية،و هذا يعد جانبا من القصور لأن الانحراف لا يفسر من ذلك المنطلقات فقط ،كما يعاب على هذه النظرية أنها متحاملة على الفقراء ، حيث تقوم بعزل الطبقات الاجتماعية الأكثر حرمانا و بؤسا في المجتمع لتستنتج في الاخير الأشكال على مستوى المجتمع الكلي . لا الفردي . ،إضافة إلى عدم إمكانية التعميم فهذه العوامل قد تؤثر على مجموعة من الأفراد في ظروف معينة و لكنها قد لا تؤثر على مجموعة أخرى و في نفس الظروف، فالإطار الاجتماعي السائد له أهمية بالغة،حيث يفقد العامل دلالته إذا لم يوضع ضمن ةالأخذ بتلك النظرية و تطبيقها بحذافيرها في المجتمعات المحلية،وإنما يجب الاستفادة من بعض ما جاءت به من أساليب و طرق منهجية في البحث.

المطلب الثاني: نظرية دولارد (نظرية الإحباط):

افترض دولارد و زملاءه أن الإنحراف الجريمة بصورة عامة . نتاج لعدم تحقق الأهداف أي الإحباط ،هذا الأخير الذي بمكن للمرء عندما يتعرض له أن يتقبل الموقف و يتكيف معه فهو يتعلم و منذ وقت مبكر خلال التنشئة الاجتماعية أن يكبح جماح استجابته المنحرفة الواضحة ،على أن ذلك لا يعني أن هذه الاستجابات قد تم التخلص منها وإن تم تأخير حدوثها أي أن انحرافها عن هدفها المباشر لا يعني إلغاءها تماما .و يشير دولارد و زملاءه أن درجة الحفز للسلوك المنحرف أي شدة الدافع المنحرف تتباين بشكل مباشر مع درجة عدم تلبية الأهداف المسطرة و كلما زادت أهمية الهدف الذي أحبط كلما زادت درجة إعاقة تحقيقه،و كلما كان عدد الاستجابات المعاقة كبيرا كلما زادت درجة الإغراء للسلوك المنحرف و قد تتجمع تأثيرات الإحباطات المتتالية على مر الزمن بحيث أن بعض الخبرات البسيطة يمكن أن تتجمع لتحدث استجابة منحرفة لا تحدثها أي خبرة بمفردها، و هذا الإفتراض يعني

أن تأثير إحباط الأحداث يستمر ،وهو افتراض يلعب دورا في جوانب عديدة من هذه النظرية.

و قد تعرضت نظرية دولارد و زملاءه الى قدر من النقد من وجهة نظر أنه ليس بالضرورة أن تكون كل صورالانحراف نتاج الإحباط، وأن هذه الصيغة ذهبت بعيدا،فالإنحراف قد يكون نتاجا لعوامل أخرى ،كأن يكون سلوكا أدائيا مثل الذي يتم إستئجاره بغرض قتل الآخرين ،أو من ينفذ أوامر عليا كالحالة في الحروب،على أن هذا النقد مردود عليه من وجهة أن فريق جامعة "ييلYALE"دولارد و زملاءه . قد استبعدوا العدوان الأدائي من آرائهم إذ لم يكونوا مهتمين بمثل هذا النمط من السلوك،و قصروا اهتمامهم على الانحراف الإستجابي الانحراف الناجم عن إعاقة سلسلة من الاستجابات المستثارة[1].

ومنه يمكن القول أن هذه النظرية تعتبر عدم تحقق الأهداف سبب الانحراف لدى الاحداث، هذا الأخير الذي تزداد حدته كلما زادت حدة عدم تحقق الأهداف.وأن الظروف الخرجية التي تعمل على إعاقة تحقق تلك الأهداف هي التي تسبب الانحراف و تولده سواء كان سلوكا يتم مباشرة في مواجهة مع العامل المحيط أم غير مباشرة في صورة انتقامية أخرى.

المطلب الثالث: نظرية القهر الاجتماعي:

وينطلق أصحاب هذه النظرية من الايمان بأن الانحراف ظاهرة اجتماعية ناتجة عن القهر و التسلط الاجتماعي الذي يمارسه بعض الافراد تجاه البعض الآخر معتبرين الفقر مرتعا خصبا للجريمة و أنه يولد ضغطا على التركيبة الاجتماعية للنظام مما يؤدي الى انحراف الافراد ،بمعنى أن الفقر باعتباره انعكاسا صارخا لانعدام العدالة الاجتماعية بين الطبقات يولد رفضا للقيم و الاخلاق التي يؤمن بها غالبية أفراد النظام الاجتماعي ،ولو اختل توازن القيم الاجتماعية كما يعتقد "ايميل دوركايم" وهو أحد رواد هذه النظريةالأوائل، فإن حالة

[1] عزت السيد اسماعيل : سيكولوجية الإرهاب و جرائم العنف ،منشورات ذات السلاسل ،الكويت ، 1988،ص 54

الفوضى و الاضطراب ستسود الأفراد و المجتمع و مثال ذلك :التطور الذي حدث في البلدان الرأسمالية في القرون الثلاثة الماضية أدى الى إختلال في توازن القيم الأخلاقية و الاجتماعية ،الأمر الذي أدى بدوره الى شعور الناس بانعدام وضوح منارات الهداية و معالم الاخلاق ، و نتيجة لذلك فقد ضعف وازع السيطرة على سلوك الانسان الرأسمالي خصوصا غلى نطاق الشهوة و الرغبة الشخصية، فأصبح الفرد منحلا لا يرى ضرورة لفرض التهذيب الاجتماعي عليه و على الأفراد المحيطين به[1]

كما يدع أصحاب هذه النظرية بأن الانحراف يعزى أيضا الى عدم التوازن بين الهدف الذي يتبعه الفرد في حياته و الوسيلة التي يستخدمها في تحقيق ذلك الهدف في النظام الاجتماعي.فإذا كان الفارق بين الأهداف الطموحة و الوسائل المشروعة التي يستخدمها الأفراد كبيرا، أصبح الاختلال الأخلاقي لسلوك الأفراد أمرا واضحا،و هو ما يذهب إليه أيضا "روبرت ميرتون"

فحسب إدعاء النظام يستطيع الفرد نظريا. أن يصبح أغنى إنسان في المجتمع بجهده و عرقه أو أن يمسي فاشلا في تحصيل رزقه اليومي ، و لكن نظرة سريعة على الواقع الخارجي تصبح شيئا مختلفا، فلا يستطيع كل الافراد أن يكونوا أغنياء في وقت واحد لان المال محدود بحدود النظام الاجتماعي و الاقتصادي ، فإذا تراكم المال بيد الطبقة الغنية فإنه يسبب حرمانا و نقصانا عند الطبقة الفقيرة ، فالفرد الذي لا يستطيع الوصول الى أهدافه بالوسائل المقررة اجتماعيا يسلك سلوكا منحرفا يؤدي به الى هدفه كالسرقة و الرشوة و بيع المواد التي حرمها القانون ،وهنا يلعب القهر الاجتماعي دورا في توليد ضغط لدى بعض الافراد كي ينحرفوا .ويعتبر لجوء النظام الى القهر الاجتماعي ناتجا أساسا عن عجزه في سد و إشباع حاجات الافراد بشكل يتناسب و كرامة الإنسان و حقه في العيش الكريم، ولذلك

[1] زهير الأعرجي : الانحراف الاجتماعي و أساليب العلاج ، www.rafed.net

يشكل الانحراف ظاهرة رفض قوية للنظام الاجتماعي القائم على أساس الظلم و إنعدام العدالة الاجتماعية[1].

المطلب الرابع: نظرية الثقافة الاجتماعية: (دونالد تافت)

إهتم فيها بالثقافة العامة للمجتمع، و ملخص هذه النظرية أنه إذا كانت ثقافة مجتمع ما تتميز بالديناميكية و التعقيد و تسود فيها معايير و قيم تمَجِد المادة و تعمل على تشجيع الصراع و المنافسة بين الافراد و تشيد من جهة اخرى بمن ينجح في هذا الصدد و في الوقت نفسه تغلق جميع منافذ النجاح أمام غالبية أفراد المجتمع فإن ذلك سيضطرهم تحت ضغط الحاجة الى التجمع في الاحياء و الاماكن الخطيرة و التي تنعدم فيها أبسط ضروريات الحياة، و هو ما يؤدي الى ظهور امراض سلوكية تمثل خطراً على المجتمع بأكمله.

ولعل ما يؤخذ على هذه النظرية هو عدم توضيحها للكيفية التي تتشكل بها تلك الثقافة التي ترى بأنها هي التي تؤدي الى الانحراف،كما أنها لم تراع تعدد مظاهر و أشكال السلوك المنحرف،بل أخذته بصفة شمولية موضحة أنه يمكن تفسيره ضمن الاطار الثقافي الذي ينشا فيه[2].

ويختلف التعامل مع أشكال الانحراف حسب الثقافة المجتمعية، إما بالشدة أو التسامح أو الاعتدال، ووفقا لأساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمدرسة، وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتربوية، وذلك لتنوع وتباين الموجهات والمحددات الثقافية، خاصة إذا كانت الثقافة تتميز بالتعقيد والانقسامات الناجمة عن اختلاف المناطق الجغرافية، والذي يؤدي بدوره إلى الاختلاف في الأحكام والنظر إلى السلوكات الانحرافية، إلى جانب اختلاف

[1] نفس المرجع.

[2] طلعت إبراهيم لطفي:كمال عبد الحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ،دار غريب ،القاهرة،1999، 16

المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية الذي يؤدي بدوره إلى اختلاف النظرة إلى المسموحات والممنوعات.[1]

المطلب الخامس: نظرية الضبط الاجتماعي:

تذهب نظرية الضبط الاجتماعي أن الانحراف ظاهرة ناتجة عن فشل السيطرة الاجتماعية على الأفراد، فتبدأ بطرح رأيها عبر تساؤل غير معهود قائلة: كيف لا ينحرف الأفراد، وأمام أعينهم كل هذه المغريات؟ فالانحراف إذن، حسب زعمها، مكافأة اجتماعية يحصل عليها المنحرف مهما كان نوع انحرافه. والأصل أن سلوك الأفراد المعتدل في النظام الاجتماعي إنما ينشأ من سيطرة المجتمع، عن طريق القانون، على تعاملهم مع الآخرين، ولكن لو ألغي القانون الهادف إلى تنظيم حياة الناس، لما حصل هذا الاعتدال الاجتماعي في السلوك، ولانحرف أفراد المجتمع بسبب الرغبات والشهوات الشخصية[2]

ويرى ناي Nye أن دور الأسرة– بصفتها إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية– يتلخص في تهيئة الفرد قيمياً من خلال وسائل الضبط، ووسائل الثواب والعقاب في منع السلوك المنحرف والجريمة،

ويعتقد Hirschi أن السلوك المنحرف يرجع إلى ضعف روابط المجتمع وانهيارها، وأن قوة ارتباط الفرد بالمجتمع ونظامه السائد هي الدافع للأفراد للامتثال. وحدد العوامل الأساسية لرابطة الفرد والمجتمع، وأطلق عليها العناصر الرابطة هي[3]:

1/– الارتباط : ويعد أهم عامل في ربط الفرد بالمجتمع. فقوة الارتباط التي تربط الفرد بالآخرين مثل الوالدين، والأصدقاء، أو المؤسسات الاجتماعية الأخرى كالمدارس، والأندية

[1] خيري خليل الجميلي: السلوك الانحرافي في إطار التخلف و التقدم ، المكتب الجامعي، مصر،1998،ص 106

[2] نورة إبراهيم الصويان:اظطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بإنحراف الفتيات في المجتمع السعودي،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،الرياض،2009 ، ص 56

[3] Hirshi,(1967), Travis.cquses of delinquency.berkeley:university of California press.

من أهم العوامل التي تدفع بالأفراد إلى الامتثال للقوانين؛ ذلك أن قوة ارتباط الفرد بالأشخاص المحيطين به، خاصة المهمين هو أهم دافع للامتثال والالتزام بمعاييرهم المقبولة.

2/- الالتزام: التزام الفرد باستثمار وقته وجهده بنشاط منتج وفعال، وبالتالي سيضع في حسابه المكاسب والخسائر في حين فكر في السلوك المنحرف .

3/- الاندماج : أي أن الفرد كلما أشغل وقت فراغه بالأنشطة الترفيهية، والأعمال التطوعية الخيرية، وممارسة هوايات محببة، لن يكون لديه الوقت أو المجال للإحساس بالفراغ، وبالتالي سيندر أن يفكر مثل هذا الشخص في ارتكاب أفعال إنحرافية.

4/- الاعتقاد: أي نظرة الفرد وإيمانه بعدالة قوانين المجتمع واحترامه والتزامه بالامتثال بها

ويرى روّاد هذه النظرية، انه من اجل منع الانحراف الاجتماعي بين الأفراد لابد من اجتماع أربعة عناصر مهمة هي[1] :

1/- **الرحم والقرابة:** حيث أن شعور الناس بصلاتهم الاجتماعية المتينة يقلل من فرص انحرافهم. فالفرد يشعر بالمسؤولية الأخلاقية والالتزام العاطفي في اغلب الأحيان، تجاه عائلته وأصدقائه ومجتمعه، وهذه المسؤولية حكمها حكم القانون الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية، فأي خرق لهذه القوانين الاجتماعية يؤدي إلى عزل الفرد المنتهك لحرمتها، عزلاً اجتماعياً. وذلك العزل يعدُّ عقوبة شخصية رادعة، لان المقاطعة الاجتماعية عقوبة قاهرة ضد المنحرف، أما الأفراد الذين لا تربطهم صلة رحم أو قرابة بالآخرين، فهم اقل اكتراثاً للمخاطر التي يترتب عليها ارتكاب الجرم أو الجناية، لان السرقة مثلاً لا تعرّض التزاماتهم الاجتماعية للخطر، فإنهم ابتداءاً لا يلزمون أنفسهم بالالتزامات الشخصية المعهودة بين الأفراد.

2/- الانشغال الاجتماعي: وهو انغماس الفرد في نشاطات اجتماعية سليمة تستهلك طاقته الفكرية والجسدية، كالكتابة، والرياضة، والعمل الخيري، وهذا الانشغال يقلل من فرص

[1] www.annaba.org/nbanews/64/292.htm

الانحراف. أما الأفراد الذين لا يملكون عملاً أو هوايةً تستوعب أوقاتهم، فربما تكون دافعا لانحرافهم.

3/- الالتزام والمتعلقات: وهو استثمار الأفراد أموالهم عن طريق تملك العقارات واستثمار المنافع والمصالح التجارية، ولا شك أن مصلحة هؤلاء الأفراد المالية والتجارية تقتضي منهم دعم القانون والنظام الاجتماعي، أما الذين لا يملكون داراً أو عقاراً أو لا يستثمرون في المجتمع أموالهم ولا أولادهم، فإنهم معرضون للانحراف أكثر من غيرهم .

4/- **الاعتقاد:** وهو أن الأديان عموماً تدعو معتنقيها إلى الالتزام بالقيم والمبادئ الخلقية. فالمؤمنون بالأديان السماوية يحرّمون على أنفسهم سرقة أموال الغير، لان تلك الأديان تأمرهم بالتكسب الشرعي الحلال، وبذلك تضمن لهم معيشة كريمة.

ويقوم الدين أيضاً بتهذيب السلوك الشخصي للناس في كل مجالات الحياة الاجتماعية.

المطلب السادس: الإنحراف من منظور إسلامي

في إطار تفسير الانحراف الاجتماعي وعلاجه قدم المنظور الإسلامي علاجاً لمشكلة الانحراف، فعن طريق المشاركة الجماعية في دفع ثمن الجريمة في حالة الخطأ أو في حالة قصور الجاني، وعن طريق المساواة التامة بين جميع الأفراد أمام القضاء والشريعة، وعن طريق العقوبة التنفيذية الصارمة ضد المنحرفين كالقصاص، والدية، والتعزير، يتم استئصال جذور الانحراف في المجتمع الإنساني؛ لان الأصل في العقوبة الشرعية هو الردع وليس الانتقام تتبنى الرؤية الإسلامية تنشئة الفرد منذ اختيار والدته وتسميته وتربيته ورعايته وهو ما يؤدى إلى تنشئة الأفراد تنشئة سليمة، وبعدهم عن الانحراف.

حيث أكد الرسول على مسؤولية الراعي عن رعيته "فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله قال: (ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة

راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسؤولة عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).[1]

يمكن أن نعزى نجاح هذه الرؤية إلى أربعة أسباب لم تتطرق لها النظريات الغربية الأربع وهذه الأسباب هي[2]:

1/- العدالة الاجتماعية والاقتصادية التي جاء بها الإسلام وحاول نشرها بين الأفراد وأهمها السعي لتضييق التفاوت الحاصل بين الطبقات الاجتماعية من خلال تقرير حقوق الفقراء من أموال الأغنياء مثل الزكاة ناهيك قتلة إذا مات من الجوع.

2/- العقوبات الصارمة ضد المنحرفين كالقصاص والدية والتعزير وقد صنف الإسلام الانحراف إلى أربعة أصناف وهي:

2-1/-جرائم الاعتداء على النفس وما دونها وحدد لها القصاص أو الدية ام الشروط

2-2/-جرائم ضد الملكية وضمنها القطع ووجوب رد المغصوب.

2-3/-الجرائم الأخلاقية (العرض) ومنها الرجم والقتل والجلد.

2-4/- جرائم ضد النظام الاجتماعي كالحرابة والاحتكار ونحوهما وفيها التعزير أو الغرامة وهذه الأحكام هدفها الردع وليس الانتقام.

3/- المساواة التامة بين جميع الأفراد أمام القضاء والقانون وفي هذا المجال ليس أبلغ من القضية التي عرضت على رسول الله كما في الحديث الشريف (عن عروة، عن عائشة؛ أن قريشا أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت. فقالوا: من يكلم فيها رسول الله ؟ قالوا:ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد، حب رسول الله ؟ فكلمه أسامة. فقال رسول الله: أتشفع في حد من حدود الله؟). ثم قام فاختطب فقال: (يا أيها الناس! إنما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا، إذا سرق فيهم الشريف، تركوه. وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد. وأيم الله! لو أن فاطمة بنت محمد سرقت، لقطعت يدها) (فهرس ابن ماجة/ كتاب الحدود). والتاريخ

[1] نورة إبراهيم الصويان :مرجع سابق، 67

[2] www.refad net/books/olomquran/nazana

الإسلامي زاخر بالأمثلة الدالة على المساواة ومنها قول عمر بن الخطاب للقبطي أضرب ابن الأكرمين وهو ابن عمرو بن العاص.

4/- المشاركة الجماعية في دفع ثمن الجريمة والانحراف كإلزام عائلة المنحرف دفع دية القتيل عن طريق الخطأ ودفع دية القتيل لدفع الأسرة والطائفة لإصلاح الفرد المنحرف وإرشاده[1].

ويمثل المنظور الإسلامي أكثر المنظورات في الوقاية من الانحراف ومعالجته وذلك حيث تتكامل فيه اهتمامه بالتنشئة الاجتماعية والأخلاقية السليمة للأبناء وضرورة تربية الأبناء تربية سليمة والإنفاق عليهم وتأديبهم ، حتى أنه وضع ضوابط للتأديب ، كما أكد على احترام أفراد المجتمع بصرف النظر عن مهنتهم أو مستواهم الاقتصادي وعدم سخرية قوم من قوم سواء كان غنيا وفقيرا أو ذكر وأنثى ، بالإضافة إلى إعلاء القيم والضمير في نفوس الأفراد والجماعات والتأكيد على مراقبة الله وإصلاح النفوس من الحسد والحقد والبغضاء من فرد لفرد أو فئة لأخرى.

كما يؤكد المنظور الإسلامي على الضوابط الاجتماعية بمقاطعة المنحرف وعدم مصادقته ففي الحديث الشريف (المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل) ، بالإضافة إلى الضوابط القانونية كقطع يد السارق والقصاص من القاتل ، وجلد الزانية والزاني دون تمييز لأحد على أحد غنيا كان أم فقيرا ذكرا كان أم أنثى.وهو ما يشيع الاطمئنان إلى العدل داخل نفوس الأفراد . ويمثل رادعا لكل من تسول له نفسه الانحراف.

وقد أمر الإسلام بالإحسان إلى الفتيات واعتبر أن الإحسان إليهن وتربيتهن وإكرامهن من أسباب دخول الجنة وقد حث الرسول على إكرامهن " فعن أيوب بن بشير عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ε من عال ثلاث بنات فأدبهن ورحمهن وأحسن إليهن فله الجنة . "وهو ما يعلي من مكانتهن في الإسلام[2].

---

[1] نفس المرجع.

[2] نورة إبراهيم الصويان:مرجع سابق،ص 70

المبحث الرابع: مشكلات الفتيات القاصرات

تختلف مشكلات المراهقة من فرد لأخر وتختلف عند الفرد الواحد من موقف لأخر فقد يكون لدى فرد مشكلات أسرية ولدى أخر مشكلات نفسية أو مدرسية وهكذا ونحن نعرف أن المراهقين يتغير سلوكهم بتغير معارفهم وخبراتهم ويمرون بمراحل نمو في اغلب الأحيان لا تمر بسلام فقد تعترضهم بعض المشكلات التي تعتبر مصدر ضيق بالنسبة لهم ولمن يحيطون هم وقد يضن البعض أن بعض مظاهر النمو العادي مشكلة ويعتبرونه عائقا حقيقيا في عدم قبولهم اجتماعيا ولعل أهم هذه المشكلات النفسية والصحية والأسرية والاجتماعية وغيرها من المشكلات التي قد تعيق النمو السليم لشخصية المراهق ويمكن تفصيلها فيمايلي:

المطلب الأول: المشكلات النفسية

كثير ما تكون مشكلات المراهقة النفسية لها أسباب عامة تكمن في الاضطرابات الحيوية والفسيولوجية في مراحل النمو فقد تكون في الحمل والولادة والبلوغ الجنسي أو تكمن في الوراثة أو اضطرابات البنية والتكوين وقد ترجع إلى عوامل عضوية مثل الإمراض والتشوهات وتلعب الأسباب النفسية دورا هاما في ذلك مثل الصراع والإحباط والحرمان والعدوان والاعتماد الزائد على حيل الدفاع النفسي والخبرات السيئة والعادات غير الصحيحة وتؤثر اضطرابات التنشئة الاجتماعية في حالة المراهق النفسية وقد تمتد الأعراض العامة للمشكلات النفسية فتشمل الأعراض العضوية واضطرابات الإدراك مثل الهلوسة والخداع و اضطرابات التفكير واضطرابات الانفعال والعاطفة والوجدان مثل القلق والاكتئاب والتوتر الزائد و الذعر والتبلد واللامبالاة والتناقض الوجداني و نقص الثبات الانفعالي ومشاعر

الذنب الشاذة واضطرابات الحركة مثل النشاط الزائد واضطرابات الوعي وتشوش الشعور والذهول والهذيان والسرحان والاضطرابات العصبية [1]مثل التشنج والصرع والشلل.

المطلب الثاني: المشكلات الأسرية

إن علاقات المراهقين بوالديهم أو الكبار الذين يحيطون بهم قد تبدو متعارضةّ ومتناقضة لأنهّ من ناحية يذكر المراهقون أنهم يودون أن يتخلصوا من سيطرة ابائهم و أمهاتهم ومن ناحية أخرى نجدهم يعبرون عن حاجاتهم إلى التوجه والإرشاد من أوليائهم أو من مربيهم وفي الواقع أنهم يريدون الأمرين في نفس الوقت، الوجيه من جهة والحرية من جهة أخرى فهم يرغبون في أن يعاملوا كما يعاملوا كما يعامل الكبار وليس كما يعامل الصغار، وهذا أمر طبيعي يتماشى وقوانين النمو الطبيعي، في الوقت ذاته هم يودون الإحتفاظ بعلاقة وثيقة بأسرهم ومربيهم في هذه الفترة فهم ينتقلون من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرجولة والأنوثة أو مرحلة النضج فهذا الانتقال يجعلهم غير مستقرين إنفعاليا فنلاحظ عليهم مثلا التقلب من الضحكّ إلى البكاء أومن رغبة ملحة إلى النفور، ومن الممكن أن يجتازوا هذه الفترة بنجاح إذا سمح لهم بقدر من الحرية و الاستقلال في تأكيد الذات وبشيء من التأييد والمساعدة إذا ما إحتاجوا إليها[2].

من بين أهم المشكلات التي يعاني منها الفرد في فترة المراهقة الخلافات الدائمة والشجارات الحادة بين الوالدين والانفصال أو الطلاق أو موت الوالدين أو احدهما كذلك الشعور بالبعد عنهم في المنزل وعدم القدرة على مناقشة الموضوعات الشخصية معهم من شأنه أن يترك أثارا نفسية لدى المراهقين تؤدي بهم إلى النفور والابتعاد عن الأسرة ويمكن لهذه المشكلات أن تكون عائقا في طريق النمو السليم للمراهق خاصة عندما يعامل كطفل

[1] حامد عبد السلام زهران:علم النفس النمو الطفولة و المراهقة،عالم الكتب للنشر و التوزيع و الطباعة ، القاهرة ،2001 ،ص 500

[2] مصطفى فهمي:سيكولوجية الطفولة و المراهقة دار مصر للطباعة، ص "374

صغير فلا يسمح له بإبراز ذاته وتمارس عليه السلطة ويقيد بقوانين وعادات الأسرة الأمر الذي يؤدي إلى استفزاز مشاعره وخلق مشاكل وصراعات داخلية لديه[1].

المطلب الثالث: المشكلات المدرسية

المدرسة مجتمع أكثر اتساعا وتعقدا من الأسرة فهي بيئة جديدة تقتضى تحمل المسؤولية وتحتم عليه في سبيل متعه بالحقوق أن يؤدي الكثير من الواجبات فعليه أن يكون علاقات مرضية مع زملاله وأساتذته أثناء تفاعله الاجتماعي معهم ولذا فالمدرسة هي المؤسسة الاجتماعية التي يقضي فيها المراهقين حانبا كبيرا من أوقاتهم وهي تزودهم بالخبرات الاجتماعية وتنسي وتصقل مهاراتهم وهي حلقة وسطى بين المنزل والمجتمع ولذا قدورها هام في تحقيق النمو العقلي والاجتماعي للمراهق فهو يتأثر في نموه الاجتماعي بعلاقاته داخل المدرسة.

من بين أبرز المشكلات التي يعاني منها المراهقون مشكلة التأخر الدراسي وقد تعود أسباب ذلك إلى مشكلات شخصية أو جسمية أو عقلية أو الظروف الاجتماعية التي نشأ فيها المراهق وقد يواجه صعوبة في التركيز والانتباه والنسيان وضعف الذاكرة عدم القدرة على الاستدراك ونقص القدرة على التخطيط والتنظيم ونقص القدرة على القراءة والمثابرة كما قد يعاني من أحلام اليقظة داخل القسم ونقص الانضباط داخل الفصل وعدم القدرة على التكيف مع المدرسين و الزملاء والشك في قيمة المواد التي يدرسها والقلق والخوف الدائم من الامتحانات وعدم معرفة كيفية الاستعداد لها والخوف من الفشل والرسوب ،الغش في الامتحانات والملل وكره الدراسة[2].

المطلب الرابع: المشكلات الاجتماعية والاقتصادية:

أثبتت العديد من الدراسات التي قام بها الباحثين أن البيئة ونظام المجتمع ينعكس على نظام الأسرة وبالتالي ينعكس ذلك على الطابع المميز لشخصية وهذا ما يفسر اختلاف

[1] محمد خليفة بركات ،علم النفس التربوي في الاسرة، دار القلم ، الكويت ،1977، ص 78

[2] محمد خليفة بركات، المرجع السابق ،ص 79

المجتمعات في التربية والتوجيه ولذلك فالأسرة هي المسؤولة عن تلقين وتعليم المراهق أعراف وعادات المجتمع ومبادئه حتى يميز بين الحق والباطل ويمضي حياته في استقرار وهدوء بعيدا عن المشاكل إلا أن بعض المراهقين لا يتوافقون مع هذه القيم والعادات ويرون في ذلك كبت لحرياتهم ورغباتهم خصوصا في ظل الثقافات الفرعية الأمر الذي يدفع ببعضهم إلى اعتناق قيم ومبادئ واتجاهات أخرى حتى ولو كانت سلبية تضر بهم ومجتمعهم ،وقد تقل قدرة المراهق على الاشتراك في المسائل والمواقف الاجتماعية والخوف من المواجهة ونقص القدرة على الاتصال بالآخرين والقلق بخصوص السلوك الاجتماعي السليم . كذلك مصاريف الأسرة ومداخليها تلعب دورا بارزا في حياة المراهقين سواء من جهة الفقر والاحتياج أو من جهة الغنى والترف فعجز الأسرة عن تلبية حاجيات المراهق من متطلبات ينتج عنها شعوره بالقلق والحزن والنقص وأنه ليس كباقي الأفراد الآخرين وهذا ما يدفعه إلى العمل المبكر ومن ناحية أخرى في حالة الغنى فالمراهقين الذين يعيشون في أسر ذات ترف وغني شديدين والتي توفر كل ما يحتاجونه دون أي نقاش أو سؤال واستفسار من شأنه أن يؤثر سلبا عليه ويكسبه عدم القدرة على الاعتماد على النفس وبناء شخصية غير سوية وقد يبدد الأموال التي تمنحها له الأسرة في الأشياء التي لا فائدة منها كشراء السجائر والكحول والمخدرات وبالتالي يصبح محط استهداف من طرف جماعة الأقران المنحرفة ،وما يمكن قوله عن المشكلات السابقة ألها كثيرا ما تفرز مشكلات أكبر حسب طبيعة المجتمع ودرجة تقدمه ولكن تبقى مجرد مشاكل مؤقتة تخص فترة المراهقة والأمر الذي يزيد من تفاقمها وتأزمها هو تحول تلك المشاكل إلى انحرافات يصعب حلها[1].

المطلب الخامس: مشاكل الدين والأخلاق

إن الدين في فترة المراهقة من الأمور الحيوية، فالإهتمامات الدينية تظهر بشكل واضح في هذه المرحلة سواء أكانت هذه الإهتمامات في جانب الدين أم مضادة له والشعور الديني

[1] حامد عبد السلام زهوان ،مرجع سابق،ص 506

لا يقتصر على القيام بوظيفة الضبط والتحكم في النزوات، بل نراه يشبع حاجات نفسية أكثر عمقا عند المراهق، فبعد أن كان الشعور الديني عند الطفل يتسم بالرضوخ والسلبية والهدوء يصبح الطابع العام للشعور الديني عند المراهق هو اليقظة الدينية [1]، ولهذا نجد المراهق يعطي إهتماما كبيرا بالأخلاق نتيجة بحثه في العقيدة وممارسة ما أمر به، بهدف أن يجد فيها ملجأ لحل مشكلاته ومقابلة إحتياجاته، كما ينمو لديه إتجاهات من المحتمل أن تؤدي به للإعتزال عن الناس.

كما قد يتعرض المراهق لموجة من الشك في بعض الأمور الدينية، وقد يأخذ الشك أحيانا شكل المجاهرة بالإلحاد وتلعب الظروف التي تحيط بالفرد كالتربية الدينية القاسية المتزمتة وفرض الدين فرضا دون وازع شخصي، فتثار الشكوك لدى المراهق الذي يبدأ كنقد عابر إلى موجة حادة من الريبة في العقيدة الدينية، كما يضطرب المراهق من عدم التمييز بين الخير والشر والخلط بين الحق والباطل[2].

وغيرها من الأمور الدينية والخلقية التي صاحبة نموه الديني والخلقي هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يتعرض المراهق إلى إضطراب ناشئ عن عدم تلقي توجيهات بشأن ما عليه المجتمع من عرف وتقاليد ينبغي الحفاظ عليها ورعايتها، وكذلك عدم إدراك مغزى الحياة والقلق بشأن أي سبيل أفضل للإصلاح.

المبحث الخامس: أشكال السلوك الإنحرافي للفتيات

يأخذ شكل الانحراف عند الأحداث أو الأطفال القاصرين طابعا خاصا، حيث يعتريه حالات من الشذوذ وعدم السواء والتوافق فيخرج عن نطاق المألوف، وسنحاول ذكر طبيعة الانحراف السائدة عند هذه الفئة كمايلي:

[1] علي فاتح الهنداوي : علم نفس النمو الطفولة و المراهقة ، دار الكتاب الجامعي ، الامارات العربية المتحدة ،2002،ص 391

[2] علي فاتح الهنداوي:مرجع سابق، ص 394

المطلب الأول: الهروب والتشرد

نجده شائعا عند الإناث أكثر منه عند الذكور، والهروب اختفاء مؤقت أو طويل دون تبليغ العائلة وعندما يتكرر الهروب يؤدي أحيانا إلى التشرد.

1/- الهروب: يعد الهروب من الأسرة مظهراً من مظاهر التمرد و الانحراف نتيجة تصدع الاسرة ،هذا الهروب يعبر به المراهق عن الضيق من السلطة المنزلية و الرغبة في التخلص من الضغط و التحرر من سلطة الوالدين و التعبير عن القلق الذي ينتاب المراهق و كثير من أحلام اليقضة لديه تتمركز حول الأمل في التحرر من سلطة الأسرة و الهجرة إلى عالم حر من القيود الإجتماعية[1].

وتكون الأسباب للهروب متنوعة تتمثل فيما يلي[2]:

1-1/- يعتبر وسيلة هروب وتخفيف للضغوط الخارجية والداخلية.

1-2/- ثبات وجوده وهويته هروب من الشك المرتبط بهويته ويبتعد كي يعيش بمفرده.

1-3/- حب المغامرة عند الطفل ذو الخيال الخاص.

1-4/- الخوف من عقاب الأبوية وعدم القيام بغلطة أو فشل مدرسي.

1-5/- الهروب من الصراعات بين الأبوين وعدم تفهمهم وتجاوبهم معهم، وكلما كان المحيط قاسيا كلما تكررت عملية الهروب.

2/- التشرد: أصبح من بين الظواهر المنتشرة بكثرة في هذا العصر لا سيما في البلدان الغربية، وما ساهم في انتشار الأحداث الماضية مثل أزمة 1929 الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت نسبة المتشردين إلى ما يقارب 20000 متشرد وبعد الحروب العالمية في الستينيات برز نوع خاص من التشرد مس شبابا رافضين للوضع الاجتماعي والاقتصادي ومتشردين المتعمدين بين خروج عمدي من بيوتهم رفضا للنظام العائلي والاجتماعي والكثير منهم شباب مغامرين يعيشون في

[1] فاخر عاقل :علم النفس التربوي ،دار العلم للملايين،بيروت ،1982،ص 139

[2] محمد عاطف غيث:المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي ،دار المعرفة الاسكندرية ، مصر ، ص 257

الأحلام تحت تأثير نماذج سينمائية، ويمكن أن نضيف إلى هذا التشرد المرتبط بالفقر، ونجد تشردا خاصا في الجزائر تابعا للوضعية القانونية للمرأة بعد الطلاق إذ مع انخفاض التضامن العائلي تجد المرأة نفسها بدون مأوى مرمية في الشوارع، والتشرد يؤدي إلى مصادر أخرى من الانحراف كالتسول، السرقة، البقاء ، وبعد قيام خبيرة في مقاربة نفسية لصورة الأم عند الفتيات المتشردات داخل مركز إعادة التربية بولاية وهران عام 1995 لاحظت الباحثة أن البنات يرفضن قمص الأمومة ووضعية المرأة ويردن الهرب من مصير المرأة الضعيفة والخادمة [1].

المطلب الثاني: جرائم العدوان

يعرف "ألفريدألبير" العدوان على أنه: تعبير عن إدارة القوة، ويعرفه " سيجموند فرويد" بأنه: سلوك شروعي ناتج عن غريزة الموت، أما "هلجارد فيشير"يعرفه بأنه هو أي نشاط يقوم به الفرد لإلحاق الأذى لشخص آخر، عن طريق الجرح الفيزيقي أو عن طريق سلوك الاستهلاك والسخرية والضحك.

وعليه فالعدوان هو: كل سلوك يستهدف حقوق الآخرين أو التجاوز وقد يتخذ أشكالا كالضرب والتكبير والهدم وهو شكل مادي أما الشكل المعنوي فيكون بالشتم والسب والسخرية والاستهزاء ، ولذلك يبرز الكثير من الدراسين لهذه الظاهرة أنها منتشرة عند الحدث بسبب أن القوة البدنية لديه ٍ تزداد في هذه ابراز لفترة فيلجأ إلى استعمالها أحيانا في الاعتداء على الغير نتيجة حب الحدث للشهرة و قوته بين أقرابه كما يمكن أن يكون سبب العدوان هو دافع لشد انتباه الجنس الآخر.[2]

المطلب الثالث: الجرائم الجنسية:

هي ظاهرة قديمة قدم الإنسانية وتشكل نوعان من أشكال الانحراف السلوكي في المجتمع العام وفي مجتمع الأحداث بشكل خاص، حيث تستيقظ الغريزة الحسية في هذه المرحلة

[1] محمد عاطف غيث،مرجع سابق،258

[2] عبد الرحمن العيسوي :سيكولوجية جنوح الاحداث ، نشأة المعارف ، الإسكندرية، ص 742

وتكون نشيطة تمكن الحدث من الاعتزاز بالنفس ويدفعه فضوله وجهله بالأمور الجنسية إلى اكتشاف هذا التغيير وقد يؤدي إلى الرغبة في القيام بأفعال خاطئة ومرفوضة في عادات البلد كالجنسية المثلية إذ يقوم الحدث بممارستها مع زملائه من نفس الجنس إذا نضجت غريزته الجنسية يحوله اتجاهه نحو الجنس الآخر، كذلك نجد من مظاهر جنوح الأحداث، أن هناك كثير من الشباب في سن الأحداث يبيعون حالتهم إلى أشخاص راشدين لكسب المال وليس هنالك إمكانية إجراء دراسة إحصائية لأنه لا أحد يريد التصريح بها، إلى جانب الاغتصاب والاعتداء على المحارم الذي تزداد نسبته عند الأحداث وترجع أسبابه إلى مايلي[1]:

1/-عدم قيام البيئة الأسرية على الأخلاق الفاصلة والالتزام الديني.

2/- انحلال المحيط الاجتماعي.

3/- ضعف الوازع الديني في المجتمع العام.

4/-تعرض الأحداث إلى وسائل الإعلام الأجنبية ومتابعة البرامج الإباحية.

5/- التقليد الأعمى للنماذج السلوكية المعروضة في الأفلام السينمائية وتحت هذا الشكل من الانحرافات السائدة عند الأحداث يمكن أيضا الإشارة إلى ظاهرة البغاء لدى الفتيات، حيث أن الفتاة في سن المراهقة وتطور الوظيفة الجنسية لديها تثار عندها نزوات ورغبات تأثير الأفلام والكتب والأغاني الغرامية هذا ما يجعلها تبحث عن شريك العمر وفي بغض الحالات تضطر للهرب معه وتصدق وعوده اللماعة، لكن سرعان ما يتخلى عنها بعد الحمل أو بعد رفض العائلة لها وينتهي بها الحال مرمية في الشارع وتتجه نحو البغاء.

المطلب الرابع: تعاطي المخدرات والمسكرات:

تنطوي تحت هذا العنصر مجموعة من العقاقير الممنوعة واستهلاك الكحوليات إضافة إلى التدخين ، فالمخدرات أضحت تهدد كيان المجتمع لكل وليس الأحداث فقط، إنه لشيء مروع

[1] [1] عامر مصباح : البيئة الإجتماعية و السلوك الانحرافي لتلميذ الثانوية، دار الأمة ، الجزائر، 2003 ، ص 263

أن نجد طفلا صغيرا يتعاطى المخدرات أو يستهلك الكحوليات التي قد تكون خمرا أو مواد أخرى مسموح بتناولها في المجتمع لأجل الشفاء من مرض ما.

ونضيف إلى ذلك ظاهرة التدخين والتي أصبحت عادية بالنسبة للكبار ولكنها غير عادية للصغار ويرتبط استهلاك هذه المواد بحاجة هذا الحدث إلى التقليد فالكثير من الأحداث وحتى الأطفال يستهلكون هذه المواد اقتداء بالكبر أو ظنا منهم أن تعطيها يعني الاندماج في مجتمع الكبار، وقد يرجع السبب الرئيسي لتعاطي هذه المواد كوسيلة لهروب الأحداث من الواقع المرير الذي يعيشونه المملوء بالمشاكل الأسرية والاجتماعية أو نتيجة لمشاكل نفسية يعانيها الحدث، و قد أجرى كل من "تشين"و"روزتفليد" حول إدماج المخدرات فوجد أن جميع مدمني المخدرات هم أفراد ممزقون نفسيا وأن الأشخاص الذين لديهم (استعداد للإدمان يعانون من الانهيار النفسي.[1]

المطلب الخامس: الجرائم المالية (السرقة والابتزاز)

تطفي على الحدث رغبات كثيرة ومطالب عديدة، يريد أن يحققها ويحقق بعض موارده المالية، هذا الأمر الذي يدفعه إلى ارتكاب جرائم الأموال ولا سيما جريمة السرقة لأنها أسهل هذه الجرائم ولا تتطلب أكثر من الجرأة والمغامرة، وهما صفتان تتميز بها هذه المرحلة من السن، أما جريمة الاحتيال فلا نجد مجالا لها بين جرائم الأحداث لأنها تتطلب قدرا من الخبث والدهاء لم تتوفر لديهم بعد، وقد أثبتت الإحصائيات أن ما يرتكبه الأحداث من جرائم الأموال يزيد من نصف مجموع ما يرتكب من جرائم الاحتيال.

وللسرقة معاني محددة لظروف السارق وطبيعة شخصيته فقد تكون[2]:

1/- السرقة للتحدي سواء لإثبات وجوده وقوته أمام الجماعة أو لتحدي الوالدين أو المجتمع، ونلاحظ أنه مدرك للقيم والقوانين ولكن يتمرد عليها.

[1] عبد الرحمن العيسوي:مرجع سابق،ص 108

[2] [2] فوزية عبد الستار: مبادئ علم الاجتماع و علم العقاب، دار النهضة العربية،بيروت، 1978، ص 107

2/- السرقة المباشرة الناتجة عن الحرمان العاطفي حيث يقوم الطفل بالسرقة من أجل إبراز مكانته وقوته داخل العائلة.

3/- السرقة بالعنف والعدوان للانتقام من عائلته ونجد وراء هذا السلوك شخصية مضطربة بحيث لا يشعر حتى بالذنب.

المطلب السادس: الإنتحار

الانتحار بوصفه سلوكا إنحرافيا مثله مثل الانحرافات الجنسية فهو يمكن أن يدخل ضمن نطاق الجريمة وبعد الانتحار أو محاولته من أبشع الانحرافات التي يسقط فيها المراهقين كونه فعل عقابي وعدواني ضد الذات يصل إليه المراهق تحت وطأة المخدرات التي يتعاطاها أو لحظات الضعف التي تنتابه أو هروبا من مشاكله وواقعه المعاش ،فالمراهقين يتسمون بالرقة والمشاعر الحساسة فالكلمة البسيطة التي توحي بالصرامة أو عدم الملاطفة يمكن أن تسبب ألما نفسيا شديدا مما يعكر مزاجه و يسود الدنيا في وجهه ويرميه في أحضان اليأس والقنوط وكثيرا ما نسمع عن انتحار أو محاولته عند المراهقين لأسباب تبدوا في نظر الكبار تافهة وبالتالي بعد الانتحار تعبيرا عن ذروة الانحراف التي يسلكها في هذه الفترة من العمر والتي تعد جريمة في حق النفس والمجتمع معا،ولقد اعتبر الإسراف في المخدرات عاملا معرضا أوليا للتصرفات الانتحارية للمراهق فقد لا حظ Garfinkel أن من بين 505 مراهق أدخلوا الطوارئ لمحاولة الانتحار يتميزون بالاسراف في تناول المخدرات فهي تسهل الانتقال الى الفعل الانتحاري[1].

المبحث السادس : مسؤولية القاصر في التشريع الجزائري

تقوم فكرة المسؤولية في القانون المدني الجزائري على أساس الخطأ. وبإعتبار التميز هو الركن المعنوي للخطأ، فالإنسان لا يكون أهلا للمسؤولية عن أعماله الشخصية المضر بالغير إلا إذا كان قادرا على التميز بين الخير والشر،الخطأ والصواب،النفع والضرر. فلا

[1] عائشة الشهراني: ازمة المراهقة عند البنات، دار الخليج ، الرياض، 2004 ، ص 70

مسؤولية لعديم التمييز أيا كان نوعها مدنية أو جنائية ولا يلزم بأي تعويض، لكن مبدأ عدم مسؤولية عديم التمييز يؤدي إلى حلول مجافية للعدالة .

من خلال هذا المبحث سنتعرف على المسؤوليات المدنية و الجنائية للقاصر و كذا مسؤولية متولي الرقابة على القاصر ، بالاضافة لإختصاصات قاضي الأحداث، و أخيرا الأحداث الجانحين المعرضين لخطر معنوي.

المطلب الأول: المسؤولية المدنية للقاصر

1/- مناط المسؤولية التمييز:

يعتبر التمييز مقياس أساسي لتحقيق مسؤولية القاصر مدنيا، وهذا لا يقوم هكذا وحده بل لا بد من إرتباطه الوثيق بعنصر الإدراك

1-1/- الإدراك ضروري لقيام المسؤولية : يعتبر الإدراك الركن المعنوي للخطأ، فلا يكفي لقيام الخطأ كركن من أركان المسؤولية التقصيرية، مجرد التعدي من الشخص وإنما يجب أن يكون هذا الشخص مدركا لأعمال التعدي التي قام بها سواء بقصد أو وقعت منه بغير قصد، ولما كان الإدراك يرتبط إرتباطا وثيقا بقدرة الإنسان على التمييز، لهذا يقال(لا مسؤولية دون تمييز) [1]

1-2/- مسؤولية القاصر المميز: يتوفر التمييز ببلوغ الصغير سن التمييز وهي في القانون المدني الجزائري سن السادسة عشر طبقا للمادة 2/42 من القانون المدني. ولا يكيف التمييز في مجال المسؤولية التقصيرية على أنه نوع من الأهلية كتلك التي يجب توفرها في التصرفات القانونية .فنحن في مجال المسؤولية التقصيرية بصدد عمل مادي ولا محل للأهلية في نطاق الأعمال المادية، وإنما تتطلب الأهلية في مجال التصرفات القانونية حيث تتجه الإدارة لإحداث أثر قانوني،[2] من هنا يشترط القانون المدني الجزائري لإعتبار السلوك المخالف لسلوك الإنسان العادي مرتبا لمسؤوليته أن يكون من صدر منه مكلفا، ويكون

[1] خليل أحمد قدادة، الوجيز في شرح القانون المدني الجزائري ،مصادر الالتزام ، ص 245

[2] محمد حسنين، الوجيز في نظرية الالتزام ،1983، ص 156

الإنسان مكلفا إذا كان مميزا يستطيع أن يعي ما في سلوكه من إنحراف، أما إذا لم يكن كذلك، فإنه لا يكون مكلفا ولا يكون بالتالي مسؤولا عن فعله كقاعدة عامة، وقد نص المشرع الجزائري في المادة 1/125 من ق.م .على ما يلي:" يكون فاقد الأهلية مسؤولا عن أعماله الضارة متى صدرت منه وهو مميز". وعلى هذا الإعتبار ليس ثمة من مسؤولية على عديم التمييز فيما قد يقترفه من فعل يخالف الواجب الذي يقتضي به القانون ،[1] وقد إشترطت الشرائع جميعا منذ عهد القانون الروماني حتى الآن ضرورة توفر التمييز في الفاعل حتى تتحقق مسؤوليته والمقصود أصلا التمييز ضرورة القصد، أي بمعنى توفر العنصر النفسي للخطأ، وهو أن يكون مرتكب الفعل الضار قد قصد الإضرار بالغير.

إذن من خلال ما تقدم نستنتج أن القاعدة العامة تنص على أنه لا مسؤولية على عديم التمييز، وذلك لانتفاء الركن المعنوي للخطأ وهو الإدراك، لذلك تراجع القانون عن هذه القاعدة جزئيا وأجاز بمسؤولية عديم التمييز.

2/- مسؤولية عديم التمييز في الحالات الإستثنائية :

إذا كانت الإرادة التشريعية ربطت المسؤولية التقصيرية بالتمييز، إلا أنها نصت على مسؤولية عديم التمييز في حالة إستثنائية ووردت في الفقرة الثانية من المادة 125من ق. م (غير أنه إذا وقع الضرر من شخص غير مميز ولم يكن هناك من هو مسؤول عنه، أو تعذر الحصول على تعويض من المسؤول، جاز للقاضي أن يحكم على من وقع منه الضرر بتعويض عادل، مراعيا في ذلك مركز الخصوم) وقد إقتضت قواعد العدالة النص على هذه الفقرة، حتى لا يضيع حق المضرور في التعويض[2] .

فمسؤولية عديم التمييز ليست مبنية على خطأ لعدم توفر ركن الإدراك ولكن تقوم على تحمل التبعة، فالشخص غير المميز يتحمل تبعة ما يحدث من ضرر طبقا للشروط التي وردت في

[1] بلحاج العربي:النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري، 1999،ص 72

[2] محمد صبري السعدي: شرح القانون المدني الجزائري ، مصادر الالتزام ، 1992، ص 39

النص المادة 2/125 من ق. م . فهي مسؤولية(مشروطة ومخففة). ولذا نجد أن مسؤولية عديم التمييز تتميز بأنها إستثنائية، إحتياطية، جوازيه ومخففة.

2-1/- فهي مسؤولية إستثنائية: لأنها مقررة خلافا الأصل المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 1/125من ق.م. إذ أنها مسؤولية دون خطأ في حين أن القاعدة العامة تقضي أن لا مسؤولية بلا خطأ، وأن عديم التمييز لا يسأل[1].

2-2/- وهي مسؤولية إحتياطية: إذ لا تقوم إلا بشرط، بمعنى أنها لا تقوم إلا إذا تعذر على المضرور الحصول على التعويض من شخص آخر مكلف برقابة عديم التمييز، إما لأنه أثبت إنتفاء الخطأ في جانبه، أي أن الخطأ لم يثبت في جانب متولي الرقابة، أو لأنه ميسور ليس لديه ما يدفعه أو لأن مرتكب الضرر ليس له من يتولى رقابته[2].

2-3/- وهي مسؤولية جوازيه: ومعنى ذلك أن للقاضي حرية التقدير، فقد لا يحكم بالتعويض إذا رأى أن الحالة المالية لعديم التمييز لا تتحمل التعويض، أو أن المضرور فيه من اليسر لا يحتاج معها إلى تعويض[3].

2-4/- وهي أخيرا مسؤولية مخففة: فالقاضي لا يحكم بالتعويض كله، بل يحكم بتعويض عادل مراعيا مركز الخصوم في ذلك.[4] من الغنى والفقر، فهو يقضي بتعويض كامل إذا كان عديم التمييز موفور الثراء وكان المضرور فقيرا بعدما أصيب بضرر جسيم بسبب العمل الذي صدر من عديم التمييز .

وهو يقضي ببعض التعويض إذا كان عديم التميز ميسور العيش من غير وفر وكان المضرور في حاجة إلى التعويض، ويجب على القاضي في هذه الحالة أن يترك لعديم التميز من ماله موردا كافيا لنفقة على نفسه وعلى من تجب عليه نفقتهم[5].

---

[1] بلحاج العربي : مرجع سابق، ص 79

[2] محمود جلال حمزة ، العمل غير المشروع باعتباره مصدر التزام ، 1986 ، ص 87

[3] عبد الرزاق السنهوري : الوسيط في شرح القانون المدني ، مصادر الالتزام مجلد 01،ص 805

[4] مصطفى الجمال : مصادر الالتزام ، 1999، ص 410

[5] عبد الرزاق السنهوري : مرجع سابق ، ص ، 805

وقد أراد المشرع الجزائري بإستحداثه لهذه المسؤولية أن يخفف من مساوئ عدم مسؤولية فاقد التميز،لما يؤدي إليه من نتائج غير عادلة،والقانون الجزائري في أخده بهذه المسؤولية يسير على نهج الفقه الإسلامي الذي ألزم في كل الأحوال محدث الضرر بتعويضه،فالفقه الإسلامي يقرر مسؤولية عديم التميز عن أعماله الضارة إذا لم يوجد من هو مسؤول عنه،أو تعذر الحصول على تعويض الضرر من المسؤول عنه.[1]

المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية للقاصر (الأحداث)

تعتبر قصور الملكات العقلية للحدث مانعا من موانع المسؤولية الجنائية كلية، لكون هذه الأخيرة تقوم على أساس البلوغ والعقل، فهما يتوفران تدريجيا في الحدث مما يستوجب إرتباط المسؤولية الجنائية للحدث من حيث وجودها بمدى ما يتمتع به وهذا ما تسلم به كافة التشريعات.[2]

إن السياسة الجنائية الحديثة تهدف إلى القضاء على ظاهرة إجرام الأحداث، وذلك عن طريق إصلاحهم بإتخاذ تدابير الحماية والتربية المنصوص عليها قانونا، وتترك سلطة تقدير العقوبة المقررة لقاضي الأحداث .وخصصت التشريعات الحالية في هذا المجال النظام الجزائي الخاص بمحاكم الأحداث والتي لها إختصاص تحديد التدابير اللازمة للأحداث.

لقد إنتهج المشرع الجزائري كغيره من التشريعات الأخرى سياسة جنائية تهدف إلى إصلاح الأحداث وإعادتهم إلى السلوك الإجتماعي الصحيح ونظم في ذلك أحكاما قانونية خاصة بالمسؤولية الجنائية لديهم من خلال المواد 49 إلى 51 من قانون العقوبات:

المادة 49: (لاتوقع على القاصر الذي لم يكمل الثالثة عشرة إلا تدابير الحماية والتربية.ومع دلك فإنه في مواد المخالفات لايكون محل إلا توبيخ. ويخضع القاصر الذي يبلغ سنه من 13 إلى 18 سنة إمالتدابير الحماية أو التربية أو العقوبات المخففة) .

[1] بلحاج العربي: مرجع سابق، ص ، 81

[2] محمد صبحي نجم ، قانون العقوبات القسم العام ، 2000،ص280

المادة 50 :(إذا قضي بأن يخضع القاصر الذي يبلغ سنه من13 إلى 18 سنة لحكم جزائي فإن العقوبة التي تصدر عليه تكون كالآتي: إذاكانت العقوبة التي تفرض عليهي الإعدام أو السجن المؤبد فإنه يحكم عليه بعقوبة الحبس من عشر سنوات إلى عشرين سنة. وإذا كانت العقوبة هي السجن أو الحبس المؤقت فإنه يحكم عليه بالحبس لمدة تساوي نصف المدة التي كان يتعين الحكم عليه بها إذا كان بالغا).

المادة 51 :(في مواد المخالفات يقضي على القاصر الذي يبلغ سنه من 13 إلى 18 سنة إما بالتوبيخ وإما بعقوبة الغرامة).

وكذلك المواد 442 إلى 493 من قانون الإجراءات الجزائية والخاصة بتدابير الحماية والرعاية المقررة لهم وفق التقسيم القانوني الذي وضعه المشرع لسن الحدث:

المادة 422: (يكون بلوغ سن الراشد الجزائي في تمام الثامنة عشر).

المادة 493:(إذا وقعت جناية أو جنحة على شخص قاصر لم يبلغ السادسة عشرة من والديه أو العامة أو من تلقائي نفسه بعد سماع رأي النيابة ، أن يودع الحدث المجني عليه في الجريمة ، إما لدى شخص جدير بالثقة ، وإما أن يعهد به للمصلحة العمومية المكلفة برعاية الطفولة .

المطلب الثالث: مسؤولية متولي الرقابة على القاصر

المبدأ العام في المسؤولية هو أنها مسؤولية فردية وشخصية، وأن كل إنسان مسؤول فقط عن الضرر الذي يسببه للغير بفعله الشخصي، ولكن إستثناءا من هذا المبدأ أجاز القانون مسألة الإنسان عن الأضرار التي تنشأ بفعل غيره وتصيب شخصا آخر، على الرغم من أنه يعتبر أجنبيا عن الفعل الذي سبب تلك الأضرار [1]، وهذه المسؤولية تفترض أن شخصا يتولى قانونا أو بمقتضى إتفاق رقابة شخص آخر يحتاج إلى هذه الرقابة بسبب صغر سنه ويصدر من هذا الأخير فعل يضر بالغير، ففي هذه الحالة يلتزم المكلف بالرقابة تعويض المضرور

[1] عبد العزيز سعد ،مذكرات في قانون الاجراءات الجزائية، 1991، ص 227

والمكلف بهذه الرقابة لا يستطيع أن يعفى نفسه من هذه المسؤولية إلا إذا أثبت بأنه قام بواجبه في الرقابة أو أن الضرر كان سيقع حتما، حتى لو قام بواجب الرقابة .[1]

و لقد نصت على هذا النوع من المسؤولية المادتين 134و135 من القانون المدني الجزائري قبل التعديل الأخير بإلغاء المادة 135منه ، و هاتين المادتين مستمدتين من القانون الفرنسي ، و كذا من القانون المدني المصري ،فالمادة الأولى 134 مقتبسة من القانون المدني المصري و تحديدا المادة 137منه ، أما المادة 135 فكانت مقتبسة عن القانون المدني الفرنسي .و بالتالي سوف نبين مفهوم و شروط المكلف بالرقابة.

1/-مفهوم الإلتزام بالرقابة:

لا يسأل الشخص عن أي فعل ضار يصدر من الغير، فهذا أمر ترفضه العدالة والمنطق ولكنه يسأل عن الفعل الضار الذي يصدر من شخص يلتزم هو بمنعه من إتيان هذا الفعل الضار، وقد سمي هذا الالتزام بالرقابة، وهذا الالتزام يفرضه القانون كالتزام الولي بالرقابة على الصغير، أو يريبه العقد كالتزام المعلم بالرقابة على تلاميذه، وحكمته حاجة الخاضع للرقابة بسبب قصره [2]، فالرقابة التي تعنيها المادة 134 من. ق. م. هي الإشراف على شخص وتوجيهه وحسن تربيته، ومنعه من الإضرار بالغير باتخاذ الاحتياطات اللازمة في سبيل ذلك، وهنا يفترض أن وقوع الفعل الضار من طرف الشخص الذي هو تحت الرعاية كان نتيجة تقصير متولي الرقابة في القيام بها، إخلالا بالتزامه، ومن ثم أقام قرينة الخطأ على عاتقه، فإذا قصر المكلف بالرقابة قانونا في أداء هذا الواجب كان مخطئا خطئا شخصيا يوجب مسؤوليته.

لم تحدد المادة 134 من. ق.م. الجزائري من هم الأشخاص الذين يقع عليهم واجب الرقابة بل إكتفت بذكر مصدر هذا الواجب فنصت: (كل من يجب عليه قانونا أو إتفاقا رقابة شخص...). فالإلتزام بالرقابة كما نرى، إما أن يكون مصدره القانون أو أن يكون مصدره

[1] محمد صبري السعدي، ص 182

[2] بلحاج العربي : مرجع سابق ، ص 286

الإتفاق، وبالإضافة إلى ما جاءت به المادة 1/135من القانون المدني الجزائري، قد جعلت الأب والأم مسؤولين عن العمال الضارة التي يأتيها أولادهما القصر الذين يعيشون معهما [1] ،غير أنه بمقتضى الخطأ المفترض فإن المشرع الجزائري خرج على هذه القواعد العامة حيث أنه خفف عبئ الإثبات على المضرور، فأعفاه من إثبات خطأ المكلف بالرقابة [2]، وهو ما حكمت به المحكمة العليا في قرارها الصادر يوم 2 مارس 1983 "بأن مسؤولية الأب عن أفعال ولده القاصر تقوم على أساس خطأ مفترض فيه أنه أهمل المراقبة،ولا تسقط هذه القرينة إلا إذا أثبت الأب أنه قام بواجب الرعاية والتوجيه .وإرتكاب هتك العرض من قبل ولد قاصر مميز يثبت بصفة قطعية إهمال الأب في تربية ابنه."

2/- شروط قيام مسؤولية المكلف بالرقابة:

نصت المادة 134 من ق.م. الجزائري على أن (كل من يجب عليه قانونا أو إتفاقا رقابة شخص في حاجة إلى الرقابة بسبب قصره... يكون ملزما بتعويض الضرر الذي يحدثه ذلك الشخص للغير بعمله الضار ويترتب هذا الالتزام ولو كان من وقع منه العمل غير مميز) ويبين منها أن شروط هذه المسؤولية شرطان هما[3]:

2-1/- تولي شخص الرقابة على شخص آخر:

لا تتحقق المسؤولية إلا إذا قام التزام الرقابة، وهذا الالتزام قد يكون مصدره القانون أو الإتفاق، وقد جعل القانون الجزائري مناط المسؤولية وجود التزام بالرقابة وحاجة شخص إلى هذه الرقابة م 134 من ق.م. كما حدد بعض الأشخاص الذين يتولون هذه الرقابة فتقع عليهم المسؤولية، وبعض الحالات التي يرتبط بها هذا الالتزام تلقائيا، مقتفيا في ذلك أثر القانون المدني الفرنسي، بحيث لا يكفي لتحقق المسؤولية في القانون الجزائري أن يتولى شخص بالفعل رقابة شخص آخر، بل يجب لذلك أن يكون هناك الالتزام بالرقابة وقيامه بهذه

[1] محمد جلال حمزة : مرجع سابق ، ص 165

[2] بلحاج العربي : مرجع سابق ، ص 288

[3] محمد حسنين : مرجع سابق ، ص 185

الرقابة واجب قانوني يقع عليه،[1] ولقد حدد المشرع الجزائري في المادة 135من ق.م. ثلاث حالات للمسؤولية عن فعل الأولاد القاصرين وصغار السن وهي مسؤولية الأب والأم ومسؤولية أرباب الحرف ومسؤولية المدرسين، وسبب الرقابة في هذه الأحوال الثلاث وهو صغر السن. وأوردت المادة ذاتها أن مسؤولية الأب والأم ورب الحرفة يمكن دفعها بأنه لم يكن في وسعهم منع الفعل محل المسؤولية، أي أنها تقوم على أساس قرينة قانونية تقبل إثبات العكس[2] .

كذلك نصت الفقرة الثانية من م 135 من. ق.م على أنه (يستطيع المكلف بالرقابة أن يتخلص من المسؤولية إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة، أو أثبت أن الضرر كان لا بد من حدوثه ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية)

الحالة الاولى : مسؤولية الأب والأم عن أعمال أولادهم القصر

إن أساس الفكرة العامة لجعل الأبوين مسؤولين عن الأضرار الناجمة عن أفعال أطفالهم هو أن السلطة الأبوية تفرض عليهما التزامات قانونية تجاه هؤلاء الأطفال وتجاه الغير، لأن هذه السلطة تحتم عليهما أن يمنحا أطفالهما تربية حسنة ومراقبة دقيقة، ويمنعانهم من إلحاق الضرر بالغير، وعندما يحدث أطفالهما ضررا بالغير يمكن الإفتراض بأنهما لم يقوما بواجبهما وإنما إرتكبا خطئا يستوجب مسؤوليتهم مسؤولية شخصية،[3] لذلك فقد أشارت الفقرة الثانية من المادة 135 من ق.م. إلى أن الأب والأم مسؤلان عن الأضرار التي تصيب الغير نتيجة أفعال إجرامية قام بها أطفالهما القصر المقيمون معهما، ويتضح من هذا أنه يشترط لتطبيق هذه الفقرة أن تتوفر شروط أربعة وهي شرط الأبوة أو الأمومة، وشرط القصر وشرط الإقامة معهما، وشرط الخطأ الجرمي.[4]

[1] بلحاج العربي : مرجع سابق،289

[2] محمد حسنين: مرجع سابق، 186

[3] عبد العزيز سعد: مرجع سابق،278

[4] بلحاج العربي: مرجع سابق،292

1/- شرط الأبوة

لكي يكون الأب ومن بعده الأم مسؤولين وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة 135من ق.م. عن الأضرار التي يسببها أطفالهما للغير يجب أن يكون هؤلاء الأطفال أبناء شرعيين للأب والأم، إذ لا تجب مسؤولية أي شخص وفقا للمادة المشار إليها عن أفعال طفل في كفالته أو تحت وصايته أو طفل متبنى من أحد الزوجين، لأن إستعمال كلمة الأب والأم في القانون لا تعني سوى أبوة الأبناء الحقيقيين عن زواج شرعي صحيح[1]

2/- شرط كون الولد قاصرا

ولكي يمكن أن يكون الأب ومن بعده الأم مسؤولين عن الأضرار التي يحدثها أطفالهما القاصرون للغير تطبيقا للمادة المذكورة، يجب أيضا أن يكون الولد قاصرا لم يبلغ سن الرشد القانوني وهو بلوغ سن 19 سنة كما حددتها م.40 من.ق.م[2]

3/- شرط كون الإبن يقيم مع والديه

أساس هذه المسؤولية هو حق الرقابة، فمساكنه الولد لوالديه هي التي تسمح لهما بالرقابة، أما إذا لم يكن الولد مساكنا لهما فلا رقابة لهما عليه، وبالتالي لا يفترض الخطأ لديهما إلا إذا كانت عدم المساكنة راجعة بدورها إلى سوء رقابة الوالدين أو تركهما الولد يتشرد، وبالعكس يكون عدم المساكنة مشروعا في حالة تسليمهما الولد لرب حرفة يؤويه أو يسكانه أو لمدرسة داخلية.[3]

4/- شرط الخطأ الإجرامي

لكي تكمل عناصر قيام مسؤولية الأب أو الأم عن الضرر الذي ينتج عن أفعال طفلهما القاصر الذي يقيم مع أي منهما يجب أن يتحقق شرط رابع هو أن يكون هذا الطفل قد إرتكب خطأ أو فعلا إجراميا يعاقب عليه القانون بعمل إرادي مباشر لأنه إذا وقع هذا الفعل

[1] عبد العزيز سعد: مرجع سابق،278

[2] محمد حسنين : مرجع سابق 187

[3] نفس المرجع.

الإجرمي نتيجة قوة قاهرة لا يقدر الطفل على دفعها، أو نتيجة خطأ الشخص المتضرر من فعل الطفل فإنه لا مسؤولية على هذا الطفل إطلاقا، وبالتالي لا مسؤولية على والديه بقطع النظر عن كون الطفل مميزا أو غير مميز.[1]

الحالة الثانية : مسؤولية المعلم أو المربي والحرفي عن أفعال تلاميذهم

إن مسؤولية كل واحد من المعلم، المربي والحرفي عن الأضرار التي يسببها تلاميذهم والمتمرنون لديهم للغير وقت وجودهم تحت رقابتهم وإشرافهم تدخل ضمن إطار مسؤولية الشخص عن أفعال غيره وهي في الحقيقة وفي الأصل مسؤولية الآباء ومن بعدهم الأمهات فإنتقلت إلى المعلم والمربي والحرفي بسبب وجود الأولاد الصغار تحت سلطتهم ومراقبتهم الفعلية وقت قيامهم بمهام وظيفة التعليم والتربية [2].وهذا هو معنى ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة 135من ق.م. حيث نصت على: أن المعلمين والمربين وأرباب الحرف مسؤلون عن الضرر الذي يسببه تلاميذهم والمتمرنون في الوقت الذي يكونون فيه تحت رقابتهم. ومن خلال ما تقدم يتحتم علينا أن نتعرف مسبقا على الشروط القانونية اللازمة لقيام هذه المسؤولية[3].

الشرط الاول: أن يكون المسؤول عن الضرر معلما أو مربيا أو حرفيا :

تنتقل الرقابة على القاصر إلى معلمه في المدرسة، ما دام القاصر تحت إشراف المعلم ويقصد بالمعلم كل شخص يقوم بالتدريس ليطالب، ويدخل في حكمه المربي الذي يقوم بمهام التربية والتنشيط، فإذا كان القاصر تلميذا في المدرسة، إنتقل الإلتزام بالرقابة عليه إلى معلمه مادام في حجرة الدرس، أو مدير المدرسة وقت وجوده بها [4]، وإذا كان القاصر يتعلم حرفة بمقتضى عقد تمرين، إنتقلت الرقابة إلى المشرف على الحرفة وفقا لنص المادة 135/ 1 من

[1] عبد العزيز :مرجع سابق،280

[2] بلحاج العربي: مرجع سابق،293

[3] عبد العزيز سعد:مرجع سابق،282

[4] بلحاج العربي: مرجع سابق، 293

ق.م. ومن ثم يسأل معلم الحرفة عن الأفعال الضارة التي تصدر من صبيانه مسؤوليته مفترضة، طالما أن هذه الأفعال غير المشروعة قد وقعت أثناء ممارسة الحرفة .[1]

الشرط الثاني:أن يكون محدث الضرر قاصرا :

على الرغم من أن الفقرة الثانية من المادة 135 من ق.م لم تذكر هذا الشرط صراحة لأنها منقولة حرفيا عن القانون المدني "الفرنسي" إلا أننا مع ذلك نعتقد أن صغر السن هو الشرط الأساسي اللازم لقيام مسؤولية الوالدين ولقيام مسؤولية المعلم والمربي والحرفي عن الأفعال التي يحدثها تلاميذهم وتسبب ضررا للغير يستوجب التعويض عنه [2].

الشرط الثالث: أن يكون الطفل تحت الرقابة الفعلية للمعلم أو المربي أو الحرفي:

إن سلطة الرقابة الفعلية للمعلم والمربي والحرفي هي في الحقيقة أساس مسؤوليتهم عن الأضرار التي تصيب الغير نتيجة لأفعال الأطفال الذين في عهدتهم ومتى توفرت لهم سلطة الرقابة الفعلية على هؤلاء الأطفال أصبحوا مسؤولين عن الأضرار التي تصيب الغير تبعا لعمل إجرامي [3].

الشرط الرابع: أن يصدر عن التلميذ المتهم فعل خاطئ :

إن الشرط الرابع الذي يوجب القانون توفره لقيام مسؤولية المعلم أو المربي أو الحرفي عن أفعال تلاميذ هم هو أن يقع من أحدهم فعلا جرمي يسبب ضررا للغير، وما يمكن أن نلاحظه هنا هو أن المادة 135 من ق.م. تنص على أن مسؤولية الدولة تحل محل مسؤولية المعلمين والمربين لكنهما ما زالت تقوم على الخطأ المفترض ويستطيع المكلف بالرقابة أن يتخلص من المسؤولية إذا أثبت أن الضرر كان لابد من حدوثه ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية، وإنما حلول الدولة محل المدرسين في المسؤولية هو حلول بحكم القانون[4]

[1] محمد حسنين:مرجع سابق،189

[2] عبد العزيز سعد:مرجع سابق، 285

[3] نفس المرجع.

[4] محمد حسنين:مرجع سابق، 191

وتسقط دعوى التعويض بمضي مدة خمسة عشر سنة من يوم وقوع العمل الضار (المادة133 من. ق.م.

2-2/-صدور عمل غير مشروع ممن هو تحت الرقابة :

وهذا الشرط، يعتبر جوهر مسؤولية الشخص الذي وضع للرقابة، حيث لا مسؤولية إلا بحصول الضرر، أما إذا وقع الفعل الضار على من هو تحت الرقابة، فلا توجب مسؤولية على من له الحق في الرقابة، كأن يصيب أجنبي تلميذا أثناء تواجده في المدرسة بأذى، إلا إذا أقيم الدليل على خطأ المعلم، كذلك لا تقوم مسؤولية المعلم إذا كان القاصر قد ألحق الأذى بنفسه[1].

وإذا كان الخاضع للرقابة مميزا وأوقع ضررا بالغير، فلا تتحقق مسؤولية متولي الرقابة إلى إذا أثبت الخطأ في جانب الخاضع للرقابة، ويعتبر هذا الأخير مسؤولا أصليا ويسأل متولي الرقابة بإعتباره مسؤولا تبعيا، وللمضرور أن يرفع دعواه في مواجهة أي منهما.

أما إذا كان الخاضع للرقابة غير مميز، وأوقع ضررا بالغير، فإن مسؤولية متولي الرقابة تكون مسؤولية أصلية، ولا يكون أمام المضرور إلا مسؤول واحد هو متولي الرقابة ليرفع الدعوى في مواجهته. أما إذا لم يكن هناك من هو مسؤول عنه، أو تعذر الحصول على التعويض من المسؤول، جاز للقاضي أن يحكم على من وقع منه الضرر بتعويض عادل[2]

المطلب الرابع : إختصاصات قاضي الأحداث

لقد منح المشرع الجزائري وفق النظام الجزائي الذي وضعه لمحاكمة الأحداث والتحقيق معهم إختصاصات معينة لقاضي الأحداث وذلك بموجب القانون .

1/- إختصاصاته كقاضي تحقيق

إشترطت المادة 449من ق.أ.ج. على ضرورة توفر بعض الخصائص في قاضي الأحداث أهمها الكفاءة والعناية بالأحداث وأعطت مقابل ذلك مجموعة من الصلاحيات له كقاضي

[1] خليل أحمد حسين قدادة:مرجع سابق،ص271

[2] محمود جلال حمزة: مرجع سابق،ص 171.170

تحقيق حيث يجب أن يتم التحقيق في القضايا والجرائم المرتكبة من طرف الأحداث بواسطة قاضي التحقيق بحالتين.

1-1/- إذا كانت الجريمة التي إرتكبها الحدث جناية وكان معه متهمون بالغون، ففي هذه الحالة لا تتم أية متابعة ضد الحدث الذي لم يستكمل الثامنة عشر سنة من عمره دون أن يقوم قاضي التحقيق سابق على المتابعة.

1-2/- يجوز للنيابة العامة بصفة إستثنائية في حالة تشعب القضية أن تعهد لقاضي التحقيق نزولا على طلب قاضي الأحداث وبموجب طلبات مسببة وذلك في مادة الجنح.

2/- إختصاصه كقاضي حكم[1]:

إذا تعلق الأمر بجنحة إرتكبها الحدث سواء بمفرده أو كان معه مساهمون آخرون بالغون فإن وكيل الجمهورية يقوم بإنشاء ملف خاص للمتهم الحدث يرفعه إلى قاضي الأحداث.

2-1/- يجب على قاضي الأحداث أن يقوم بإجراء تحقيق سابق بمجرد ما تحال إليه الدعوى وعليه:"أن يجري التحريات اللازمة للوصول إلى إظهار الحقيقة والتعرف على شخصية الحدث وتقرير الوسائل الكفيلة بتهذيبه" المادة /1. من ق أ ج.

2-2/- ويقوم بإجراء بحث إجتماعي عن الحالة الإجتماعية للحدث المادية والأدبية للأسرة التي نشأ فيها وعن طبع الحدث وسلوكه وسوابقه وعن الظروف التي نشأ فيها وفقا لنص المادة 453 فـ2 فـ3 من ق.أ.ج.

2-3/- وتضيف المادة 4/453 و5. من ق.أ.ج "ويأمر قاضي الأحداث بإجراء فحص طبي والقيام بفحص نفساني إذا لزم الأمر ويقرر عند الإقتضاء وضع الحدث في مركز للإيواء أو الملاحظة.

2-4/- غير أنه يجوز لصالح الحدث ألا يأمر بإجراء أي من هذه التدابير أو لا يقرر إلا تدبير واحدا من بينها، في هذه الحالة يصدر أمر مسببا.

[1] مولاي ملياني بغدادي:الاجراءات الجزائية في التشريع الجزائري ، ص 442

2-5/-نشير إلى أنه في ما يتعلق بأوامر قاضي الأحداث وقاضي التحقيق المختص بشؤون الأحداث تطبق عليهم أحكام المواد 170/ من173.ق.أ.ج.

المطلب الخامس: الاحداث الجانحين والمعرضين لخطر معنوي

إن التشريع الجزائري أولى اهتماما خاصاً بفئة الأحداث الجانحين والأحداث الذين هم في خطر معنوي بوضع الآليات التي تؤدي إلى حماية الحدث وإصلاحه منذ الاستقلال، التي سجلت في كل من الدستور الجزائري وقانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجزائية، وقانون تنظيم السجون إلى جانب انضمام الجزائر إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية في مجال حماية وإعادة تربية الأحداث التي أولاها المشرع الجزائري اهتماماً بالغاً بانضمامه إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. [1]

لقد اتخذ المشرع الجزائري عدة تدابير تشريعية وقانونية وإدارية واجتماعية بشأن:

1/- حماية الأحداث الجانحين: و يمكن حصرها فيما يلي:

1-1/- قانون الإجراءات الجزائية : لقد ورد النص المتعلق بحماية الأحداث الجانحين في الكتاب الثالث من قانون الإجراءات الجزائية المتضمن القواعد الخاصة بالمجرمين الأحداث التي ضمن عدة مبادئ لحماية هذه الشريحة نذكر منها مبدأ اللجوء إلى تدابير الحماية والتهذيب بغرض إعادة إصلاح الحدث و إدماجه في المجتمع. [2]

1-2/- قانون العقوبات:

تتميز الأحكام القضائية المقررة ضد الحدث المجرم[3] ، الواردة في قانون العقوبات بالمرونة إذا قورنت بتلك المقررة في حق المجرم الراشد، مثل إعفاء الحدث الذي لم يبلغ ثلاثة عشر

---

[1] صادقت الجزائر على اتفاقية حقوق الطفل بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92 - 461 المؤرخ في 1992/12/19 ،وهذا بتصريحات تفسيرية للمواد؛ 13 ،14 ، 16 ،17 التي تفسرها الحكومة الجزائرية بمراعاة الركائز الأساسية للنظام القانوني الجزائري

[2] اجع المادة 444 من قانون الإجراءات الجزائية

[3] الأنسب هو أنه يتبنى المشرع الجزائري المصطلح المعتمد من طرف أكبر المدارس الحديثة في فقه القانون، والتي نادت بوصف هذه الفئة وإن كانت (جانحة فعلا) بالفئة المهمشة

سنة من أي عقوبة جزائية .[1]، أما القاصر الذي يتراوح سنه بين (13-18) سنة فيخضع إلى تدابير الحماية والتربية أو لأحكام قضائية مخففة مثل الأحكام المعادلة لعقوبة الإعدام أو السجن المؤبد بالنسبة للراشد فيعوض بالنسبة للحدث المجرم بعقوبة السجن من 10 إلى 20 سنة، أما عقوبة السجن أو الحبس المؤقت فإنه يحكم عليه بالحبس لمدة تساوي نصف المدة التي كان يتعين الحكم عليه إذا كان راشدا.

1-3/-قانون تنظيم السجون وإعادة تربية المساجين:

لقد خصص المشرع الجزائري جزء من هذا التنظيم للأحداث حيث سن بمقتضاه نظام فصل الأحداث عن الكبار في مؤسسات إعادة التأهيل، ونص على المراكز المخصصة لإعادة تأهيل الأحداث التابعة لوزارة العدل، والتي أنشأت طبقا لأحكام المادتين 19 و 121 من قانون تنظيم السجون وإعادة التربية، وهي مخصصة لاستقبال الأحداث المتهمين والمحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية وعددها ثلاثة موزعة على النحو التالي[2] :

1/ - مركز إعادة تأهيل الأحداث الذكور بولاية سطيف

2/ - مركز إعادة تأهيل الأحداث الذكور ببلدية قديل ولاية وهران.

3/ - مركز تأهيل الأحداث بتيجلابين ولاية بومرداس.

ويمكن أن نذكر أن قدرة استيعاب هذه المراكز الثلاثة تمثلت إلى غاية سنة 2005 (310 حدثا جانحا).

تمتاز هذه المراكز بالنظام المغلق، وبالحرية السالبة للمساجين الأحداث، كما تمتازا أيضا بخاصيتين: الأولى هي تغليب الطابع التربوي في معاملة الأحداث الجانحين، وجعل حبس الأحداث الجانحين الخطرين يهدف أساسا إلى إعادة تربيتهم، وإدماجهم اجتماعيا، والثانية

[1] راجع المادة 51 من قانون لعقوبات الجزائري

[2] كان أربعة مراكز لإعادة تأهيل الأحداث بالجزائر تابعة لوزارة العدل، أحدهم مخصص للبنات بشاطنواف (الأبيار Pasteur Bon) سابقا، **وتم إغلاقه في أواخر سنة 1999 لأسباب إدارية، وبالتالي تم تحويل البنات الجانحات بجناح خاص بالنساء بمؤسسة الحراش

تتمثل في منح الأحداث الجانحين لحقوق مكرسة في النظام الداخلي لهذه المراكز، وهذه الحقوق تعتبر من القواعد الدولية لقضاء الأحداث المسماة بقواعد " بكين الأممية "التي تؤكد على اعتبار الحدث الجانح ضحية ظروف وليس جرما يستوجب عقابه.[1]

2/- التشريعات الخاصة بالأحداث في خطر مادي ومعنوي: [2]

من خلال الدراسة المتعمقة للنصوص والتشريعات الخاصة بالطفولة في خطر معنوي نجد أن المشرع الجزائري نص لحماية هذه الفئة قوانين نذكر منها ما يلي:

-الأمر 72-03 المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة.

-الأمر 75-64 المؤرخ في 1975/09/26 المتعلق بإنشاء المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة.

-الأمر 75-115 المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون الأساسي النموذجي لحماية الطفولة والمراهقة.

-الأمر 76-100 المؤرخ في 1976/05/15 المتضمن إنشاء المراكز المتخصصة المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة.

والطفولة في خطر معنوي ومادي في التشريع الجزائري يتضمنها الأمر 03/72 المؤرخ في 10 فيفري 1972 المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة والتي عرفت مادته الأولى الأحداث في خطر معنوي على أنهم القصر الذين لم يكملوا سن الرشد المدني، وتكون صحتهم وأخلاقهم أو تربيتهم عرضة للخطر، أو يكون وضع حياتهم مضرا بمستقبلهم، أو يعيشون في بيئة تعرض سلامتهم الأخلاقية أو النفسية أو البدنية أو التربوية للخطر.

والحالات التي يعتبر فيها الطفل في خطر معنوي ومادي طبقا للتشريع الجزائري هي كالتالي

1/- فقدان الطفل لوالديه وبقائه دون سند عائلي .

---

[1] راجع القاعدة 27 من قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث.

[2] زينب حميدة بقادة: أثر الوسط الاجتماعي في جنوح الاحداث ، اطروحة دكتوراه ، تخصص علم الاجتماع الجنائي، جامعة الجزائر ، 2008،ص 84

2/- تعريض الطفل للإهمال أو التشرد.

3/- التقصير البين والمتواصل في التربية والرعاية.

4/ - اعتياد سوء معاملة الطفل.

5/ - وقوع الطفل ضحية جناية أو جنحة من والديه أو وصيه أو كفيله أو ضحية أي شخص أخر إذا تبين أن مصلحة الطفل تقتضي حمايته.

6/ - الاستغلال الجنسي للطفل ذكرا كان أم أنثى.

7/ - الاستغلال الاقتصادي للطفل وتعريضه للتسول وتشغيله بطريقة غير قانونية أو تكليفه بعمل يحرمه من متابعة تمدرسه.

8/ - عجز الأبوين أو من يقوم برعاية الطفل في التحكم في تصرفاته التي من شأنها أن تؤثر على سلامته الجسدية أو النفسية أو التربوية.

وقد خول المشرع الجزائري في المادة 453 من قانون الإجراءات الجزائية لقاضي الأحداث سلطات واسعة لمتابعة تطور شخصية الحدث سواء كان ذلك داخل المراكز و في الوسط العائلي أو المدرسي أو المهني حتى يتمكن إخضاعه لأحسن تدبير يلائم حالاته، وذلك عن طريق قيام قاضي الأحداث بإجراء كل التحريات اللازمة للوصول إلى إظهار الحقيقة، ومن ثم تقرير الوسائل الكفيلة بتهذيب الحدث، ومعنى ذلك أنه يتعين على قاضي الأحداث أن يجري بحثا اجتماعيا يجمع فيه جميع المعلومات المتعلقة بالحالة المدنية والمادية والأدبية للأسرة، وعن طبع الحدث وسوابقه العدلية، وعن مواظبته في الدراسة وسلوكه فيها، وعن الظروف التي نشأ وتربى فيها ، كما يستطيع قاضي الأحداث أن يأمر بفحص طبي أو فحص نفساني إن اقتضى الأمر، ويتخذ بعدها إجراءات مختلفة غالبا ما تكون تربوية أو إجراءات للحماية تبعا لسن الأحداث والجرائم المرتكبة من طرفهم والأوضاع الأسرية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بهم وتجعل وضعيتهم في خطر مادي أو معنوي.[1]

[1] زينب حميد بقادة: المرجع السابق، ص 87

وطبقا لقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية الجزائري فإن الإجراءات شبه العقابية والإجراءات التربوية التي يتخذها قاضي الأحداث تجاه الطفولة في خطر مادي ومعنوي تكون كالأتي:

1/ – التوبيخ.

2/ – الغرامة.

3/ – عقوبة موقوفة التنفيذ.

4/ – تسليمه للعائلة.

5/ – التسريح تحت مراقبة مصلحة الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح.

6/ – وضعه في مراكز الحماية ومراكز إعادة التربية.

المبحث السابع: اليات مكافحة انحراف الفتيات القاصرات

نظرا لتفاقم مشكلة انحراف الألحداث ومخاطرها على الحدث نفسه والمجتمع الذي يتواجد فيه، فإن معظم المجتمعات، قامت بوضع استراتيجيات للتكفل بهذه الفئة من الألحداث من أجل تقويم سلوكاتهم وإعادة تأهيلهم، ومساعدتهم على تحقيق اندماجهم في المجتمع من جديد، وذلك بإيداعهم في مؤسسات إصلاحية خاصة بهم أسندت لها مهمة إصالح الأحداث المنحرفين، من خلال توفير الرعاية الاجتماعية لهم، بمختلف صورها الوقائية والعلاجية، بهدف تهذيب وإصالح سلوكهم وإعادة ضبطهم اجتماعيا مرة أخرى ،من خلال هذا الطرح سنكشف عن دور المؤسسات التربوية و دور المراكز الاصلاحية و العلاجية للأحداث.

المطلب الاول: دور التنشئة الاسرية:

تعتبر الأسرة النواة الأولى لتربية الحدث التربية الحسنة والسليمة، والدرع الواقي له من خطر الجنوح والانحراف.

ونظرا لأهمية الأسرة ودورها في هذا المجال، فقد أفاض عليها المشرع الجزائري حماية كبيرة في تشريعاته، خاصة منها قانون الأسرة، قانون حماية الطفل، وقانون العقوبات، فكلما كانت

الأسرة متلاحمة متماسكة فيما بينها، ويسودها الحب والوئام، تهتم برعاية أبنائها بالبيت، ومراقبهم خارجه، مع نصحهم وإرشادهم الدائم والمستمر بالأسلوب الحسن، وربطهم بتعاليم الدين واختيار الصحبة الحسنة، فإن الحدث يكون صالحا وذا سلوك سوي، يدرك طبيعة أفعاله، ومدى ملاءمتها مع عادات وتقاليد المجتمع الذي يعيش فيه.

ولتهيئة الحدث تهيئة صحيحة، يجب إعداد أسرة صالحة، ومدها بكل الوسائل اللازمة لأداء وظيفتها وتحقيق أهدافها التي أسست لأجلها حسب نص المادة 03 من قانون الأسرة الجزائري [1] وبذلك فإنه عند التفكير في الزواج يجب أن يكون اختيار الزوجين لبعضهما مبنيا على أسس صحيحة، مع توافر عناصر التوافق والتفاهم، حتى تكون العلاقة الزوجية ناجحة ودائمة، واستقرارها يجعل الحدث ذا شخصية سوية وقوية [2] ، لا تتأثر بعوامل الجنوح والانحراف.

لكن عندما ننظر للأسرة الجزائرية في الوقت الراهن نجد أنها أصبحت مهددة في كيانها، معرضة لمخاطر التفكك والفشل في تحقيق أهدافها، بسبب تغير أنماط المعيشة وعمل الزوجين، وغيابهما عن المسكن والأولاد، الذين هم في أشد الحاجة للرعاية والاهتمام المادي والعاطفي، خاصة من الأم، كما أن الاستعانة بدور الحضانة والخادمات، للإشراف على تربية الأبناء ورعايتهم أثبتت محدوديتها ، بل وفشلها لافتقادها لتلك الخصائص التي تتميز بها الأسرة، كما أن الضغوط الاجتماعية وصعوبة المعيشة، وتفشي ظاهرة البطالة لدى الأسر الجزائرية، وشيوع قضايا الطلاق على مستوى المحاكم بشكل رهيب، أضحى يشكل خطرا حقيقيا على فئة الأحداث، التي قد ينتهي بها المطاف إلى الجنوح والانحراف، مما يستوجب بالمقابل الاهتمام أكثر بالأسرة الجزائرية من قبل الدولة وذلك بتوفير كافة الإمكانيات المادية والمعنوية لنجاحها وتحقيق أهدافها حسب ما نصت عليه المادة 5 الفقرة

[1] قانون رقم :84/11المؤرخ في :09يونيو 1984 المعدل و المتمم، المتضمن قانون الاسرة الجزائري

[2] رؤوف عبيد: اصول علم الاجرام و العقاب، دار الجيل للطباعة ، مصر ،1988،ص 386

3 من قانون حماية الطفولة بقولها : (.. تقدم الدولة المساعدة المادية اللازمة لضمان حق الطفل في الحماية والرعاية...).

المطلب الثاني: دور المؤسسات التربوية(المدرسة)

تعتبر المدرسة الامتداد الطبيعي للأسرة، ومكونا أساسيا للطفل، وخاصة إذا كانت في اتصال دائم بأولياء التلاميذ وعلاقتها وطيدة بهم، بمقابل اتصالهم هم كذلك وزيارتهم لها ، لمتابعة أحوال أبنائهم الدراسية، ومراقبة سلوكهم وأخلاقهم داخل المدرسة ومحيطها، مما يجعل الطفل الحدث تحت الرعاية الدائمة للأسرة والمدرسة، ما يقيه شر الجنوح والانحراف لكن وللأسف نجد أن الكثير من أولياء التلاميذ في الجزائر، لا يعرفون أماكن تمدرس أبنائهم، أو السنة التي يدرسون فيها، ولا علاقة لهم بالمدرسة، رغم الاستدعاءات التي قد تردهم منها، إلا أنهم لا يستجيبون لها ، ويتعاملون معها بنوع من الإهمال واللامبالاة، لذلك يجب إلزام الأولياء على زيارة أبناهم بالمدارس لمتابعتهم والوقوف على مستواهم الدراسي وتقييم سلوكهم وتصرفاتهم، ومساعدة الطاقم المدرسي من إدارة ومعلمين في القيام بواجباتهم، التي ستعود بالفائدة والمنفعة على التلاميذ الأحداث.[1]

المطلب الثالث: دور وسائل الاعلام

إن التطور التكنولوجي الذي عرفته وسائل الاتصال المرئية والمسموعة، وكذا عالم الانترنت، جعلها تلعب دورا مهما جدا في إعداد وإصلاح الأحداث، وذلك بتوجيههم وإرشادهم بما يفيدهم ويقيهم خطر الجنوح، ولذلك اهتمت وسائل الإعلام وخاصة منها المرئية على بث البرامج التي تساعد الحدث في التكوين الصحيح لشخصيته وتمكينه من معرفة مظاهر الفساد وأسباب تدني الأخلاق وشيوع الجريمة بكل أنواعها، وهذا ما يجعله يبتعد عن الجنوح والانحراف في نطاق الجريمة، كما أن وسائل الإعلام المكتوبة من خلال المواضيع والتحقيقات الميدانية التي تعتمد على أسلوب الإحصاء فإنها تكشف الكثير من الحقائق

[1] نور الدين بن الشيخ: جنوح الاحداث العوامل وسبل الوقاية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر ،2017،ص 15

والعوامل التي تؤدي لجنوح الأحداث، كما أنها ترشدنا نحو آليات الوقاية من خطر الجنوح عن طريق تقديم النصائح والإرشادات في كيفية التعامل مع فئة الأحداث، بطرق تقوي ثقتهم بالمجتمع وتجعلهم يعملون بالنصيحة والتوجيهات المقدمة لهم، ويتجنبون بذلك فكرة الجنوح، بل والأكثر من ذلك فإن أنظمة التواصل الحديثة مثل الانترنت وخاصة الفايسبوك، تويتر، واليوتيب رغم سلبياتها، إلا أنها أتاحت فسحة كبيرة جدا لتلقين الأحداث كيفية العيش بسلام مع النفس والغير، وخاصة مواقع التنمية البشرية والمواقع الدينية، التي يتكفل بها مجموعة من الشيوخ المعروفين لدى العام والخاص، والموثوق بعلمهم وصدقهم. [1]

المطلب الربع: دور المؤسسات الاصلاحية للبنات

أحدثت هذه المراكز بصفة رسمية بموجب الأمر الصادر في 1975 وهي تعتبر من أهم الوسائل العلاجية المتضمنة في التشريع الجزائري للانحراف، وذلك لما تحتويه من إمكانيات مادية وبشرية وما تؤديه من دور نفسي واجتماعي في حياة المراهق المنحرف . كما صدر سنة 1975 المرسوم رقم –75 115 الذي يتضمنه القانون الأساسي النموذجي لحماية الطفولة والمراهقة الذي يظم الحياة الداخلية لهذ ا المراكز وطريقة التسيير المالي والإداري والتربوي.

وقد اهتم المشروع بجعل هذه المراكز منتشرة على المستوى الوطني، وفي هذا الصدد فقد أنشأت الدو لة 34 مركزا عبر مختلف الولايات مراعية في ذلك الكثافة السكانية لكل ولاية والتوازن الجوهري.

ويمكن اعتبار سنوات السبعينيات بداية الاهتمام بالطفولة والمراهقة المنحرفة، حيث وضعت التشريعات الخاصة بهذه الفئة وكيفية تواجدها أو تنظيم حياتها داخل وخارج هذه المراكز، وعبر السنوات أدخلت تعديلات عديدة على هذه المراكز وكيفية تنظيمها ونشاطها وتحديدي أهدافها من خلال ما تكسبه للمراهق الداخل إليها وما هي المراحل التي يمر عليها لإعادة

[1] نفس المرجع، ص 16

تربيته، وقد نقلت هذه المراكز من وصاية إدارية إلى أخرى، ففي بداية الأمر وبعد الاستقلال كانت تشرف هذه المراكز وزارة الشباب والرياضة، لتتحول بعدها سنة 1984 إلى وصاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

وقد تطورت هذه المراكز تبعا لتطور العام الحاصل في البلاد وتعددت أنواعها وأهدافها وكذلك مراعاة المنحرف وسلوكه وفيما يلي أنواع هذه المراكز والأهداف التي ترمي إليها من خلال تواجدها ومحاولتها تهذيب سلوك المنحرف وتربيته.[1]

ومن أجل تجسيد سياسة اجتماعية تهتم بالأحداث المنحرفين سواء من حيث وقاية التربية واعادة التربية وكذا الدمج الاجتماعي وضعت الدولة الجزائرية وفق لأمر –64 75الذي يتضمن أحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة مؤسسات ومصالح عبر التراب الوطني لمتابعة الأحداث واستقبالهم وكذا التكلف بهم إذ تنص المادة الأولى من هذا الأمر بأن هذه المؤسسات هي عبارة عن تدابير مختلفة لأجل تأمين حماية الطفولة والمراهقة في حالة الانحراف، وتتمثل هذه المصالح والمؤسسات في مايلي:

1/– مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح:

توجد بكل ولاية مصلحة للملاحظة والتربية في الوسط المفتوح وقد تفتح فروع في الدوائر الكبرى ومن وظائف هذه المصلحة هي اهتمام والمتابعة للأحداث في الوسط الطبيعي (الأسرة، المدرسة) كما تهتم بمتابعة الأحداث الموضوعين تحت نظام الحرية المحروسة الخاصة بالأحداث ذوي الانحراف الخلقي والاندماج الاجتماعي.

2/– مراكز الحماية و إعادة التربية[2]:

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية: الأمر رقم 64.75 المؤرخ في 1975.09.26، المتضمن إحداث المؤسسات و المصالح المكلفة بحماية الطفولة ، ص 106

[2] بلعمرية زينب ، يوشلوخ هاجر: البيئة الاسرية و السلوك الانحرافي للحدث، رسالة ماستر تخصص علم الاجتماع التربوي، جيجل ، الجزائر، 2018،ص 156

وهي مؤسسات داخلية تقوم بإيواء الأحداث وسط مراكز مغلقة نسبيا وتعتبر هذه المؤسسات ضرورية في حالة وجود صعوبات للحدث في الوسط الطبيعي الأسري ونظرا لدرجة خطورة انحرافه .بوضع الحدث في هذه المؤسسات بأمر من قاضي الأحداث مع إمكانية متابعة التعليم أو التكوين المهني خارج المؤسسة العادية برعاية ومراقبة المربين والمختصين النفسانيين.

تتواجد هذه المؤسسات في كل الولايات ذات الكثافة السكانية المرتفعة، فهدفها هو:

1/-التكلف بالأحداث المنحرفة: لضمان إدماج اجتماعي للأحداث ووقايتهم من الاستمرار في السلوكيات الإنحرافية وضعت المؤسسات الاجتماعية المكلف بالأحداث برامج تربوية شاملة من طرف المربين والمختصين النفسانيين وتحت إشراف قضاة الأحداث تتضمن المحاور الآتية:

1-1/-الرعاية الصحية والنفسية: تتم بمجرد استقبال الحدث بخضوعه إلى فحص طبي شامل علما بأن أغلبيتهم يعانون مشاكل صحية نظرا للظروف التي عاشوها قبل إلحاقهم بالمراكز . كما تعمل المؤسسات على توفير شروط مادية صحية من التغذية، ملبس ومبيت وتشجيع الأحداث على ممارسة الرياضة لأن لها فوائد صحية ونفسية للحدث، وتتم الرعاية النفسية تحت إشراف المختص النفسي الذي يتابع كل حدث بطريقة فردية واجتماعية وتمتد هذه الرعاية إلى الأسرة في بعض الحالات.

1-2/-الرعاية التعليمية والمهنية: تنظم بالمركز برامج تعليمية داخلية بفتح أقسام على مستوى المركز وخارجه بالتنسيق مع المدارس المتواجدة في محيط كل مركز، والهدف من التعليم هو تمكين الحدث من متابعة دراسته التي انقطع عنها بسبب الصعوبات في وسطه الأسري والاجتماعي وفي حالة الأحداث الأميين فيقوم المركز بوضع برنامج لمحو الأمية يتناسب قدرات الأحداث.

ونظرا لأن أغلبية الأحداث ء هم في فشل واخفاق دراسي فيوضع برنامج للتكو ين المهني والتمهين عن طريق فتح ورشات على مستوى المركز وتسجيل الأحداث في مراكز التكوين والتمهين خارج المركز.

1-3/- الرعاية الاجتماعية والثقافية: يعتبر المركز هو مؤسسة أو أسرة اجتماعية تضمن للحدث تكيف ومعايشة المجتمع وثقافته، زيادة عن التربية الخلقية والسلوكية التي تمثل المحور الرئيسي للبرنامج التربوي تقدم للحدث تعاليم الدين والشريعة الإسلامية إذ يحي – خلال تواجده في المركز – كل للمناسبات والأعياد الدينية والوطنية.

ولا يتوفق البرنامج البيداغوجي نهاية المراكز للتكفل بالحدث داخل المراكز بل تهيئ الحدث للخروج من المركز وادماجه الاجتماعي و الاسري.

المطلب الخامس: دور المراكز العلاجية المختصة للبنات

تعتبر مراكز مخصصة لإستقبال و إيواء الأحداث الذين لم يبلغ سنهم 18سنة قصد إعادة تربيتهم و إدماجهم في الوسط الإجتماعي و الذين تعرضوا لإرتكاب أفعال إنحرافية و تسعى بدورها الى:

1 /-التأهيل الاجتماعي:

إن المبادئ الحديثة التي تقوم عليها فلسفة رعاية وتقويم الأحداث مبنية على الأسس التي نادت بها حركة الدفاع الاجتماعي الجديدة القائمة على ندبة فكرة العقوبة كجزاء بحق الحدث، بل ركزت على ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تبيين أسباب الانحراف وتحديد أفضل الوسائل الكفيلة برعاية الحدث وتقويمه عن المسار السيء والحاقه بالأسوياء.

ويرى البعض أن الانحراف هو سلوك حتمي يتبناه الحدث إذا ما تعرض لمؤاشرات محددة سواء كانت فيزيولوجية أم نفسية أم اجتماعية، وأنه بتظافرها وتفاعلها معا يتبين الحدث السلوك الانحرافي، أما آخرون يرون بوجود علاقة سببية في مجال انحراف الأحداث بين ما

يتعرض له هذا الحدث من مؤثرات وإرادته مع نمو وبين المظاهر السلوكية الانحرافية التي يتبناها بإرادته التي لا يولد بهاتامة، إنما تنمو الحدث.

وعليه فالتأهيل يهدف إلى تمكين الحدث المنحرف من استعادة قيامه بدوره الإيجابي في الأسرة والمجتمع، فيساهم المتخصص الاجتماعي بالتنسيق مع المجتمع في تنظيم خدمات التأهيل التي تقدم للأحداث ورسم سياسية المؤسسات التي تعمل مع الأحداث وتوعية أفراد المجتمع بطبيعة مشكلة انحراف الأحداث.[1]

ولا يقتصر مجال التأهيل الاجتماعي للحدث على الإجراءات التي تتخذ حياله داخل الدور الاجتماعية المتخصصة لذلك، فيمكن أن يتم التأهيل الاجتماعي للحدث في بيئته الطبيعية من خلال الاستعانة بالمراقبة الاجتماعية.

فمن الناحية الاجتماعية نجد أن المراقبة الاجتماعية نوع من العلاج الاجتماعي لأنها جهود تبذل لتعديل أوضاع مضادة للمجتمع تكيفا تقره الأوضاع والنظم، ويبدأ الحدث في الولاء للمجتمع، وهذه الخطوة أولى يعقبها لولاء قوانين المجتمع. والمراقبة الاجتماعية تمتد خدمتها أحيانا إلى أسرة الحدث فتعدل على إزالة كل أثر اجتماعي قد تركته الجريمة في البيئة.

ومن الناحية النفسية فإن شعور الحدث بأن المراقب الاجتماعي يهتم به ويستمع إليه، هذا يولد لديه الإحساس بالمؤازرة والأمن والاطمئنان النفسي، وهذا يقلل من الكبت، وما ينشأ عنه من انفعالات نفسية مختلفة، وبذلك يستطيع الحدث المنحرف أن يكسب الكثير من الصفات الطيبة متأثرا بالقدرة والإيجاد . ومن الناحية الاقتصادية يؤثر نظام المراقبة الاجتماعية الاعتماد والنفقات، فقد تبين أن تكاليف الإقامة داخل المؤسسة تعادل سبعة أمثال نفقات التأهيل عن طريق المراقبة الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى أن الحدث يعمل وينتج في البيئة

[1] صفاء عبد العظيم و اخرون : الخدمة الاجتماعية في مجال الفئات الخاصة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة، 1994،ص 315

الطبيعية ويجني ثمار هذا العمل الذي يعود عليه وعلى أسرته، كما يعود على صاحب العمل في ضرورة زيادة الإنتاج، ويعود على المجتمع الذي يضيف مزيدا إلى دخله القومي.[1]

2/- التأهيل المهني:

إن التأهيل المهني ميدان من ميادين الرعاية الاجتماعية المهنية، يهدف إلى تأهيل الحدث المنحرف لتكيفه مع مجتمعه بصورة طبيعية. فالتأهيل مجموعة من العمليات والأساليب التي يقصد بها ٍ تقويم الحدث عادة وا توجيهه نحو الحياة السوية.

ويعتبر التدريب المهني هو أحد الطرق الحديثة التي تستهدف بناء القوة البشرية، ويشمل جميع أنواع التدريب الدراسي والعملي، ويهدف إلى إعداد الفرد مهنيا لكي يتولى العمل الذي يتفق مع استعداداته، كما يعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

ولضمان نجاح برامج التأهيل المهني داخل المؤسسة لابد من استشارة اهتمام الحدث بالنسبة لأهمية تلك البرامج بالنسبة له، وذلك عن طريق ملاءمتها لميوله وقدراته ومستقبله المهني،كما يجب التأكيد من قبول الحدث لمحتويات برامج التدريب، وذلك من خلال معرفة مدى إتاحة هذه المحتويات الفرصة لكسب الحدث الخبرات المفيدة لتأهيله مهنيا، إلى جانب ذلك يجب إتاحة الفرصة للحدث للتفاعل مع جماعة التدريب يوته ئة الفرص المناسبة لقيام علاقات إنسانية بين مجموعة التدريب والحرص على التعاون مع الحدث، والعمل على تنمية شعوره بالانتماء لتلك الجماعة.[2]

[1] صفاء عبد العظيم:مرجع سابق، ص 315

[2] فوقية إبراهيم عجمي: العلاقة بين ممارسة العمل مع الجماعات في الخدمة الاجتماعية و الاستفادة من برامج التدريب المهني للمعوقين، رسالة دكتوراه، القاهرة، 1984،ص 250

الفصل الرابع :

الجانب الميداني

للدارسة

أولا: عرض و تحليل بيانات الفرضيات:

1/. عرض و تحليل بيانات الفرضية الفرعية الأولى:

جدول رقم (04): يبين طبيعة العلاقات الاسرية للفتاة القاصر.

العلاقات الاسرية للفتاة	طبيعة العلاقات	التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
علاقة الوالدين مع بعضهما	التعاون	1	%20	5	%100
	الصراع	3	%60		
	السيطرة	1	%20		
علاقة الفتاة مع الوالدين	سيئة	3	%60	5	%100
	حسنة	1	%20		
	جيدة	1	%20		
علاقة الفتاة مع الإخوة	سيئة	1	%20	5	%100
	حسنة	1	%20		
	جيدة	3	%60		

المرجع: من إعداد الباحث

يبين الجدول الموضح أعلاه لطبيعة العلاقة بين الوالدين حيث يتضح لنا أن أغلبية اجابات المبحوثات تمثل وجود علاقة صراع المقدرة بنسبة 60% و هذا راجع الى عدم التوافق الأسري و ضعف التماسك العاطفي بينهما مثل كثرة الشجارات و الخصومات ، و عدم وجود تفاهم قوي بينهما يشكل جو أسري مشحون بحيث تؤثر هذه الأخيرة على حياة الأبناء النفسية و الاجتماعية ، من جهة أخرى نفسر وجود الصراع بينهما كوجود اختلاف في المستوى الثقافي و التعليمي لكل منهما و ميول كل منهما عن الآخر مما يؤثر على طبيعة العلاقة بينهما .والتي تليها الاجابة بعلاقة السيطرة بنسبة 20% و هذا راجع الى ضعف شخصية أحدهما و كذا وجود تشدد أحدهما عن الآخر مما يؤدي الى انعدام الحرية في اتخاذ القرارت ، و التي تليها الاجابة ب أن هناك علاقة تعاون بينهما و التي قدرت كذلك بنسبة 20% بحيث تلعب هذه العلاقة دورا كبيرا في تكوين جو أسري متماسك و ذلك

على وجه التحديد في المشاركة الزوجية في كل ما يخص شؤون البيت من رعاية و متابعة و غيرها من الأمور.

كما يوضح الجدول طبيعة علاقة الفتاة بالوالدين حيث نجد أن النسبة الغالبة هي 60% و التي تؤكد أن طبيعة هذه العلاقة سيئة و هذا راجع الى الاساءة في المعاملة التي تعرضت اليها الفتاة و كذا الخلافات المتواصلة بينهم ، مما يؤدي الى تكوين شخصية ضعيفة سلبية تقودها الى انتهاج سلوكيات منحرفة ، أما نسبة 20% تؤكد أن طبيعة العلاقة بينهما جيدة و حسنة وهذا راجع الى حسن معاملة الوالدين للفتاة و مدى التفاهم و التوافق بينهما .

أما فيما يخص طبيعة العلاقة بين الفتاة و اخوتها نلاحظ أن أغلبية العلاقات بينهما كانت جيدة و هذا بنسبة 60% و نسبة 20% لكل من العلاقة الجيدة و السيئة و هذا راجع الى عدم وجود اضطراب بين الفتاة و اخوتها و أن علاقتهم قائمة على أساس الحب و المفاهمة ، الأمر الذي يبين أن الاخوة لا يؤثرون في سلوك الفتاة .

و من خلال ما تم عرضه يمكننا القول أن اضطراب علاقة الفتاة بوالديها و التوتر في علاقة الوالدين ببعضهما يؤثران على سلوك الفتاة القاصر .

جدول رقم (05): يبين طبيعة علاقة الوالدين (المناقشة و الشجار) مع بعضهما .

طبيعة المعاملة بين الوالدين	الإحتمالات			التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
المناقشة بين الوالدين	نادرا			2	%40	5	%100
	أحيانا			2	%40		
	أبدا			1	%20		
الشجار بين الوالدين واسبابه	لا			1	%20	5	%100
	نعم	سبب الشجار	بسببي انا	1	%20		
			أتفه الأسباب	2	%40		
			الظروف والعمل البعيد	1	%20		

المرجع: من إعداد الباحث

يبين الجدول الموضح أعلاه مستوي المناقشة و الشجار بين الوالدين فيتضح لنا من خلال القراءة للجدول ان آباء المبحوثات لا يتناقشون فيما بينهما وهذا من خلال إجابة المبحوثات بأحيانا و نادرا ما يتناقش الوالدين و قدرت هذه الاجابتين بنسبة40% ، بينما هناك من أجاب بدائما ما يتناقش الوالدين و قدرت بنسبة% 20 وهي نسبة قليلة مقارنة بالنسيتين السابقتين ،وبهذا قد تكون دليل على سوء توافق الوالدين الى حد ما وهذا راجع ربما الى اختلاف المستوى التعليمي لكل منهما ،و قد تعود الى إنشغال الاب طوال اليوم وإهماله للحياة الاسرية داخل المنزل.

كما يلاحظ أيضا في هذا الجدول أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بأن والديهم يتشاجرون معا و هو ما يعادل نسبة 80% مقابل إجابة مبحوثة بأن والديها لا يتشاجرون وتمثل نسبة 20% وهذا راجع لعدة أسباب واختلاف نظرة كل منهما للامور وتقديره لها ، وقد عادت أسباب الشجار حسب البيانات المجمعة الى الظروف و العمل البعيد للأب حيث قدرت بنسبة 20% ،بالإضافة الى الشجار بسبب الفتاة في حد ذاتها و قدرت هذه النسبة أيضا بـ

20 % في حين تمثلت نسبة الشجار على أتفه الاسباب في 40 % وهي أعلى نسبة مقارنة بالنسب الاخرى ، وبالتالي الشجار المتكرر و الدائم بين الوالدين وعدم المناقشة و التفاهم و غياب أسلوب الحوار داخل الاسرة يكون له أثر سلبي على نفسية الفتيات و الشعور بالقلق والرغبة في الخروج من ذلك البيت فتتجه الى الانحراف.

جدول رقم (06): يبين السلوك الإنحرافي للوالدين.

السلوك الإنحرافي للوالدين	الإحتمالات			التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
السلوك الإنحرافي للأم	لا			3	%60	5	%100
	نعم	طبيعة السلوك	تدخين	1	%20		
			غير أخلاقي	1	%20		
تعاطي الأب للمخدرات	لا			5	%100	5	%100
	نعم			0	%0		

المرجع: من إعداد الباحث

من خلال الجدول المبين أعلاه و الذي يوضح السلوك الانحرافي لكل من الأب و الأم حيث نلاحظ أن أغلبية الفتيات لا تمارس والدتهم سلوكا انحرافيا حيث قدرت هذه الاجابة بنسبة 60% في حين نجد نسبة 40% من الاجابة ب نعم و هذا راجع الى أن الأم تمارس سلوكا انحرافيا و المتمثل في كل من افعال لااخلاقية بنسبة 20% و التدخين بنسبة 20% و هذا حسب اجابات المبحوثات ، وهذا يدل على امكانية تعلم الفتاة سلوك انحرافي باعتبار أن الأم هي القدوة و تقليدها في كل أفعالها ، الأمر الذي ينتج عنه بيئة عائلية منحرفة يسودها

الخلق الفاسد ، في حين نجد أنه لا يوجد سلوك انحرافي للآباء و المتمثل في تعاطي المخدرات و هذا بنسبة 100% أي أن ليس بالضرورة يمارس الأب سلوكا انحرافيا لتكون الفتاة منحرفة .

جدول رقم (07): يبين علاقة أسلوب معاملة الوالدين بالعنف الممارس على الابناء.

أساليب الوالدين	الإحتمالات			التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
أسلوب معاملة الأبناء	تدليل			2	%40	5	%100
	متسلط			0	%0		
	متذبذب			3	%60		
	لا			2	%40	5	%100
ممارسة الوالدين العنف علي الفتاة	نعم	أنواع العنف الجسدي	الضرب	2	%40		
			الجرح	1	%20		
			بالحرق	1	%20		
		أنواع العنف اللفظي	السب و الشتم	4	%40		
			السخرية	0	%0		
			الاستهزاء	1	20%		
		أنواع العنف الرمزي	الحرمان	2	%40		
			التهديد	1	%20		
			الاهمال	1	%20		

المرجع: من إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح لنا العلاقة بين معاملة الوالدين وممارسة العنف على الأبناء ، حيث يظهر لنا من خلال البيانات الإحصائية ان إجابات ثلاثة من المبحوثات كانت متذبذبة بنسبة تقدر ب 60% والإجابة بتدليل من قبل مبحوثتان بنسبة 40%، أما بالنسبة عن ممارسة العنف فإن منهم ثلاثة مبحوثات يتعرضن للعنف بنسبة 60% ونسبة 40% من المبحوثات لا، مما يفسر علاقة بين أسلوب معاملة الأولياء والعنف حيث أن هناك علاقة بينهما في أن أسلوب المعاملة بالتدليل لا يتعرضن إلى العنف وهذا عكس

أسلوب الولدين المتذبذب الذي يعكس طريقة المعاملة وأنهم يتعرضن للعنف، اما بالنسبة لنوع العنف (جسدي ولفظي ورمزي) أي أن المبحوثات من خلال إجابتهم على نعم تعرضوا لمختلف أنواع العنف المذكورة، أما بالنسبة للعلاقة بين أسلوب معاملة الوالدين وممارسة العنف فإن له علاقة وطيدة بطبيعة الحال بأسلوب التدليل الذي يجب ان يكون لين خال من العنف بأنواعه (اللفظي، الجسدي، الرمزي)، حيث ان أسلوب المعاملة التي يتبناه الاولياء والذي يغلب عليه طابع الرفض والعنف والقسوة والعقاب سوى الجسدي أو اللفظي، فإنه أسلوب المعاملة متذبذب وغير مستقر وخاطئ تماما بعكس أسلوب التدليل الذي يخلو تماما من العنف بأنواعه والعلاقة هنا هي علاقة إيجابية بين أسلوب المعاملة والعنف على المبحوثين حيث أنهما مرتبطان ببعضهما البعض.

جدول رقم (08): يبين حرية قرار المبحوثات .

حرية أعمال الفتاة	الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
الحرية في إختيار القرار	نعم	4	%80	5	%100
	لا	1	%20		
رفض الوالدين لأعمال الفتاة	نعم	1	%20	5	%100
	لا	4	%80		
	الأمثلة	0	%0		

المرجع: من إعداد الباحث

. يلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة كبيرة من المبحوثات يتمتعون بحرية في إختيار قراراتهم حيث كانت نسبة الاجابات بنعم تتمثل في 80 % في حين قدرت نسبة الإجابة بلا أي عدم وجود الحرية في إختيار القرارات بـ20% ، وهذا ما يشجع على عصيان الأهل و

التمرد على سلطة الوالدين وأن عدم مشاركة الأبناء في قراراتهم ومراقبتهم يجعله يسرف في هذه الحرية قد يؤدي به للقيام ببعض السلوكيات الانحرافية الغير مقبولة اجتماعيا.

كما يوضح الجدول ايضا أن 20 %من أفراد العينة لا يسمح لهم بالقيام بالأعمال المفضلة لديهم ويتلقون الرفض التام من الوالدين وهذا دليل على اهتمام الاولياء بأبناهم على إختيار الاعمال ، و 80 % يقومون بالأعمال المفضلة لديهم دون تدخل أو رفض من الوالدين ،وهذا راجع الى عوامل اجتماعية و نفسية ،فقد يكون بسبب المشاكل التي تواجهها الاسرة فلا يجد الاولياء الوقت أو الظرف المناسب لمتابعة ومراقبة أبناءهم أو قد يرجع الى ثقتهم بأبناءهم وفي قدرتهم على اختيار الاعمال الصائبة و الهادفة اجتماعيا و اخلاقيا.

جدول رقم (09): يبين الرقابة الأبوية للمبحوثات.

الرعاية الوالدية	الإحتمالات		التكرار		النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
المراقبة	نعم	نوع الرقابة	دون إجابة	1	%20	5	%100
	لا			4	%80		
السؤال عن سبب التأخر	نعم			3	%60	5	%100
	لا			2	%40		

المرجع: من إعداد الباحث

يبين الجدول أعلاه أن أغلبية الفتيات لا تخضع الى رقابة والدية بحيث قدرت اجابتهم ب" لا " نسبة 80% و هذا نرجعه الى أن الآباء لا يفرضون قيودا على بناتهم وبالتالي وجود نوع من التسيب و الحرية المطلقة الأمر الذي يجعلهم لا يعرفون الصح من الخطأ مما يؤدي الى التصرف بانطلاق دون ضوابط كابحة فيسهل لهم الولوج في عالم الانحراف ، في حين نجد 20% من الاجابة ب "نعم " أي أن الوالدين يتتبعون خطوات أبناءهم و عدم تركهم يتصرفون بحرية ، في حين صرحت 60% من الفتيات أنه يتم سؤالهم عن سبب التأخر عند

الدخول الى المنزل و هذا نرجعه الى أن الآباء يفرضون عليهم نوعا من الضوابط ووجود المسؤولية اتجاههم و وجود نوع من التحاور بينهم والتوجيه الصحيح.

جدول رقم (10): يبين طبيعة الأشخاص الذين تشاركهم الفتاة أسرارها .

الأطراف التي تلجا اليها الفتاة	الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
الأطراف الملجئ إليها	الأب	0	%0	5	%100
	الأم	1	%20		
	الإخوة	0	%0		
	شخص آخر	1	%20		
	لا أحد	3	%60		
مشاركة الأسرار مع العائلة	نعم	1	%20	5	%100
	لا	4	%80		

المرجع: من إعداد الباحث

. يمثل الجدول الموضح أعلاه الاطراف التي تلجئ اليهم الفتاة عند حدوث لها مشكلة ،حيث نجد ان أكبر نسبة من الفتيات أجبن بلا أحد أي عدم لجوءها لأي شخص و قدرت هذه النسبة بـ60% ، في حين تمثلت نسبة الاجابة باللجوء الى الأم بـ20% و كانت نفس النسبة لاجابة فتاة بلجوءها لشخص آخر في حل مشكلتها وهذا راجع الى أن وجود اضطراب في العلاقات بين أفراد الاسرة (الاب، الام، الاخوة) و الفتاة وطبيعة السلوك المتبع من طرف الوالدين خاصة المتسلط يدفع بالفتاة للخوف من الاهل و بالتالي عدم لجوءها لهم، ويتضح من خلال الجدول أيضا أن الغالبية العظمى من المبحوثات لا يبحن لوالديهم بأسرارهن الخاصة حيث بلغت نسبتهن 80% وذلك مقابل نسبة ضعيفة قدرت بـ20% يبحن بأسرارهن لوالديهن ولا يخفين عنهم شيئا يتعلق بهن، و هذا راجع الى أنه يرون ان اخبار الآباء بأسرارهن أمر لا يعنيهم أو أن هناك أشياء يخجلن من ذكرها لوالديهم خوفا من تعرضهن للعقاب .

جدول رقم (11): يبين المعاملة الوالدية للفتيات في حالة ارتكاب الأخطاء.

المعاملة الوالدية للفتاة	الاجابات	التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
التهديد بالطرد	نعم	2	%40	5	%100
	لا	3	%60		
كيفية التصرف عند القيام بالأخطاء	بالنصح و الإرشاد	1	%20	5	%100
	بالتوبيخ	1	%20		
	بالضرب	2	%40		
	باللامبالاة	1	%20		

المرجع: من إعداد الباحث

يوضح الجدول أعلاه أن معظم الفتيات لم يتعرضن للتهديد بالطرد من المنزل و ذلك حسب اجابة المبحوثات التي قدرت بنسبة 60% حيث يتم ارجاع هذا التصرف الى أن الآباء لا يبالغون في الشدة أثناء تعاملهم مع الفتيات و يحافظون على استقلالية ابنائهم و يميلون الى استخدام طرق أخرى للتعامل مع أخطاء الفتيات ، في حين أكدت نسبة 40% من المبحوثات أنه لم يتم تهديدهم بالطرد من المنزل عند ارتكابهم لأخطاء و هذا راجع الى أن اعتماد الأباء للأساليب القسرية اكثر من اساليب الشرح و التفسير لتنظيم سلوك الفتاة دون مراعاة شخصية الفتاة ، الشيء الذي يؤدي بهم الى تكوين شخصية حب التمرد و الانتقام من الأسرة .

أما فيما يخص كيفية تعامل الأباء مع الفتيات عند ارتكابهم لأخطاء ، كانت النسبة الغالبة هي استعمال الأباء أسلوب الضرب و هذا بنسبة 40% حيث يرى الوالدين أنه الحل المناسب لتعديل سلوك الفتيات ، اضافة الى تعلق بعض الاباء بأساليب التربية التقليدية لذلك يرون أن المعاقبة بالضرب هو الحل الانسب مما يولد عند الفتيات الشعور بالحقد و الكراهية في انفسهم ، الأمر الذي يجعلهم في حالات كثيرة ينغمسون أكثر في الانحراف و الاجرام ، في حين نجد المعاملة " بالنصح و الارشاد " قدرت بنسبة 20% الذي يرجع الى أن الوالدين يعتمدون على التوجيه الصحيح للفتاة و مناقشتها عن أسباب وقوعها بالخطأ و

محاولة ايجاد حل مناسب ، أما المعاملة بالتوبيخ قدرت بنسبة 20% ، وكذلك المعاملة ب اللامبالاة بنسبة 20% و الذي نرجعه الى أن الوالدين يتعاملون بشكل مضطرب مع أخطاء الفتيات ، الامر الذي يجعلهم يعانون من أضرار نفسية و معنوية مما يدفع الى تكرار الخطأ

جدول رقم (12): يبين تفضيل إخوة المبحوثات ومدى إنتقاد الوالدين لهن.

الإنتقادات الوالدية	الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
تفضيل الإخوة	نعم	3	%60	5	%100
	لا	2	%40		
إنتقاد الوالدين	دائما	4	%80	5	%100
	أحيانا	0	%0		
	أبدا	1	%20		

المرجع: من إعداد الباحث

. يمثل الجدول الموضح أعلاه ما إذا كان الوالدين يفضلون إخوة المبحوثات عليهم ،ومن خلال البيانات المجمعة و الملاحظة في الجدول نجد أن أغلبية المبحوثات كانت إجاباتهم بنعم أي أن والديهم يفضلون إخوتهم عليهم ،وقدرت بنسبة 60% مقابل 20% من كانت إجاباتهم بلا ،وهذا راجع الى أن معظم الآباء يفضلون الأبناء الذكور على الإناث ظنا منهم أن الذكر يمكن أن يكون معيل للأسرة على عكس البنات و بالتالي تصبح الفتاة مهمشة داخل الأسرة وهذا ما يؤثر سلبا على ثقتها بنفسها ،و التفرقة بين الأبناء وتفضيل الإخوة يؤدي الى حدوث مشاكل بين الإخوة ومشاكل نفسية منها خاصة الغيرة.

كما يلاحظ في هذا الجدول أيضا أن أكثر نسبة من المبحوثات ينتقدون دائما من طرف أباءهم و ذلك بنسبة 80% مقابل 20% لا يلاقون ذلك و لا يتم إنتقادهم أبدا من طرف الوالدين ، و قد يعود ذلك الى عدم وثوق الآباء بأبناءهم و يرون بأنهم لا يزالوا صغارا و هم يخطئون في سلوكياتهم لذلك لا يمكن تركهم دون توجيه ، كما قد يعود الى تشدد الآباء في تعاملهم معهم.

جدول رقم (13): يبين حالات الانفصال عند أسر المبحوثات.

الحالة الإجتماعية للوالدين	الإحتمالات			التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
إنفصال الوالدين	لا			4	%80	5	%100
	نعم	تقيم مع	الأب	0	%0		
			الأم	1	%20		
			أقارب آخرين	0	%0		

يوضح الجدول أعلاه و من خلال النتائج المتحصل عليها أن النسبة الغالبة من الاجابات كانت ب "لا" حول انفصال الوالدين و قدرت ب 80% من اجابات المبحوثات حيث تلعب العلاقات بين الوالدين دورا كبير في تكوين الاستقرار النفسي و العاطفي بين الأبناء و مدى مشاركة بعضهم في جميع قرارتهم من متابعة و انفاق و غيرها من الأمور في حين هناك قدرت الاجابة ب نعم بنسبة 20% والتي تقيم مع الأم حيث نفسر الطلاق بأنه الحرمان من عطف و الحرمان من الرقابة و التوجيه و التعرض الى كافة التجارب القاسية و المؤلمة في حياتها ، الأمر الذي يشكل اضطراب كبير في حياتها.

جدول رقم (14): طريقة قضاء أوقات الفراغ للفتاة القاصر.

قضاء أوقات الفراغ	التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
مشاهدة التلفاز	0	%0	5	%100
اللعب مع الأصدقاء	0	%0		
استعمال الأنترنت	5	%100		

المرجع: من إعداد الباحث

يمثل الجدول أعلاه ومن خلال النتائج المتحصل عليها أن كل الفتيات يقضين اوقات الفراغ باستعمال الانترنت و هذا بنسبة 100% حيث يؤثر هذا على الفتيات من خلال تشتيت

انتباههم و تعطيلهن عن الدراسة ، كما لوسائل الاعلام دور في ترويج الكثير من الأفكار الغربية المخالفة لعادات و قيم الأسرة اضافة الى امكانية تواصل الفتيات القاصرات مع اشخاص غرباء منحرفين مما يؤدي الى اغواءهم و التأثير عليهم و العمل على تقليدهم في مختلف سلوكياتهم .

2/. عرض و تحليل بيانات الفرضية الفرعية الثانية:

جدول رقم (15): يبين وضعية مسكن المبحوثات .

وضعية المسكن	الإجابات					التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
عدد الغرف	واحدة					1	%20	5	%100
	غرفتين					2	%40		
	ثلاثة					0	%0		
	أربعة					0	%0		
	أخرى					2	%40		
نوع الغرف	خاصة					2	%40	5	%100
	مشتركة	لا				2	%40		
		الشعور بالقلق	نعم	سبب القلق	شجار	0	%0		
					كثرة الأفراد	0	%0		
					التدخل في الخصوصيات	1	%20		

المرجع: من إعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول أن نسبة 40%من أفراد العينة أجابت بأن عدد الغرف في المنزل لا تتجاوز غرفتين أي أنهم يقطنون في منزل أرضي أو شقة وهذه المساكن قد تتصف بالضيق وعدم ملائمتها للعيش فيها ، و 40% الأخرى تتكون مساكنهم من 5غرف أي يسكن أصحابها في فيلا أو منزل أرضي كبير ، في حين أجابت فتاة بإمتلاكهم لغرفة واحدة فقط فهي تقطن في منزل فوضوي ضيق، ومنه يمكن القول أن البيت الواسع أو الضيق له أثر على نفسية الفرد ،فإتساع البيت يسمح للفرد بإمتلاك حجرة خاصة يمارس فيها نشاطاته أما الضيق يفتقرون أفراده للراحة بداخله خاصة إذا كانوا كثيرين ،ومن خلال هذا يوضح الجدول ان نسبة 60%من أفراد العينة ليست لديهم غرف خاصة بها ،وهذا قد يعود الى المستوى الإقتصادي المتدني للأسرة من جهة و الى ضيق المنزل من جهة ثانية ، وهذا ما يدفع بالفتاة الى الشعور بالقلق من المنزل ، وقد قدرت نسبة الفتيات اللاتي يشعرن بالقلق بـ20% وهذا ما قد يدفع بدوره الفتاة الى قضاء معظم وقتها خارج المنزل لعدة اسباب منها كثرة الأفراد و الشجار مع الإخوة حيث أجابت فتاة أن سبب شعورها بالقلق هو التدخل في خصوصياتها وقدرت هذه الإجابة بنسبة 20% ، في حين سجلنا 40% من الفتيات أجبن بلا أي عدم شعورهم بالقلق في مشاركة الغرفة ، أما بالنسبة للذين كانت إجاباتهم بأن لديهم غرف خاصة قدرت نسبتهم بـ40% وهذا راجع الى إتساع البيت وإحتواءه على غرف تكفي جميع أفراد الأسرة.

جدول رقم (16):يبين طبيعة عمل أسر المبحوثات

الموارد المادية للاسرة	الإحتمالات			التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
عمل الأب	لا			1	%20	5	%100
	نعم	نوع العمل	أعمال حرة	1	%20		
			موظف	2	%40		
			تاجر	1	%20		
عمل الأم	لا			2	%40	5	%100
	نعم	نوع العمل	عاملة نظافة	1	%60		
			ماكثة بالبيت	2			
مورد آخر للاسرة	لا			4	%80	5	%100
	نعم	نوعه	عمل الإخوة	1	%20		
			تجارة خاصة	0	%0		
			عملك أنت	0	%0		

المرجع: من إعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول أن معظم أفراد العينة آباءهم يعملون وكانت نسبة الإجابة بنعم تقدر ب 80% إلا أن معظمهم لا يمارسون مهن سامية حيث أن 40% موظفون بسطاء أما النسبة المقدرة بـ20% يقومون بأعمال حرة ، كذلك نفس النسبة حصل عليها الآباء الذين يعملون في مجال التجارة ، أما نسبة الإجابة بلا وعدم عمل الأب قدرت بـ20% وهذا يؤثر على عدم قدرة تلبية الحاجات الأساسية للأبناء وهذا ما يؤدي بهم الى عدم الإكتفاء الذاتي و الاقتصادي و لجوءهم الى البحث عن طرق أخرى لكسب المال ، اما بالنسبة

للأمهات قدرت نسبة الذين يعملن بـ60%حيث نجد أن 20% منهم يمارسن أعمال بسيطة كعاملة نظافة و 20% موظفة في مؤسسة و 20% مديرة مؤسسة ، في حين قدرت نسبة الأمهات الذين لا يعملن بـ40% وقد يرجع ذلك الى تدني المستوى التعليمي و الثقافي للأمهات ، وقد وضح الجدول أيضا أن هناك مورد آخر للأسرة غير عمل الأب و الأم وكانت الإجابة بنعم تقدر بنسبة 20% فقط وكان هذا المورد لهذه الأسرة هو عمل إخوة المبحوثة ، في حين كانت معظم الإجابات بلا مقابل نسبة 80% أي لا يوجد مورد آخر لأسر المبحوثين .وبهذا يمكن القول أن التعاون بين أفراد الأسرة يؤدي الى تحسين المستوى المعيشي لهم وتلبية طلبات كل الأفراد ولذلك أهمية لدى الفتيات وتأثير كبير حيث سيشعرن براحة نفسية عندما يجدن أن حاجاتهن توفرت و هذا ما يجعل صلتهم بأسرهم حسنة ويشعرن بالأمان مع أفرادها ، أما اذا عجزت الأسرة على تلبية الحاجات الأساسية للأبناء هذا يدفع بهم الى البحث عن طرق أخرى لتوفير حاجاتهم و متطلباتهم حتى عن طريق الولوج عالم الإنحراف .

جدول رقم (17):يبين المصروف اليومي للمبحوثات وفيما يتم إستخدامه.

مصروف الفتاة واستخداماته	الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
المصروف اليومي	نعم	3	%60	5	%100
	لا	2	%40		
إستخداماتها بالمال	شراء ملابس	1	%20	5	%100
	شراء سجائر	1	%20		
	شراء مخدرات	3	%60		

المرجع: من إعداد الباحث

يوضح الجدول أن الأغلبية العظمى من أفراد العينة يحصلون على المصروف بشكل يومي وقد قدرت نسبة الإجابة بنعم بـ60% مقابل بـ40% من المبحوثات كانت إجاباتهم بلا ولا يتحصلون على المصروف يوميا وقد يرجع ذلك الى عدم كفاية الدخل الشهري للأسرة وكثرة عدد أفرادها وحاجاتهم المختلفة ،ويمكن القول أن مجرد منح المصروف اليومي للفتيات

لا يعبر عن كفايته في إشباع حاجاتهم فقد يكون في نظرهم غير كاف هذا و خاصة لكثرة إستخداماتهم للمال في شراء لوازمهم الخاصة حيث أوضح الجدول أن أكثر نسبة من المبحوثات كانت إستخداماتها بالمال في شراء المخدرات وقدرت هذه النسبة بـ60% وهذا راجع الى إدمان الفتاة على المخدرات وصعوبة الإستغناء عنها وبالتالي المال القليل لا يكفي لسد حاجاتها بينما مثلت نسبة إستخدام المال في شراء السجائر 20% ،مقابل شراء الملابس و المستلزمات الخاصة قدرت بـ20% أيضا.

جدول رقم (18):يبين الدخل الشهري للأسرة والشعور إتجاهه.

الوضعية المادية للاسرة	الإحتمالات			التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
الدخل الشهري	ضعيف			1	%20	5	%100
	متوسط			1	%20		
	جيد			2	%40'		
	جيد جدا			1	%20		
إكتفاءه	نعم			2	%40	5	%100
	لا	كيفية الحصول على المال	أخذه دون علم الاهل	0	%0		
			الإقتراض من الاصدقاء	0	%0		
			الخروج مع غريب	0	%0		
			بيع الممنوعات	3	%60		
الشعور نحو الوضع المادي	الإحباط			0	%0	5	%100
	التهميش			0	%0		
	السخط والتذمر			1	%20		
	اللامبالاة			4	%80		

المرجع: من إعداد الباحث

يمثل الجدول أعلاه الدخل الشهري للأسرة حيث نجد أن نسبة 40% أجابوا بأن الدخل الشهري جيد في حين نسبة 20% كان دخلهم ضعيف و هي نفس النسبة للدخل المتوسط و الجيد جدا ،و بالنسبة لإكتفاءهم إتضح أن نسبة 40% من المبحوثات صرحت بأن الدخل الشهري يكفيهم في تلبية حاجيات الأسرة وقد يعود ذلك الى طبيعة العمل الذي يمارسه الأهل ، ولذلك أهمية لدى الفتاة وتأثير كبير حيث أنها ستشعر براحة نفسية كبيرة عندما تجد حاجاتها متوفرة ،مقابل 60% من المبحوثين صرحوا بأن الدخل الشهري لا يكفيهم في تلبية حاجاتهم ،وهذا ما يدل على ان بعض الفتيات يلجئن الى طرق أخرى للحصول على المال وحسب ماهو موضح في الجدول نجد نسبة 60% من المبحوثين يلجئن لبيع الممنوعات للحصول على المال ولتوفير حاجاتها ،وكان شعور أغلبية المبحوثات نحو هذا الوضع المادي لأسرهم باللامبالاة وقدرت بـ80% في حين أجابت فتاة بأن هذا الوضع يشعرها بالسخط و التذمر. وبالتالي إن نقص وعدم كفاية الدخل الشهري لتلبية حاجات أفراد الأسرة قد يدفع بهم الى القيام ببعض العادات السيئة كالسرقة و بيع الممنوعات وذلك ظنا منهم إمكانية تلبية طلباتهم.

3/. عرض و تحليل بيانات الفرضية الفرعية الثالثة:

جدول رقم (19): يبين نوع الجنح المرتكبة واحساسهم عند الدخول الى المركز.

وضعية الفتاة داخل المركز	الإحتمالات			التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
دخول المؤسسة لأول مرة	نعم			1	%20	5	%100
	لا			4	%80		
نوع الجنحة	سرقة			1	%20	5	%100
	غير أخلاقية			1	%20		
	تعاطي مخدرات			1	%20		
	هروب			2	%40		
الإحساس عند الدخول	خوف			1	%20	5	%100
	خجل			0	%0		
	فقدان الثقة بالنفس			1	%20		
	اللامبالاة			3	%60		
التعود على المركز	لا			0	%0	5	%100
	نعم	الشعور بالندم	نعم	2	%40		
			لا	3	%60		

المرجع: من إعداد الباحث

يوضح الجدول اعلاه و من خلال النتائج المتحصل عليها أن أغلبية الفتيات تكرر دخولهن الى المركز بحيث قدر هذا بنسبة 80% في حين قدرت نسبة الفتيات اللاتي لم يسبق لهن الدخول الى المركز ب 20% و هذا راجع الى أن هناك صعوبة في علاج الأفكار الانحرافية لدى الفتيات القاصرات من قبل المركز اضافة الى أن الأسرة لم تتخذ

الارشادات و التوجيهات التي قدمها لها الأخصائي الاجتماعي لتغيير طريقة تعاملها مع الفتيات وبالتالي عدم تأدية الأسرة الدور الوقائي اتجاههم ، مما أدى بهم الى العود للسلوك الانحرافي ، أما فيما يتعلق بنوع الجنحة المرتكبة من طرف الفتيات القاصرات من خلال اجابة المبحوثات أن نسبة 20% تمثل جنحة السرقة و الذي نفسره بأن الفتاة لجأت الى السرقة نتيجة انخفاض المستوى المادي للأسرة أو عدم حصولها على مصروف و بالتالي عدم على تلبية حاجاتها ، الأمر الذي يجعلها ترتكب سلوك انحرافي للحصول على المال ،

اما فيما يخص ارتكاب الفتاة لأفعال لا اخلاقية قدرت كذلك ب 20% ، الذي نفسره ان الفتاة تواجه حرمان عاطفي من قبل أسرتها ،اما بالنسبة لتعاطي الفتاة للمخدرات قدرت اجابة المبحوثات بنسبة 20% فغياب الرقابة الوالدية و ولاضطراب في العلاقات بين افراد الاسرة و سوء التفاهم الحاصل بين الوالدين و الصراعات المتواصلة يولد عند الفتيات الشعور بالاحباط و القلق الامر الذي يؤدي بهم الدخول الى عالم المخدرات في حين أن اغلبية الفتيات كان سلوكهم الانحرافي هو الهروب الذي قدر بنسبة 40% و هذا راجع الى الاساءة التي تعرضن اليها من طرف والديهم بما فيها الاساءة اللفظية و الجسدية اضافة الى وجود جو أسري مضطرب يولد عندهم الشعور بالضيق و الاحباط ، الشيء االذي يؤدي بهم الى عدم التحمل و بالتالي الهروب .

أما فيما يخص احساس الفتيات عند دخولهم الى المركز أن أغلبية الفتيات كان احساسهم ب " اللامبالاة" و التي قدرت بنسبة 60% و هذا يدل على أن الظروف الصعبة التي عاشتها و الاساءة التي تعرضت اليها جعلتها تنتقم من نفسها و من اسرتها وبالتالي عدم شعورها بالندم اتجاه السلوك الانحرافي الذي ارتكبته ، الشيء الذي بجعلها أكثر عرضة للعود ، في حين نجد كل من الاحساس بالخوف و فقدان الثقة بالنفس بنسبة 20% و الذي يرجع الى أن الفتاة لم تكن راضية على السلوك الانحرافي الذي ارتكبته حيث انه يوجد امكانية معالجتها من الافكار الانحرافية و بالتالي تنخفض احتمالية ارتكابها سلوك انحرافي مرة أخرى ، في حين قدرت نسبة الفتيات اللاتي تعودن على الاقامة داخل المركز

ب 100% و ذلك حسب اجابة المبحوثات ب "نعم" ، وهذا راجع الى تعودهن على البرامج و الأنشطة المقدمة من طرف المركز وتعودهم على طبيعة التعامل معهم من قبل الأخصائي الاجتماعي و النفساني و المربيات و الأخرون ، اضافة الى توفير المؤسسة جو ملائم للفتيات يسوده الأمان و كذا قابلية المركز على تلبية حاجيات المقيمات . في حين نجد أن اغلبية الفتيات لم يشعرن بالندم عند الدخول الى المركز و ذلك حسب اجابة المبحوثات ب "لا" و التي قدرت بنسبة60% الذي نفسره بصعوبة التعامل مع هذه الفئة الحساسة و صعوبة معالجة افكارهم الانحرافية وكذلك صعوبة اعادة ادماجهم في الاسرة و المجتمع ، هذا لما واجهوه من مشاكل نفسية و اسرية .

جدول رقم(20): يبين معاملة المبحوثات داخل المركز و علاقتهن بالمربيات.

نوع المعاملة داخل المركز	الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوبة
المعاملة بالمركز	بصرامة	0	%0	5	%100
	اللين	0	%0		
	النصح و الإرشاد	5	%100		
العلاقة مع المربيات	سيئة	0	%0	5	%100
	حسنة	2	%40		
	جيدة	3	%60		

المرجع: من إعداد الباحث

يوضح الجدول أعلاه أن معاملة الفتيات داخل المركز تكون بالنصح و الارشاد بحيث قدرت هذه الاجابة بنسبة 100% حيث تعتبر هذه المعاملة فعالة لتصحيح السلوك الانحرافي للفتاة و اصلاحها ، بما يتضمنه من ضوابط حازمة كفيلة بتوجيههم نحو المحافظة على النظام و الانضباط داخل المركز مما يؤدي الى تسهيل عملية اعادة الادماج .

أما فيما بالنسبة للنتائج المتعلقة بعلاقة الفتيات مع المربيات أن النسبة الغالبة هي أن علاقتهم جيدة حيث مثلت نسبة 60% في حين أن هناك فتيات علاقتهم حسنة مع المربيات

و هذا بنسبة 40% و هذا راجع الى الدور الفعال الذي تقوم به المربيات من مساندتهن و مرافقتهن للورشات و السهر على عدم حدوث مشاكل بينهم .

جدول رقم (21):يبين برامج إعادة الإدماج للمبحوثات داخل المركز.

برامج إعادة إدماج الفتاة	الإحتمالات		التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
نوع البرامج و الرأي إتجاهها	أنشطة تربوية		2	%40	5	%100
	أنشطة بيداغوجية		1	%20		
	أنشطة رياضية		1	%20		
	أنشطة ثقافية		1	%20		
	الرأي إتجاهها	سيئة	0	%0	5	%100
		حسنة	1	%20		
		جيدة	4	%80		
نوع التكوين	إعلام آلي		2	%40	5	%100
	طبخ		0	%0		
	حلاقة		2	%40		
	خباطة		1	%20		
تقديمها بصفة يومية	نعم		3	%60	5	%100
	لا		2	%40		

المرجع: من إعداد الباحث

يوضح الجدول أعلاه نوع كل من البرامج و التكوين المقدمة داخل المراكز ، حيث تظهر إجابات المبحوثات تتغير من مبحوثة إلى آخر وهذا راجع إلى أذواقهم وثقافاتهم المختلفة، فمنهم من إتجه للإجابة أنه محب للأنشطة الثقافية بنسبة 40% وهي الاعلى مقارنة بالإجابات الأخرى المقدرة بنسبة 20 % لمختلف الأنشطة أي كل حسب المحتوى الذي يرغبون متابعته أما بالنسبة لرأيهم في طبيعة الأنشطة فقط أجمع أربعة من المبحوثات عن الإجابة بجيدة وهذا بنسبة 80% مقابل إجابة واحدة بأنها حسنة أما بالنسبة لنوع التكوين فإن

المبحوثات يحبذون الإعلام الآلي والحلاقة بنسبة 40% أكثر من أنواع التكوين الأخرى ربما لنظرتهم إليها كحرفة قابلة للإمتهان في المستقبل وهناك عدة مجالات تمكنهم من العمل من خلال التكوين عبر الإعلام الآلي الذي هو مطلوب في كل المجالات، أما فيما يخص أوقات تقديم الأنشطة فمنهم من أجاب بشكل يومي وهذا من قبل ثلاثة مبحوثات حيث قدرت بنسبة 60%،و 40%منهم من أجاب بأنها لا تقدم يوميا وهذا حسب طبيعة البرامج، أما بالنسبة لنوع البرامج التي تقدم بالمركز فهي تتصف بالتنوع من خلال أنشطتها وهي مضبوطة كما المؤسسات الأخرى العادية يعني هم حريصين لتكوين الأشخاص في تعليمهم الجيد من خلال أنشطة وبرامج منها التي تقدم يوميا وهذا يعكس بالإيجاب على المبحوثات و يجعلهم يواكبون دراستهم ويستطعون بداية ومزاولة حياتهم مرة أخرى بعد الخروج من المركز

جدول رقم (22): يبين عدد جلسات الأخصائي النفساني مع المبحوثات.

الجلسات العلاجية بالمركز	الإحتمالات			التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
المقابلة مع الاخصائي النفساني	لا			0	%0	5	%100
	نعم	طبيعة المقابلة	طلب منك	4	%80		
			فرض من الإدارة	1	%20		
عدد المقابلات	كل يوم			0	%0	5	%100
	مرتين في الأسبوع			0	%0		
	مرة في الأسبوع			4	%80		
	أحيانا			1	%20		

المرجع: من إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل مقابلة المقيمات للأخصائي النفساني و عدد هذه المقابلات يتضح لنا من خلال إجابة المبحوثين أنهم أجمعوا جميعا على الإجابة بنعم أي

يقابلون الأخصائي النفساني بنسبة 100% وأما بالنسبة لطبيعة المقابلة فقد توجهوا للإجابة بأنها تكون بطلب منهم وهذا بنسبة 80% وواحدة فقط أجابت بأنها فرضت عليها المقابلة من قبل الإدارة وتتم هذه المقابلة مرة في الأسبوع وهذا حسب إجابة المبحوثين وقدرت هذه الإجابة بـ80%، وبالتالي فإن الأخصائي النفساني الذي يقابلهم له دور كبير والذي يتمثل في المساعدة النفسية لا سيما الإرشاد والنصائح ،المرافقة النفسية تتم من خلال الفحص النفسي ثم فترة العلاج النفسي التي تكون من خلال الارشاد والاسترخاء والتحفيز والاستناد على الدين وغيره من أساليب العلاج النفسي.

جدول رقم (23) : يبين دور الأخصائي النفساني في معالجة المبحوثات

المواضيع المعالجة بالمركز	الإحتمالات		التكرار		النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
المواضيع المعالجة مع الأخصائي النفساني	بناء علاقات مع الأخرين		1		%20	5	%100
	ضبط الذات		2		%40		
	كيفية التخلص من الأفكار السلبية		2		%40		
صعوبة طرح الأسئلة	نعم	لماذا	4	دون إجابة	%80	5	%100
	لا		1		%20		
الشعور عند المقابلة	أشعر براحة و توازن نفسي		3		%60	5	%100
	أشعر بأنه يضغط علي		0		%0		
	لا أبوح له بأسراري		1		%20		
	لا أرغب بهذه المقابلة		1		%20		

المرجع: من إعداد الباحث

يمثل الجدول المواضيع المعالجة مع الأخصائي النفساني للمقيمات و شعورهم عند هذه المقابلة حيث تظهر إجابات المبحوثات عن المواضيع التي يطرحونها حيث تتجه كل مبحوثة للإجابة عن ما تريده وما تحتاجه كذلك فمنهم مبحوثات أجابوا عن المواضيع عن كيفية التخلص من الأفكار السلبية قدرت بنسبة 40% و هي نفس النسبة لإجابة اثنتين عن ضبط الذات وواحدة عن بناء علاقات مع الآخرين وقدرت هذه الإجابة بنسبة 20% وهنا نجد أن المبحوثات أصبحت لديهم عقد نفسية في كون أنها تشكلت لهم صعوبة في التعامل مع الغير وأن هناك أفكار سلبية تتخلل أدمغتهم وأنهم يجدون صعوبة في ضبط أنفسهم، وبالتالي فإن المبحوثات يحبون طبيعة المواضيع ويتفاعلون معها أما بالنسبة عن صعوبة طرح المشاكل النفسية فإنهم أجابوا بنعم بنسبة قدرت بـ80% وهذا يدل على أنهم يجدون صعوبة في التواصل مع الأخصائي النفسي وبالتالي يشكل لهم صعوبة في طرح مشاكلهم، بالنسبة لنوع الشعور الذي يتخلل المقيمات عند المقابلة فهو يتمثل في أن معظمهم يشعر براحة نفسية أثناء المقابلة وكانت هذه تمثل نسبة 60% وأخرى تشعر بأنه يضغط عليها وأخرى لا تريد البوح بأسرارها وبالتالي فإن شخصيات المقيمات تختلف من واحدة إلى أخرى إلا أنهم أجمعوا على أن المقابلة جد مفيدة بالنسبة إليهم وأنهم يرتاحون لذلك ويشعرون بالراحة ويحاولون تخطي ذلك من خلال أنهم يريدون تنمية ذواتهم والتخلص من الأفكار السلبية وبالتالي إن المقابلات النفسية للأخصائي النفسي مع المقيمات يؤثر إيجابا على حالتهم النفسية ويقدمهم أكثر وتجعلهم يتحسنون أكثر.

جدول رقم (24): يبين طبيعة علاقة المبحوثات بالأخصائي الاجتماعي .

علاقة الفتاة بالأخصائي الإجتماعي	الإحتمالات			التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
مقابلة الأخصائي الإجتماعي	لا			1	%20	5	%100
	نعم	طبيعة العلاقة معه	سيئة	1	%20		
			حسنة	2	%40		
			جيدة	1	%20		
الشعور تجاه أسئلته	تثير الغضب			0	%0	5	%100
	تمس بخصوصيتك			0	%0		
	جيدة			0	%0		
	عادية			5	%100		

المرجع: من إعداد الباحث

يمثل هذا الجدول طبيعة علاقة المقيمات مع الأخصائي الاجتماعي و الشعور تجاه أسئلته حيث اتجهت المبحوثات للإجابة بنعم وأنهم يقابلون الأخصائي الإجتماعي بنسبة 80% مقابل 20% كانت الإجابة بلا ،أما طبيعة العلاقة مع الأخصائي نجد 40% كانت إجابتهم بحسنة وأنها تعتبر عادية بالنسبة لهم وهذا راجع للأسلوب الذي يعتمده الأخصائي مع المقيمات الذي يجعلهم يرتاحون بالمقابلة والتي تجعلها تتجه اتجاها إيجابيا وتحقق نتائج فعالة بعد الانتهاء منها حيث أن طبيعة مواضيع المقابلة التي تشغل اهتمامهم بالمركز الأول وتقوم بإصلاح علاجي تقويمي احترافي عن طريق برامج مدروسة علمياً، وجادة ومناسبة للإصلاح وللتأهيل داخل المركز لاعتماد على منهج الفردية في العلاج والإصلاح والتأهيل والمتابعة الفعلية لكل حالة وكذا المساعدة على حل مخاوف الجميع من خلال المراقبة، وتعليمهم كيفية التعامل مع المشاكل. تعليمهم مهارات وسلوكيات جديدة من خلال الأنشطة المقدمة لهم مساعدتهم على التعبير عن مشاعرهم وأفكارهم دون أي حواجز أو تردد، وأيضا والأهم أن الأخصائي يسعى إلى التأثير فيهم إيجابيا.

جدول رقم (25): يبين تواصل المبحوثات بأسرهم و الأخصائيين داخل المركز.

الإدماج الأسري للفتيات	الإحتمالات			التكرار	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
التولصل مع الأسرة	لا			0	%0	5	%100
	نعم	طرق الإتصال	الأخصائي الإجتماعي	4	%80		
			زيارة الأهل	1	%20		
الأطراف الملجئ اليها في المركز	الاخصائي الإجتماعي			0	%0	5	%100
	الأخصائي النفساني			3	%60		
	المربيات			1	%20		
	ضابط المركز			1	%20		
مرافقة الأخصائي عند المشاكل الاسرية	نعم			4	%80	5	%100
	لا			1	%20		

المرجع: من إعداد الباحث

من خلال الجدول نلاحظ أن كل المبحوثات تتواصل مع أسرتها عند تواجدهن بالمركز و هذا حسب الاجابة ب "نعم" التي قدرت بنسبة100% ، أما بالنسبة لطرق الاتصال نلاحظ بنسبة 80% أن الاخصائي الاجتماعي هو الواصل بينهما ، في حين تواجد نسبة 20% من الفتاة التي يزورها اهلها و هذا راجع الى ضرورة التواصل بين الفتاة و اهلها الذي يؤدي الى عدم شعورها بالوحدة أو فقدان الثقة بالنفس ، وبهذا التواصل يتم تحسين علاقة المقيمة بأهلها و بالتالي تسهيل الخدمة العلاجية و بالأخص عملية اعادة الادماج الأسري . في حين أغلبية صرحت المبحوثات أنها في حالة حدوث مشكلة تلجأ الى الأخصائي النفساني و هذا بنسبة 60% و هذا نفسره بوجود التفاعل و الاحتكاك بين الأخصائي النفساني و

الحدث و هذا من خلال ما يقدمه من نصائح و ارشادات و توجيهات للفتاة لتتجاوز المشكلة التي واجهتها ، في حين وجود نسبة 20% من المبحوثات اللاتي تلجأن الى كل من المربيات و ضابط المركز و الذي يرجع الى الدور الفعال الذي يلعبه كل منهما في مساعدة الفتاة لحل مشاكلها .

أما فيما يتعلق بمرافقة الأخصائي الاجتماعي للفتاة عند حدوث مشكلة مع أسرتها فالاجابة الغالبة كانت ب "نعم" و التي بلغت نسبة 80% و ذلك حسب اجابة المبحوثات و هذا راجع الى الدور الذي يقوم به الأخصائي الاجتماعي لتسطير برنامج علاجي لمساعدة الفتيات على حل مشاكلهم الأسرية و تقديم كافة التوجيهات لأسرة الفتاة ،الأمر الذي يخلص الفتاة من ضغط العوامل الأسرية التي كانت سببا في انحرافهم ، و من ثم اعادة ادماجها الى أسرتها بصورة مقبولة ، في حين هناك نسبة 20% من الاجابة ب "لا" ، و الذي نفسره بالبعد القائم بين أسرة المقيمة و المركز .

ثانيا: مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات :

بعد تحليل البيانات و تفسيرها ، جاءت النتائج المعلقة بالدراسة تبعا لتأكيد صدقها أو عدمه:

1/ مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الأولى :

تبني الباحث الفرضية الفرعية الاولي التي تنص علي ما يلى:" تؤدي التنشئة الأسرية الخاطئة إلى إنحراف الفتيات القاصرات" كما تم اعتماد ثلاثة مؤشرات لاختبارها تتمثل فيما يلي :

*- لإنحراف الوالدين انعكاسات وآثار سلبية على تربية وجنوح الفتيات .

*- بعتبر العنف الأسري عاملا مباشرا لهروب وتشرد الفتيات القاصرات.

*. يؤدي التفكك الأسري و الخلافات الزوجية الى تمرد الأبناء عن المعايير الإجتماعية.

– لقد أكدت أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن طبيعة العلاقة الموجودة بين الوالدين هي علاقة صراع و هذا ما صرحت به 60% من المبحوثات ، وصرحت بنسبة 20% أن طبيعة العلاقة هي سيطرة أحدهما على الأخر(من خلال الجدول 04) الذي يرجع الى أن المناقشة بين الوالدين تتم بشكل متقطع (أحيانا) و هذا من خلال ما صرحت به 40% من المبحوثات و بنسبة40% نادرة مناقشتهم ، وبنسبة 20% منعدمة ، بالاضافة الى الشجارات و الخصومات الحاصلة بين الوالدين و هذا ما صرحت به 80% من المبحوثات (من خلال نتائج الجدول 05) مما قد يؤدي الى انفصال الوالدين و تلاشي العلاقة بينهم و هذا حسب ما صرحت به المبحوثات من خلال نتائج الجدول (13) فعندما يكون هناك ضعف في التماسك العاطفي بين الوالدين ووجود توتر في علاقتهما تؤدي حتما الى المشاكل الأسرية و بالتالي يتشكل جو مشحون و مضطرب الذي ينعكس سلبا على شخصية الفتيات .

– في حين أن هناك 60% من المبحوثات علاقتهم سيئة مع والديهم (الجدول 04) و هذا راجع الى الانتقادات الدائمة التي يوجهها الآباء عليهم ، حيث قدرت نسبة هذه المعاملة ب 80% و هذا من خلال ما صرحت به الفتيات ، بالاضافة الى أنه عندما يفضل الوالدين اخوتها عليها حتما ستسوء العلاقة بينهم و هذا ما صرحت به 40% من المبحوثات (نتائج الجدول 12) فعندما تكون هناك علاقة سيئة بين الفتاة و والديها و كذا عدم التوافق بينهم سيؤثر على توجههما و تتشكل لدى الفتاة شخصية سلبية تقودها الى انتهاج سلوكيات منحرفة .

- كما تبين من خلال نتائج الجدول (06) أن الأم تمارس سلوكا انحرافيا بنسبة 40% منها التدخين و الأفعال اللاأخلاقية ، مما يترتب عنه تشكيل بيئة أسرية منحرفة ، بحيث يصبح الانحراف و الخلق الفاسد أمرا عاديا و هذا ما يدفع بالفتاة الى التأثر بوالدتها كونها القدوة لها .

- كذلك بينت الدراسة الميدانية أن الوالدين يتبعون أساليب التنشئة الأسرية الخاطئة بما فيها الأسلوب المتذبذب بنسبة 60% و أسلوب التدليل بنسبة 40% ، وهذا ما تم التصريح به من قبل المبحوثات ، في حين أن هناك 80% من المبحوثات يمارسون عليهم العنف بكل أنواعه منه العنف اللفظي و الجسدي و الرمزي ،و الذي يؤدي الى تكوين الأبناء بالسلب (الجدول 07) ، و كذلك في حالة ارتكاب الفتيات أخطاء تكون ردة فعل والديها عليها بالضرب و هذا ما صرحت 40% من المبحوثات ، في حين أن هناك 40% من الفتيات اللاتي تعرضن الى التهديد بالطرد من المنزل من طرف والدها (الجدول 11) و هذا ما يؤدي الى تشكيل شخصية ضعيفة لدى الفتاة أو شخصية متمردة تنتهز الفرصة كي تثور على هذه المعاملة و كذلك بينت 80% من المبحوثات أن لها الحرية في اختيار قراراتها و بنسبة 80% منهن من يرفض والديها القيام بأعمال تحبها (الجدول 08) ، في أن هناك مبحوثات لا تخضع الى رقابة من طرف والديها مما يشكل نوع من التسيب لديهن فتصبح الفتاة تتصرف دون ضوابط حازمة أما بنسبة40% لا يتم سؤالهم عن سبب التأخر عند الدخول الى المنزل (الجدول 09) بحيث أن هناك 100% من المبحوثات اللاتي يقضين أوقات فراغهم باستعمال الانترنت و هذا دون أي رقابة بحيث أن الانترنت تشتتهم عن الدراسة و تقوم بترويج الأفكار الغربية المخالفة للقيم و عادات الأسرة مما يسهل عليهم ارتكاب السلوكيات المنحرفة (الجدول14) .

فمن خلال ما تعرضت اليه الفتاة من معاملة والدية سيئة ، فانها لا تلجئ لأحد عندما تواجهها مشكلة ما ، و هذا صرحت به 60% من المبحوثات ، في حين صرحت 20% من المبحوثات أنها تلجئ الى شخص آخر ، أما فيما يخص مشاركة الفتاة أسرارها فان 80% من المبحوثات لا تشارك اسرارها مع عائلتها ، مما يشعر الفتيات بالوحدة و النقصان و بالتالي تتراكم عليها الضغوطات و الاحساس بالاحباط مما يسهل عليها ارتكاب سلوك منحرف كانتقاما لنفسها (الجدول10) .

لقد اكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية ان (التنشئة الأسرية الخاطئة تؤدي الى انحراف الفتيات القاصرات) وهذا ما أسسه الباحث وانطلق منه كفرضية فرعية أولى لهذه الدراسة، مما يثبت صدق هذه الفرضية وتحقيقها.

2/ مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الثانية :

تبني الباحث الفرضية الفرعية الثانية التي تنص علي ما يلى:" يعتبر المستوى الإقتصادي المتدني عاملا مباشرا في إنحراف الفتيات القاصرات" كما تم اعتماد ثلاثة مؤشرات لاختبارها تتمثل فيما يلي :

*- يدفع الحرمان المادي للفتيات القاصرات الى البحث عن بدائل غير مشروعة .

*- ان عدم القدرة على اشباع الحاجات الضرورية يدفع بالفتيات القاصرات الى احتراف جرائم السرقة.

*- يولد الفقر الاسري شعورا بالإحباط والتهيش لدى الفتيات القاصرات

- أكدت نتائج الدراسة حسب تصريح المبحوثات أن أغلبهم لا تتجاوز غرف منزلهم غرفتين بسبب ضيق المنزل، مما يؤدي الى الإشتراك في الغرف وما أكدته هذه الدراسة من خلال نسبة 60% من المبحوثات ليست لديهم غرف خاصة بهم، مما يجعلهم يشعرن بالقلق حيال هذا الوضع ويعود هذا بدوره الى التدخل في خصوصياتهم من طرف أفراد الأسرة(الجدول رقم 15)، وبالتالي قد ينتج عن هذا كله شعور الفتاة بالقلق والتوتر، وهذا يدفعها الى سلوك بعض التصرفات المخالفة لا يحسن تقدير عواقبها.
- كذلك بينت الدراسة الميدانية أن نسبة 60% من والدي المبحوثات يعملون بالوظيف العمومي وهم ذو دخل محدود ،ولا يغطي كل مصاريف الأسرة مع إرتفاع عدد أفرادها ،كما أن نسبة 80% من المبحوثات ليس لديهم مورد آخر خلاف عمل الأب و الأم ،(الجدول رقم 16) وعلى الرغم من أن الدخل الشهري للأسرة لا يكفي وهذا بتصريح

من المبحوثات بنسبة 80% إلا أن نسبة 60 %من المبحوثات صرحوا بأنهم يتم أخذ المصروف يوميا (الجدول رقم 17) إلا أن هذا المصروف يرون انه لا يكفي لإشباع حاجاتهم اليومية، وهذا ما دفع 60% من المبحوثات بيع الممنوعات (الجدول رقم 18) من أجل توفير حاجاتهم الخاصة من لباس وايضا في شراء السجائر و المخدرات .

وبهذا يمكن القول أن هذه الفرضية قد تحققت الى حد ما،ويمكن إعتبار المستوى الإقتصادي المتدني للأسرة عاملا أساسيا في إنحراف الفتيات، لأنها تدفعهم للبحث عن وسيلة لتحسين ظروفهم المعيشية ويجدن أن هذا السلوك المنحرف هو الوسيلة الأنجع رغم عواقبها .

لقد اكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية ان (المستوى الإقتصادي المتدني يعتبر عاملا مباشرا في انحراف الفتيات القاصرات) وهذا ما أسسه الباحث وانطلق منه كفرضية فرعية ثانية لهذه الدراسة، مما يثبت صدق هذه الفرضية وتحقيقها.

3/ مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الثالثة:

تبني الباحث الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص علي ما يلى:" للمؤسسات الإصلاحية دورا علاجيا في تأهيل وإعادة ادماج الفتيات القاصرات في أسرهم" كما تم اعتماد ثلاثة مؤشرات لاختبارها تتمثل فيما يلي :

*- يقوم الأخصائي الإجتماعي بتشخيص العوامل الأسربة التي تسببت في إنحراف الفتاة القاصر.

*- يقوم الأخصائي النفساني بتحليل شخصية الفتاة القاصر لتشخيص الأفكار الإنحرافية لديها ومعالجتها .

*- تعتمد المؤسسات الإصلاحية آليات الرعاية اللاحقة لمراقبة الفتيات القاصرات في البيئة الاسرية .

– أكدت الدراسة الميدانية أن دخول الفتيات للمركز يختلف من فتاة لأخرى وذلك حسب نوع الجنحة المرتكبة ،بين الجدول رقم 19 أن نسبة 40 % تمثل جنحة الهروب، بالإضافة الى وجود جنح أخرى كالسرقة و تعاطي المخدرات.

– تعَود الفتيات على الإقامة بالمركز (جدول رقم 19) ويعود ذلك الى تعودهن على البرامج و الأنشطة المقدمة لهن بالمركز (أنشطة تربوية، بيداغوجية، رياضية، ثقافية) ،حيث صرحت 80% من المبحوثات بأن هذه البرامج جيدة ،كما يقدم المركز عدة تكوينات مختلفة للمقيمات (إعلام آلي، طبخ، حلاقة، خياطة) وهذه التكوينات تقدم بصفة يومية (جدول رقم 21).

من خلال المقابلة مع مديرة المركز وطرح بعض الاسئلة بخصوص الإجراءات المتخذة من طرف إدارة المركز بخصوص إعادة إدماج المقيمات كانت الإجابات كالتالي:

- يتكفل المركز بكل حاجيات المقيمات المادية و المعنوية.
- وجود قاعة نشاطات ومكلف بنشاطات ثقافية ، موسيقية ... ، يشاركون في جميع المناسبات الوطنية ... بالإضافة الى الرحلات و المخيمات الصيفية.
- في حالة إحداث مشكلة بالمركز من طرف المقيمات يتم معاقبتها بمجلس تأديبي او قد تتجاوز ذلك الى المتابعة الجزائية ،أي تكون العقوبة على حسب المشكلة او الجنحة المرتكبة.
- أكثر إنحراف تمارسه الفتيات بالمركز هو محاولة الهروب.
- تكون إجراءات إعادة الإدماج من خلال مقابلات مع المقيمات و أسرهم ومعرفة مدى تقبل كل منهما للآخر ،ثم الإتصال بالقاضي الواضع يدرس الوضعية ويستدعي الأهل ومعرفة مدى قابليتهم . وما إذا تم تسليم المقيمات لأسرهم لا توجد صلاحيات تخول لهم الدخول لهذه الأسر.

حسب الإحصائيات ومقارنة بالسنة الماضية نجد أن عدد الفتيات بالمركز في نقصان أي أنها توجد فعالية و نجاعة في إعادة الإدماج الأسري ،الا أنه ورغم هذا هناك فتيات بعد إدماجهم داخل أسرهم يقدمون على الإنحراف ثانية.

– يتمثل دور الأخصائي النفساني في المساعدة النفسية للمقيمات من خلال تقديم مواضيع علاجية تتمثل في بناء علاقات مع الآخرين وضبط الذات، وكيفية التخلص من الأفكار السلبية و الإنحرافية للمقيمات ، ومن خلال هذه الدراسة نجد نسبة 60% من المبحوثات صرحت بأنه من خلال مقابلة الأخصائي النفساني يشعرن بالراحة و التوازن النفسي(جدول رقم 23) وأنهم يلجئون اليه عند مواجهة مشكلات بالمركز وهذا راجع الى طبيعة العلاقة بينهم و من خلال ما يقدمه من نصائح وإرشادات تساعدهم على حل مشكلاتهم .

و من خلال المقابلة مع الأخصائية النفسية المتواجدة بالمركز و طرح أسئلة عن المشكلات النفسية للمقيمات و كيفية التعامل معها كانت إجابتها كالتالي:

- أكثر نوع المشاكل النفسية هو الصراعات النفسية الشديدة معضمها بسبب عدم الإستقرار الأسري.
- تعرض المقيمات لأزمات نفسية قد تؤدي الى الهاوية .
- هناك متابعة دورية للمقيمات يوميا.
- لا يوجد عدد محدد لجلسات الأخصائية مع المقيمات فذلك حسب الوضعية النفسية للمقيمة فالمرة الأولى تكون مقابلة اولية و المقابلة الثانية محاولة فهم المشكلة و الثالثة محاولة مساعدة المقيمة على الإدماج.
- الحالات التي تعالج بالأدوية هي الإدمان و الإكتئاب ، و العدوانية المفرطة.

– للأخصائي الإجتماعي دورا فعالا في مساعدة المقيمات على مواجهة المشكلات من خلال التعرف على هذه المشكلات وتلعليمهم كيفية التعامل معها، كما أنه الوسيط بين

الأسرة و المقيمات ،فهو يقوم بمرافقة الفتاة عند حدوث مع أسرتها من خلال تسطير برنامج علاجي لهم لحل مشكلاتهم الاسرية و تقديم توجيهات لأسر المقيمات وبالتالي إعادة ادماجهم في أسرهم بصورة مقبولة.

و من خلال مقابلة الأخصائية الإجتماعية المتواجدة بالمركز ومحاولة معرفة كيفية مساعدة المقيمات على الإدماج الأسري كانت الإجابة تتمثل في:

- في بعض الاحيان تكون هناك معوقات تتمثل في صعوبة الحصول على الوثائق الأسرية للمقيمات، إمتناع المقيمة عن الكلام وعدم الإستجابة.
- محاولة تشخيص حالة المقيمات من خلال المقابلة معها و الإطلاع على ملف المقيمة .
- مرافقة المقيمات في كل المجالات وعند خروجهن في إجازات لزيارة أسرهن ترافقهم في التسليم فقط و هذه الخرجات تكون مرخصة من طرف القاضي.
- العمل يكون بالمقابلة مع المقيمات و أسرهم بالإرشاد و التوجيه ، في الأول يكون الرفض من قبل الاسر ومن خلال المقابلات مع الاخصائي النفسي و الإجتماعي و الإجازات و زيارات المقيمة لاسرتها يتم القبول.
- تعتبر الفتاة ضحية الأسرة بالدرجة الاولى ثم المجتمع.

لقد اكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية ان (للمؤسسات الإصلاحية دورا علاجيا في تأهيل وإعادة ادماج الفتيات القاصرات في أسرهم) وهذا ما أسسه الباحث وانطلق منه كفرضية فرعية ثالثة لهذه الدراسة، مما يثبت صدق هذه الفرضية وتحقيقها.

4/ مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الرئيسية :

استنادا على ما توصلت اليه نتائج الدراسة الميدانية على ضوء الفرضيات الفرعية الثلاثة المعروضة سابقا و التي تم اثبات صدقها و التحقق منها ، الذي يؤكد آليا صدق الفرضية

الرئيسية التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة و التي مفادها " للعوامل الأسرية علاقة مباشرة بانحراف الفتيات القاصرات "

إن العوامل الأسرية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلوك المنحرف لدى الفتيات القاصرات حيث أنه:

- اتضح أن الخلافات الزوجية و الشجارات و الخصومات المتواصلة تؤدي بالفتاة القاصر الى التمرد و الخروج عن القيم و المعايير التي حددها المجتمع .
- اتضح كذلك أن ممارسة اساليب التنشئة الأسرية الخاطئة و العنف بكل أنواعه على الفتيات يؤدي بهم الى الهروب أو الى تعاطي المخدرات.
- اتضح أن انعدام الرقابة الوالدية و ترك الفتاة تتصرف بحرية يجعلها لا تميز بين الصح و الخطأ مما يؤدي بها الى ارتكاب سلوك منحرف .
- تبين أن إنحراف الوالدين يشكل بيئة عائلية منحرفة مما يؤثر على تربية الفتيات ،خاصة في المرحلة الحساسة التي يعيشونها.
- كما أظهرت الدراسة أن الحرمان المادي للفتيات القاصرات يدفع بهم للمتاجرة بالممنوعات من أجل الحصول على المال.

-كما تبين أن عدم القدرة على إشباع الحاجات الضرورية للفتاة يدفع بها الى إرتكاب جرائم السرقة.

- إضافة الى أن الأخصائي النفساني له دور فعال في االمعالجة النفسية للفتيات و مساعدتهن على التخلص من الأفكار الإنحرافية و مساعدتهن على كيفية بناء علاقات مع الآخرين و ضبط الذات.

- اتضح أن الأخصائي الإجتماعي يساعد الفتيات على الإدماج الدراسي و الأسري ، وعمله على حل المشاكل الأسرية التي كانت سببا في إنحراف الفتيات القاصرات.

– اتضح كذلك أن البرامج الموجودة بالمركز و نوع التكوين يقدمان بصفة يومية مما يساعد الفتيات على مزاولة حياتهم بصفة عادية وبالتالي إمكانية إعادة الإدماج الإجتماعي.

ومنه نستنتج أن الفرضية الرئيسية صحيحة وذلك لتطابق نتائج الفرضيات الفرعية على الواقع الى حد بعيد.

ثالثا: النتائج العامة للدراسة:

1-وجود علاقة بين طبيعة العلاقات الأسرية السيئة(الخلافات،الشجارات، عدم التوافق بين أفراد الأسرة ،إنعدام الحوار و المناقشة) وإنحراف الفتيات القاصرات.

2-عنف الوالدين المرتبط بالعقاب تجاه الفتيات يشعرهن بعدم القبول من طرف والديها وبالتالي الخروج من المنزل هروبا من الجو العائلي المضطرب.

3-عدم مشاركة الوالدين الأبناء لقراراتهم و مراقبتهم يؤدي بهم الى الحرية المطلقة وبالتالي سهولة الولوج في عالم الإنحراف .

4-التفرقة بين الأبناء وتفضيل الإخوة وتعرض الفتاة الى الإنتقاد الدائم يؤثر سلبا على ثقتها بنفسها.

5-وجود علاقة بين الوضع الإقتصادي للأسرة و إنحراف الفتيات القاصرات .

6-أغلب الفتيات لا يملكن غرف خاصة وهذا ما يشعرهم بالقلق و الرغبة في الهروب من المنزل.

7-أغلب وظائف الآباء هي وظائف بسيطة ذات دخل محدود لا يكفي لتلبية حاجات الأسرة.

8-عدم إكتفاء الدخل الشهري و المصروف اليومي للفتيات يؤدي بهم الى إستعمال طرق غير شرعية للحصول على المال و لتلبية حاجاتهم الأساسية .

9-دور الأخصائي النفسي في المرافقة النفسية للفتيات وتقديم النصائح بالتحفيز و الإرشاد يجعلهم يشعرن بالإرتياح و الثقة بالنفس.

10- تنوع الأنشطة و البرامج بالمركز التي تساعد على تكوين الفتيات .

11- مساعدة الأخصائي الإجتماعي للفتيات على مواجهة المشاكل الأسرية وكيفية التعامل معها.

رابعا: التوصيات و الإقتراحات:

من خلال هذه الدراسة نستخلص جملة من التوصيات والإقتراحات التي يمكنها ان تثري هذا الموضوع وتقدم اضافات له:

1/ . اجراء العديد من الدراسات الوطنية الأكاديمية حول ظاهرة الإنحراف لدى الفتيات القاصرات بهدف إثراء المكاتب و العمل الأكاديمي.

2/ . يجب توعية الاسرة بضرورة التربية السليمة و الرقابة و المتابعة لبناتهم خاصة في أوقات الفراغ.

3/ . ينبغي على الوالدين تهيئة جو أسري ملائم الذي يهدف الى توفير كل الحاجات المادية و النفسية و المقبولة للقاصر.

4/ . تجنب الشجار أمام الأبناء ،وتجاوز كل المشكلات التي تؤدي الى إنهيار العلاقات الأسرية.

5/ . تجنب استخدام اساليب التنشئة الاسرية الخاطئة كالاسلوب المتذبذب.

6/ . ضرورة غرس القيم الدينية لدى الفتيات القاصرات.

7/ . ضرورة بناء علاقة جيدة بين الآباء و الأبناء ،ومواصلة التحاور معهم ،و الاستماع لكافة انشغالاتهم ومشاكلهم الخاصة .

8/ . العدل في تربية الأبناء ،دون تفضيل أحد عن آخر.

9/ . عمل برامج توعية لوالدين المبحوثات من خلال كافة وسائل الإعلام للإهتمام بالتنشئة الإجتماعية السليمة ولتفادي الأخطاء التي كانت عاملا لإنحراف الفتيات.

10/ . يجب على المقلبين على الزواج أن يخضعوا لدورات تأهيلية وهذا لتجنب حالات الطلاق.

11/ . التعامل بحكمة وعقلانية مع المشاكل و الأخطاء التي ارتكبها القاصر.

12/ . المساعدة المالية للأسرة ذات الدخل الضعيف ،خاصة إذا كان عددهم كبير وأغلبية أبناءهم في سن المراهقة.

13 / . تكثيف الجهود من قبل كل من الأخصائي النفساني و الإجتماعي داخل المؤسسة الإصلاحية لامكانية إعادة ادماج الفتيات.

14/ . على أن ينص القانون على ضرورة تحمل الأسرة جانبا كبيرا من انحراف الأبناء،وهذا يكون بمثابة قانون رادع لكل أسرة تهمل أبناءها .

15/ . ضرورة التوافق بين جو المركز و الجو الأسري لتسهيل عملية إعادة الإدماج الأسري.

16/ . ينبغي على المجتمع المدني بهيئاته الرسمية و الغير رسمية أخذ هذه الظاهرة بعين الإعتبار.

خاتمة

خاتمة :

يعتبر موضوع دراسة الأسرة من المواضيع البالغة الأهمية وخاصة في الوقت الراهن ،ذلك لأنها الإطار المرجعي الأول الذي يغطي جميع الأدوار الإجتماعية و التي يتوقف علىها نجاح تنمية سلوك الأبناء أو فشله ،فهي المؤسسة الأولى التي يتفاعل معها و المسؤول الاول عن تكوين نمط شخصية أبناءها منذ السنوات الأولى من أعمارهم ، ولا تتوقف هذه المسؤولية أو تنتهي بمرحلة الطفولة بل تزداد وتصبح عبئا أكبر ببلوغ الأبناء مرحلة المراهقة خاصة و أن هذه الأخيرة يعرف فيها الأبناء عدة تغيرات جسمية وإنفعالية وسلوكية وكثيرا ما تدفع بهم الى الوقوع في عالم الإنحراف ،وذلك بسبب عدم إدراك الوالدين لما يمرون به في هذه الفترة بإعتبارها من المراحل الحساسة في حياة الفرد فهي مرحلة حرجة وتعتبر من أصعب المراحل التي يواجهها الفرد ،فإما أن يكون عنصرا يساهم في بناء المجتمع وإما أن يكون عكس ذلك عكس ذلك يسلكه سلوكا إنحرافيا .وبالتالي فإن الأسرة لها دورا أساسيا في نمو شخصية أبناءها خاصة الفتيات فيمكن أن يكون تأثيرها على الفتاة إيجابيا كما قد يكون سلبيا ،فغالبا ما تكون الأسرة المسؤولة الأولى على إنحراف بناتها وهروبهم من البيت ودخولهن عالم الإنحراف نتيجة لعدة أسباب ودوافع اذا ما توفرت داخل النسق الأسري غالبا ما تؤدي الى تمرد الفتاة المراهقة وهروبها من البيت العائلي.

ولتدارك الموضوع علميا كان لابد من اللجوء الى الميدان كضرورة لتقصي الحقائق وفق خطة منهجية وأدوات بحث مساعدة ،فقد كشفت هذه الدراسة عن وجود علاقة بين الأسرة وإنحراف الفتيات القاصرات من خلال نتائجها حيث أن التنشئة الأسرية السيئة من أساليب معاملة قاسية كالضرب ،وعلاقات أسرية مضطربة، وكذا ضعف المستوى المعيشي للأسرة وعدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية و الضرورية للفتيات ،كل هذه عوامل تؤدي وتدفع بالفتيات الى الشعور بالقلق والتوتر و الرغبة في الخروج من المنزل لتجد نفسها وسط عالم الإنحراف.

وبالرغم من النتائج المتوصل اليها إلا أنها تبقى غير قابلة للتعميم لأن عدد المبحوثات كان صغيرا،لذلك يبقى المجال للمزيد من الدراسات من نفس الزاوية و من نواحي أكثر شمولية لأن هذه الفئة بحاجة الى الدراسة و الإهتمام لتتمكن من مساعدتها.

في ختام هذه المذكرة نرى أن الوقاية من الإنحراف يكون من الأسرة بالدرجة الأولى بإعتبارها عنصرا فعالا في تربية الأبناء وتكوين أفرادا فاعلين في المجتمع.

ونأمل أن يكون لهذا البحث نفع علمي و عملي فإن وفقنا فهذا من الله وإن أخطأنا فهذا من أنفسنا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1/. الكتب

1. إبراهيم الكيلاني وآخرون: القاموس الأمني،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، 1997.

2. إبراهيم مرسي :الأسرة و التوافق الأسري،دار النشر للجامعات،القاهرة،2008.

3. إبن عائدين: العقود الدرية في تنقيح الفتاوي الحامدية ،دار المعرفة ،ج1.

4. إبن قدامة: المغني، ج9.

5. إبن منظور أبو الفضل جمال الدين: لسان العرب،دارصادر ،بيروت.

6. إبن نجم:الرائق شرح كنز الدقائق ، دار الكتاب الإسلامي ، ج8.

7. أحمد زايد :الأسرة و الطفولة دراسات إجتماعية و انثروبولوجية،دار المعرفة الجامعية.

8. أحمد زكي بدوي: معجم المصطلحات للعلوم الإجتماعية ،مكتبة لبنان الخدمة الإجتماعية،بيروت،1983.

9. الجندي أحمد نصر:الأحوال الشخصية في قانون الإمارات العربية المتحدة ،دار الكتب القانونية، مصر،2007.

10. الحسن مهدي:علم الإجتماع العائلي،دار الفكرللنشر والتوزيع،الأردن، 2005.

11. الرملي:فتاوي الرملي، المكتبة الإسلامية، ج3.

12. السمري علي: آليات الضبط الإجتماعي ،مطبوعات مركز البحوث والدراسات القاهرة.

13. السيد إبراهيم جابر: التفكك الأسري،دار التعليم الجامعي،الإسكندرية،2014.

14. السيد أحمد إسماعيل: مشكلات الطفل السلوكية وأسلوب معاملة الوالدين، المكتب الجامعي الحديث،مصر،1995.

15. السيد رشاد غنيم:مدخل الى علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 2008.

16. العمر معن خليل: التفكك الإجتماعي ،دار الشروق للنشر و التوزيع ،عمان، 2005.

17. المصلح عبد اللطيف،عبد القوي صعيد:مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بإنحراف الأحداث ،مؤسسة الطيبة للنشر والتوزيع ،القاهرة،2010.

18. المنتصر الكتاني: الإتجاهات الوالدية للتنشئة الإجتماعية،دار الشروق،الأردن ، 2000.

19. النجار محمد يحيى قاسم:حقوق الطفل بين النص القانوني والواقع وأثرها على جنوح الأحداث ،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2013.

20. بلحاج العربي:النظرية العامة للإلتزام في القانون المدني الجزائري، 1999.

21. بن يحي أم كلثوم: القاصر مفهومه وأهليته في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي،جامعة بشار، الجزائر.

22. تحفة المحتاج : في شرح المنهاج ،دار الكتاب الإسلامي ،ج8.

23. حامد عبد السلام زهران: علم النفس النمو و الطفولة و المراهقة، عالم الكتب للنشر و التوزيع والطباعة ، القاهرة ، 2001.

24. حسن مصطفى: النظريات المفسرة لعلم الإجتماع ،دار السحاب للنشر والتوزيع ،القاهرة،2004.

25. حسين عبد الحميد رشوان : الأسرة و المجتمع ،دراسة علم الإجتماع الأسرة،مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ،2003.

26. حسين عبد الحميد رشوان: البناء الإجتماعي (الأنساق و الجماعات)مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية، 2007.

27. حنان العناني:الإتجاهات المعاصرة في علم الإجتماع ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان،2000.

28. خليل أحمد قدادة: الوجيز في شرح القانون المدني الجزائري،مصادر الإلتزام.

29. دراوش رابح: علم إجتماع العائلة دار الكتب الحديث ،القاهرة ، 2012.

30. رؤوف عبيد:أصول علم الإجرام والعقاب ،دار الجيل للطباعة، مصر ،1988.

31زيدان عبد الباقي: الأسرة و الطفولة ،مكتبة النهضة العربية،مصر ، 1980.

32. سامية أحمد: النظريات الإجتماعية،دار المعرفة الجامعية ،مصر ،2006.

33. سامية محمد جابر: الإنحراف الإجتماعي بين نظرية علم الإجتماع و الواقع الإجتماعي ،دار المعرفة الجامعية،مصر.

34. سكينة نادية حسن: العلاقات و المشكلات الأسرية، دار الفكر للنشر و التوزيع ،عمان، 2011.

35. سناء الخولي:الزواج و العلاقة الأسرية ،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1979.

36. سهير كامل، أحمد شحاتة: تنشئة الطفل وحاجاته بين النظرية و التطبيق،مركز الإسكندرية للكتاب،الإسكندرية.

37. شفيق محمد:الجريمة و المجتمع: محاضرات في الإجتماع الجنائي والدفاع الإجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1987.

38. صالح خليل:آثار التفكك الأسري، دار زهران الغانم.

39. صالح رشاد : التنشئة الإجتماعية و التأخر الدراسي ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، 1995.

40. صفاء عبد العظيم وآخرون: الخدمة الإجتماعية في مجال الفئات الخاصة،كلية الخدمة الإجتماعية،جامغة حلوان،القاهرة،1994.

41. طيشوش نسيمة:البناء الإجتماعي،كنوز الحكمة، الجزائر،2011.

42. عائشة الشهراني:أزمة المراهقة عند البنات،دار الخليج، الرياض، 2004.

43 . عامر مصباح: البيئة الإجتماعية والسلوك الإنحرافي لتلميذ الثانوية، دار الأمة، الجزائر، 2003.

44. عبد الخالق محمد عفيفي: الخدمة الإجتماعية المعاصرة في مجال الاسرة و الطفولة،مكتبة عين شمس،القاهرة،1999.

45 . عبد الرزاق السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني،مصادر الإلتزام.

46 . عبد الرحمان العيسوي:سيكولوجية جنوح الأحداث،نشأة المعارف، الإسكندرية.

47 . عبد العزيز سعد:مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية، 1997.

48 . عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية،دراسة ميدانية في علم الإجتماع الحضري و الاسري، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.

49 . عبد اللطيف حسين داوود:ظاهرة التشرد في العراق،1978.

50 . عبد الله محمد عبد الرحمن:مدخل علم الإجتماع ،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2008.

51 . عبد الملك النفس:التغير الإجتماعي بين النظرية و التطبيق،دار مجد للنشر و التوزيع،عمان،1987.

52 . عبد المنعم صبيح: الضبط الإجتماعي ،مركز العراق للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بغداد، 2009.

53 . عزت السيد إسماعيل: سيكولوجية الإرهاب وجرائم العنف، منشورات ذات سلاسل،الكويت،1988.

54 . علياء شكري:الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ،دار المعارف الجامعية،مصر،1997.

55 . علي محمد جعفر:الأحداث المنحرفون،المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع ،بيروت،1989 .

56 . فاخر عاقل:علم النفس التربوي،دار العلم للملايين،بيروت،1982 .

57 . فوزية عبد الستار:مبادئ علم الإجتماع و علم العقاب ،دار النهضة العربية،بيروت،1978 .

58 . كمال حميد:الاحكام الموضوعية في الولاية على المال ،1997 .

59 . لحسين بن شيخ آث ملويا:الملتقى في عقد البيع،دراسة فقهية قانونية و قضائية،دار هومه للطباعة و النشر،2006 .

60 . مانع علي : المشكلات الإجتماعية ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1996 .

61 . مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث كوثر: الفتاة العربية المراهقة الواقع والآفاق،المؤسسة الجامعية للدراسات ،بيروت،2008 .

62 . محمود حسن: الأسرة و مشكلاتها ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت،1981 .

63 . محمد أبو زهرة: شرح قانون الوصاية،مكتبة الأنجلومصرية ، مصر .

64 . محمد السويدي:مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري،ديوان المطبوعات الجامعيةّ،الجزائر ،1990 .

65 . محمد المالقي:محاضرات في شرح القانون المدني التونسي، مركز النشر الجامعي،تونس،2003 .

66 . محمد توفيق:الدين و البناء الإجتماعي ،دار الشروق،جدة، 1981 .

67 . محمد جلال حمزة: العمل غير المشروع بإعتباره مصدر الإلتزام، 1986 .

68 . محمد حسنين: الوجيز في نظرية الإلتزام، 1983 .

69 . محمد خليفة بركات: علم النفس التربوي في الأسرة ،دار القلم ،الكويت،1977.

70 . محمد سعيد فرح: بناء نظرية علم الإجتماع ،منشأة المعارف، الإسكندرية،2000 .

71 . محمد سند العكايلة: إضطرابات الوسط الأسري، دار الثقافة، القاهرة، 2006

72 . محمد شحاتة ربيع وآخرون: علم النفس الجنائي، دار الغريب ، القاهرّة ، 2003 .

73 . محمد صبري السعدي: شرح القانون المدني الجزائري ،مصادر الإلتزام ،1992 .

74 . محمد عاطف :المشاكل الإجتماعية ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1990 .

75 . محمد عاطف غيث: قاموس علم الإجتماع ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة،1976 .

76 . مصطفى حجازي:الأحداث الجانحون، تأهيل الطفولة غير المتكلفة،دار الفكر اللبناني، بيروت، 1995 .

77 . مصطفى فهمي: سيكولوجية الطفولة و المراهقة ،دار مصر للطباعة.

78 . معن خليل العمر: التنشئة الإجتماعية ،دار الشروق ،الأردن، 2004 .

79 . منى قاسم: التلوث البيئي و التنمية الإقتصادية ،الدار المصرية اللبنانية ، 2004 .

80 . منيرة عصرة: إنحراف الأحداث ومشكلة العوامل ،المكتب المصري الحديث، القاهرة،1974 .

81 . مولاي ملياني بغدادي: الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري .

82 . ميادة مصطفى قاسم: التفكك الأسري وآثره على المجتمع ،مكتبة نحو علم إجتماع التربوي، القاهرة.

83 . نور الدين بن الشيخ: جنوح الأحداث العوامل وسبل الوقاية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017 .

84 . وهبة الزحلي: الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر ،سوريا ،ج7، 1985 .

85 . يوسف ميخائيل: رعاية المراهقين ،دار غريب للطباعة ، القاهرة،2008 .

2/ المقالات:

1. المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية :قسم علم الإجتماع والديمغرافيا ،العددين الثاني و الثالث،مجلة سداسية عن قسم علم الإجتماع،جامعة جيجل، الجزائر، 2007

2 . إيمان علي السيد ،جمال شفيق أحمد: المتغيرات الفيزيقية و الإجتماعية المرتبطة بإنتهاك حقوق القاصرات ،مجلة العلوم النسائية ،المجلد 29،العدد 10، 2020 .

3 . حميشة نبيل :البنائية الوظيفية ودراسة الواقع والمكانة،مجلة البحوث والدراسات الإنسانية ،العدد 5، سكيكدة ، 2010 .

4 . خولة بومدين:أكثر من 12 طفل في سوق الإجرام 2002 ،حوادث الخبر، عدد 14،مارس 2003.

5 . صالح خالد صالح الشقريات: زواج القاصرات بين الشريعة و القانون ،مجلة جامعة الشارقة ،المجلد 16، العدد 2، 2019.

6 . غ.فاروق:الأطفال أكثر عدوانية وإنحرافا بداية من 1998، يومية الخبر، العدد 3774، 2003.

7 . محمد بن موسى القحطاني: العوامل الإجتماعية المؤدية الى التعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي ،مجلة البحث العلمي في التربية، العدد 20، 2019.

8 . محمود شمال حسن: نحن و البث الفضائي،مجلة الدراسات الإجتماعية ،بيت الحكمة ،بغداد، العدد الثاني،1999.

9 . نسمة محمود سالم:زواج القاصرات ،دراسة ميدانية في مدينة الموصل ،مجلة أداب الرافدين،العدد 82، 2020.

3/ الرسائل و المذكرات:

1 . بلشاوش مختارية:ظاهرة أطفال الشوارع وإنعكاساتها على المجتمع ،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2011 .

2 . حماد علي : الإجراءات الجنائية في جنوح الأحداث ومحاكتهم،رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في العلوم الجنائية (غير منشورة)،معهد الحقوق ،الجزائر1976 .

3 . ساسية قارة:الأسرة والسلوك الإنحرافي للمراهق،رسالة ماجستير،قسم علم الإجتماع،جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012.

4 . سعداوي بشير: العقوبات وتدابير الأمن المطبقة على القصر، مذكرة ماجستير تخصص حقوق الإنسان ،جامعة وهران، الجزائر،2010.

5 . عائشة بن قطيب :التحضير و تغيير بناء الأسرة، رسالة ماجستير ،تخصص علم إجتماع حضري ،معهد علم الإجتماع، الجزائر، 1993.

6 . عبد الرحمان هيباوي : الحماية القانونية لأموال القاصر ،أطروحة دكتوراه ،تخصص قانون الخاص ، الجزائر، 2021.

7 . فوقية إبراهيم عجمي: العلاقة بين ممارسة العمل مع الجماعات في الخدمة الإجتماعية و الإستفادة من برامج التدريب المهني للمعوقين، رسالة دكتوراه، القاهرة،1984 .

8 . فيروز زرارقة:الأسرة وعلاقتها بإنحراف الحدث المراهق ،أطروحة دكتوراه تخصص علم إجتماع التنمية،جامعة منتوري ،قسنطينة،الجزائر،2005.

9 . ليلى جمعي: حماية الطفل ،دراسة مقارنة بين القانون الجزائري و الشريعة الأسلامية،أطروحة دكتوراه في القانون الخاص،وهران،2006.

10 . محمد بشير:النظام القانوني للقاصر في التشريعات الصحية الجزائرية ،مذكرة ماجستير تخصص القانون الطبي،جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان،2019.

11 . نورة إبراهيم الصويان: إضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بإنحراف الفتيات في المجتمع السعودي ،رسالة دكتوراه جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 2009.

4/ المواد القانونية:

1. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الأمر رقم 75.64 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 ،المتضمن احداث المؤسسات و المصالح المكلفة بحماية الطفولة.

2. المادة02 من القانون 12.15 المؤرخ في 15جوان2015 المتعلق بحماية الطفل .

3. المادة07 المعدلة،قانون الأسرة،معدل بالأمر رقم 02.05 المؤرخ في 27فيفري2005.

4. المادة 50 من قانون العقوبات الجزائري.

5 . المادة 51 من قانون العقوبات الجزائري.

6 . المادة 442 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

7 . المادة 444 من قانون الإجراءات الجزائية.

8. قانون رقم 11.84 المؤرخ في 09 يونيو 1984 المعدل و المتمم المتضمن قانون الأسرة الجزائري.

5/ المواقع الألكترونية:

1. الإنحرافات السلوكية لدى المراهقين :أسبابها و علاجها
https://www.annjah.net

2. المغراوي:التمييز بين العوامل و المظاهر 2020
www.youtube.com

3. بوشلالق يوسف:الوصاية على القاصر في القانون الجزائري و الفقه الإسلامي
https://dspace_univ_msila.dz

4 . بوالجدري ياسمين:مؤشرات خطيرة حول تزايد عدد النساء المجرمات،الجزائر، 2019 https://annasronline.com

5 . زهير الأعرجي: الإنحراف الإجتماعي وأساليب العلاج www.rafad.net

6 . عرب ديكت:معجم اللغة العربية المعاصرة: https://www.arabdict.com

7 . معجم المعاني الجامع: www.almaany.com

8. هلا الصلاحين: العلاقات الأسرية https://www.buean.com

9 . www.annaba.oaglmbanurs64/292.htm

10 . www.refardnet.books/olomquran/nazana

11 . www.mawdoo3 .com

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. R.Clifford Show and Henry d. Mackey; Social factors in Juvenile Delinquency, vol 10 of report on the causes of crime, Washington; D.C National commission on law observance and enforcement, 1931

2 .hirshi,travis.cquses of delinquency berkeley;university of california press

3. International series of monographs on child psychiatry, vol 3, pergeman press, inc., new York, 1965

. 4Sheldon and Eleanor gleuk:unraveling juvenile delinquency; Cambridge,Harvard, university press,1950

. 5Gottferdson et hirshi ; le role du contrôle parental dans le contrôle de la délinquance;;paris Odile Jacob et la documentation française;1990

6 .Elias-M-choueri :Juvenile delinuency-an internationale case study.chairman

الملاحق

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

استمارة استبيان

تخصص: علم اجتماع انحراف وجريمة

استبيان حول العوامل الاجتماعية للأسرة وانحراف الفتيات القاصرات.

دراسة ميدانية :.....

وهي موجهة لـ:

.....

من اعداد الطلبة:
رزق الله ناريمان
صابونجي وئام

تحت اشراف الأستاذ(ة):
رزيق مسعود

ملاحظة:

يرجى منكم الإجابة على الأسئلة المقدمة لكم بتمعن، وذلك من اجل مساعدتكم لنا لإنجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر تخصص علوم اجتماعية، ونحيطكم علما ان المعلومات التي ستدلونا بها لا تستعمل الا في إطار البحث العلمي، وشكرا.

وضع علامة (X) امام الإجابة المناسبة

السنة الدراسية 2022-2023

المحور الأول: البيانات السوسيو–ديموغرافية للمبحوثين

1– السن:

أقل من 10سنوات ☐ من 11 الى 15 ☐ من 16لى 20 ☐

2– المستوى التعليمي :

أمية ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعية ☐

3–مكان الولادة : .....

4–مكان الاقامة: .....

5–المنطقة السكنية :

الريف ☐ المدينة ☐ شبه حضري ☐

6– نوع السكن :

بيت فوضوي ☐ شقة ☐ منزل أرضي ☐ فيلا ☐

7–عدد الاخوة :

ذكور ☐ اناث ☐ دون اخوة ☐

8–ترتيبك بين اخوتك:

الكبيرة ☐ الوسطى ☐ الصغيرة ☐

9–المستوى التعليمي للأب:

أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

10–المستوى التعليمي للأم :

أمية ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعية ☐

المحور الثاني :انعكاسات التنشئة الأسرية السيئة على انحراف الفتيات القاصرات

11-كيف هي علاقتك مع والديك ؟

سيئة ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

12-كيف هي علاقتك مع اخوتك ؟

سيئة ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

13-هل والديك منفصلان ؟

نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت اجابتك بـــــــ (نعم) ... مع من تقيمين؟

الأب ☐ الأم ☐ أقارب أخرين ☐

14-كيف تجدين العلاقة بين والديك في المنزل ، هل هي علاقة قائمة على أساس:

التعاون ☐ الصراع ☐ سيطرة أحدهما ☐

15-هل يتناقش والديك معا :

نادرا ☐ أحيانا ☐ دائما ☐

16-هل يتشاجر والديك:

نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت اجابتك بـــــــ (نعم) ... ماهو سبب الشجار؟

.....

17-هل تمارس والدتك سلوك انحرافي ؟

نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت اجابتك بـــــــ (نعم) ... ما طبيعة هذا السلوك الانحرافي؟

.....

18-هل يتعاطى والدك المخدرات ؟

نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت اجابتك بـــــــــ (نعم) ... ما نوع المخدرات ؟

.....

19-ماهو نوع الأسلوب الذي يتعامل به معك والديك ؟

تدليل ☐ متسلط ☐ متذبذب ☐

20-هل لديك الحرية في اختيار قراراتك ؟

نعم ☐ لا ☐

21-هل هناك رقابة مشددة عليك من طرف والديك ؟

نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت اجابتك بـــــــــ (نعم) ... ما نوع هذه المراقبة؟

.....

22- هل يرفض والديك القيام بأعمال تحبينها ؟

نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت اجابتك بـــــــــ (نعم) ... اعطي امثلة علي ذلك؟

.....

23-في حال مواجهتك مشكلة ما ، من هي الأطراف التي تلجئين اليها ؟

الأب ☐ الأم ☐ الاخوة ☐ شخص أخر ☐ لا أحد ☐

24-أثناء دخولك متأخرة الى البيت ، هل يسأل والديك سبب تأخرك ؟

نعم ☐ لا ☐

25-عند حدوث خلاف مع والدك ، هل يهددك بالطرد من المنزل ؟

نعم ☐ لا ☐

26-كيف تقضي أوقات الفراغ ؟

مشاهدة التلفاز ☐ اللعب مع الأصدقاء ☐ استعمال الأنترنت ☐

- أخرى تذكر : .....

27-هل يمارس والديك عليك العنف ؟

نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت اجابتك بـــــــ (نعم) ... ماهو نوع هذا العنف ؟

جسدي ☐ لفظي ☐ رمزي ☐

- اذا كان عنف جسدي ، هل هو ؟

بالضرب ☐ بالجرح ☐ بالحرق ☐

-اذا كان عنف لفظي ، هل هو ؟

السب و الشتم ☐ السخرية ☐ الاستهزاء ☐

-اذا كان عنف رمزي،هل هو ؟

الحرمان ☐ التهديد ☐ الاهمال ☐

28- هل يفضل والديك اخوتك عليك ؟

نعم ☐ لا ☐

29-هل ينتقدك والديك ؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

30-هل تشاركين أسرارك مع عائلتك ؟

نعم ☐ لا ☐

31-عند قيامك بأخطاء كيف يتم التصرف معك من قبل والديك:

بالنصح و الإرشاد ☐ بالتوبيخ ☐ بالضرب ☐ اللامبالاة ☐

المحور الثالث: اثار المستوى الاقتصادي المتدني للأسرة على انحراف الفتيات القاصرات

32-كم عدد الغرف في منزلكم ؟

غرفتين ☐ ثلاثة غرف ☐ أربعة غرف ☐

اخرى تذكر : .....

33-هل لديك غرفة خاصة او مشتركة مع اخوتك ؟

خاصة ☐ مشتركة ☐

- اذا كانت غرفة مشتركة ، هل تشعرين بالقلق لذلك ؟

نعم ☐ لا ☐

-اذا كانت الاجابة ب(نعم)، هل هذا القلق بسبب ؟

الشجار مع اخوتك ☐ كثرة الأفراد ☐ التدخل في خصوصياتك ☐

34-هل الأب يعمل؟

نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت اجابتك بـــــــ (نعم) ... ماهو نوع العمل ؟

تاجر ☐ موظف عمومي ☐ أعمال حرة ☐

أخرى تذكر : .....

35-هل الأم تعمل ؟

نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت اجابتك بـــــــ (نعم) ... ماهو نوع العمل ؟

.....

36-هل للأسرة مورد مادي غير عمل الاب أو الأم ؟

نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت اجابتك بـــــــ (نعم) هل هو ؟

تجارة خاصة ☐ عمل اخوتك ☐ عملك انت ☐

اخرى تذكر : .....

37-هل تأخذين مصروف يومي من والديك ؟

نعم ☐ لا ☐

38-كيف هو الدخل الشهري لأسرتك ؟

ضعيف ☐ متوسط ☐ جيد ☐ جيد جدا ☐

39-هل يكفي لسد كافة متطلباتكم ؟

نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت اجابتك بـــــــ (لا) ، كيف تحصلين على المال من أجل سد حاجياتك ؟

أخذ المال دون علم الأهل ☐ الاقتراض من الأصدقاء ☐

الخروج مع غريب مقابل المال ☐ بيع الممنوعات مقابل أجر ☐

أخرى تذكر : .....

40-في حالة الحصول على المال ، ماذا تفعلين به ؟

شراء ملابس و مستلزمات خاصة ☐ شراء سجائر ☐ شراء مخدرات ☐

أخرى تذكر : .....

41-ما هو شعورك نحو الوضع المادي لأسرتك ؟

الاحباط ☐ التهميش ☐ السخط و التذمر ☐ اللامبالاة ☐

المحور الرابع : الدورالعلاجي للمؤسسات الإصلاحية في التاهيل وإعادة الادماج الاجتماعي

42-هل هذه أول مرة تدخلين فيها الى المؤسسة الاصلاحية ؟

نعم ☐ لا ☐

43-ما هي نوع الجنحة التي ارتكبتها و أدخلت بسببها للمؤسسة الاصلاحية ؟

السرقة ☐ تعاطي المخدرات ☐ أفعال لا أخلاقية ☐ الهروب ☐

- أخرى تذكر :.....

44-كيف كان احساسك عند دخولك الى المركز ؟

الخوف ☐ الخجل ☐ فقدان الثقة بالنفس ☐ اللامبالاة ☐

45-كيف يتم معاملتك داخل المركز ؟

بصرامة ☐ اللين ☐ النصح و ارشاد ☐

46-ما نوع البرامج التي تقدم لكم في المركز ؟

انشطة تربوية ☐ انشطة رياضية ☐

انشطة بيداغوجية ☐ انشطة ثقافية ☐

- مارايك فيها :

سيئة ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

47-ما نوع التكوين الذي تقومين به داخل الورشات ؟

اعلام آالي ☐ الطبخ ☐

خياطة ☐ حلاقة ☐

48-هل تقدم لكم هذه البرامج بصفة يومية ؟

نعم ☐ لا ☐

49-كيف هي علاقتك مع المربيات ؟

سيئة ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

50-أثناء تواجدك داخل المؤسسة ، هل تقابلين الأخصائي النفساني ؟

نعم ☐ لا ☐

-هل هذه المقابلة تكون بـ :

طلب منك ☐ عن طريق فرض ادارة المركز عليك ☐

51-كم هناك من مقابلة مع الأخصائي النفساني ؟

كل يوم ☐ مرتين في الأسبوع ☐ مرة في الأسبوع ☐ احيانا ☐

52-ما هي المواضيع المعالجة من قبل الأخصائي النفساني ؟

بناء علاقات مع الآخرين ☐ ضبط الذات ☐ كيفية التخلص من الأفكار السلبية ☐

أخرى تذكر :.....

53-هل تجدين صعوبة في طرح مشاكلك النفسية مع الأخصائي النفساني ؟

نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت الاجابة ب (نعم)، لماذا :

.....

54-أثناء مقابلتك مع الأخصائي النفساني ، ما الذي تشعرين به ؟

أشعر براحة و توازن نفسي ☐ أشعر بأنه يضغط علي ☐

لا أود البوح له بأسراري ☐ لا أرغب بهذه المقابلة ☐

55-هل تقابلين الأخصائي الاجتماعي ؟

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت اجابتكم بـــــ (نعم)، ما طبيعة العلاقة معه :

سيئة ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

56-كيف ترين الأسئلة التي يطرحها عليك الأخصائي الاجتماعي ؟

تثير غضبك ☐ تمس بخصوصيتك ☐

جيدة ☐ عادية ☐

57-هل تتواصلين مع أسرتك أثناء وجودك بالمركز ؟

نعم ☐ لا ☐

-اذا كانت الاجابة ب (نعم)، ما هي طرق الاتصال ؟

عن طريق الأخصائي الاجتماعي ☐ عن طريق زيارة الأهل لك ☐

58-اذا كنت تواجهين مشكلة مع أسرتك ، ما الأطراف التي تتوجهين اليهم لحل هذه المشكلة ؟

أخصائي اجتماعي ☐ أخصائي نفساني ☐ ضابط المركز ☐ المربيات ☐

59-هل يقوم الأخصائي الاجتماعي بمرافقتك عند حدوث مشكلة مع أسرتك ؟

نعم ☐ لا ☐

60-هل تعودت على الاقامة داخل المركز ؟

نعم ☐ لا ☐

-اذا كانت اجابتكم بـــــ (نعم)، هل تشعرين بالندم؟

نعم ☐ لا ☐

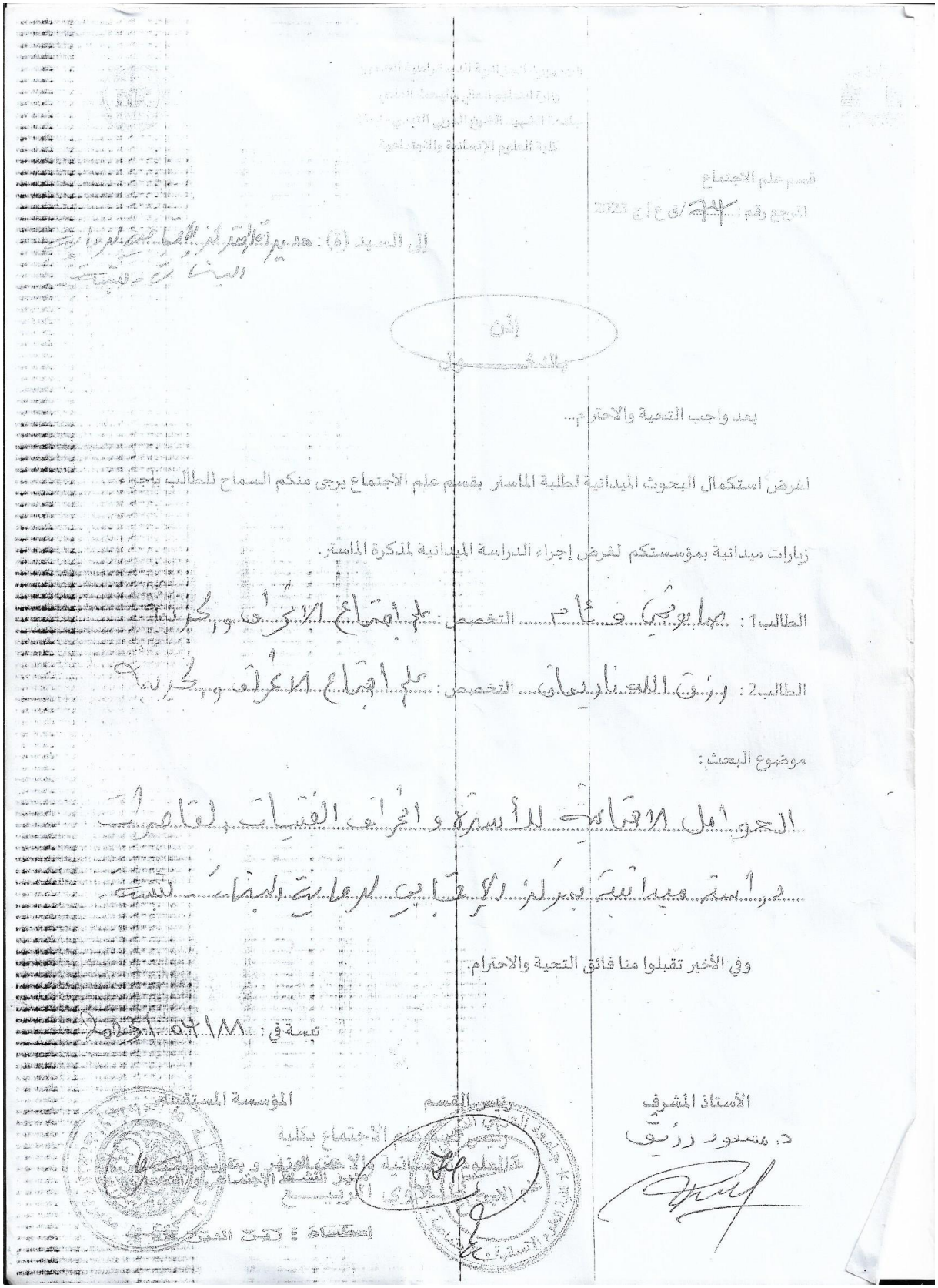

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم الاجتماع
المرجع رقم: 74 /ق ع إ ع /2022

إلى السيد (ة): مدير/ة المؤسسة

إذن
بالدخول

بعد واجب التحية والاحترام...

لغرض استكمال البحوث الميدانية لطلبة الماستر بقسم علم الاجتماع يرجى منكم السماح للطالب بإجراء

زيارات ميدانية بمؤسستكم لغرض إجراء الدراسة الميدانية لمذكرة الماستر.

الطالب1: ..... التخصص: علم اجتماع الأسرة والسكان والتنمية

الطالب2: ..... التخصص: علم اجتماع المرأة والجندر والتنمية

موضوع البحث:

.....

وفي الأخير تقبلوا منا فائق التحية والاحترام.

تبسة في: 2022/05/18

الأستاذ المشرف
د. مسعود رزيق

رئيس القسم

المؤسسة المستقبلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algerienne Démocratique et Populaire

وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة

Ministére de la Solidarité Nationale et de la Famille

Et de la Condition de la Femme

ولاية تبسة
مديرية النشاط الإجتماعي و التضامن
المركز المتخصص في إعادة التربية للبنات تبسة
الرقم:..... و.ت/م.ن.إ.ت/م.م.إ.ت.ب.ت/2023

Wilaya de Tébessa
Direction de l'Action Sociale et de la Solidarité
Centre Spécialisé de Rééducation Filles
N :...../W.T/D.A.S.S/C.S.R.F.T/2023

تبسة في:.....16.أفريل.2023.. Tebessa le ..

ورقة إثبات الحضور الخاصة المتربصتين : صابونجي وئام و رزق الله ناريمان

إختصاص علم الإجتماع الإنحراف و الجريمة

تحت عنوان: العوامل الإجتماعية للأسرة و إنحراف الفتيات القاصرات

الرقم	اللقب و الإسم	تاريخ التربص	الإمضاء
01	رزق الله ناريمان	16 أفريل 2023	
02	صابونجي وئام	16 أفريل 2023	
03	رزق الله ناريمان	25 أفريل 2023	
04	صابونجي وئام	25 أفريل 2023	
05	رزق الله ناريمان	02 ماي 2023	
06	صابونجي وئام	02 ماي 2023	
07	رزق الله ناريمان	03 ماي 2023	
08	صابونجي وئام	03 ماي 2023	
09	رزق الله ناريمان	07 ماي 2023	
10	صابونجي وئام	07 ماي 2023	
11			
12			
13			
14			

المديـــــــر

حمزاوي
مديرة النشاط الاجتماعي

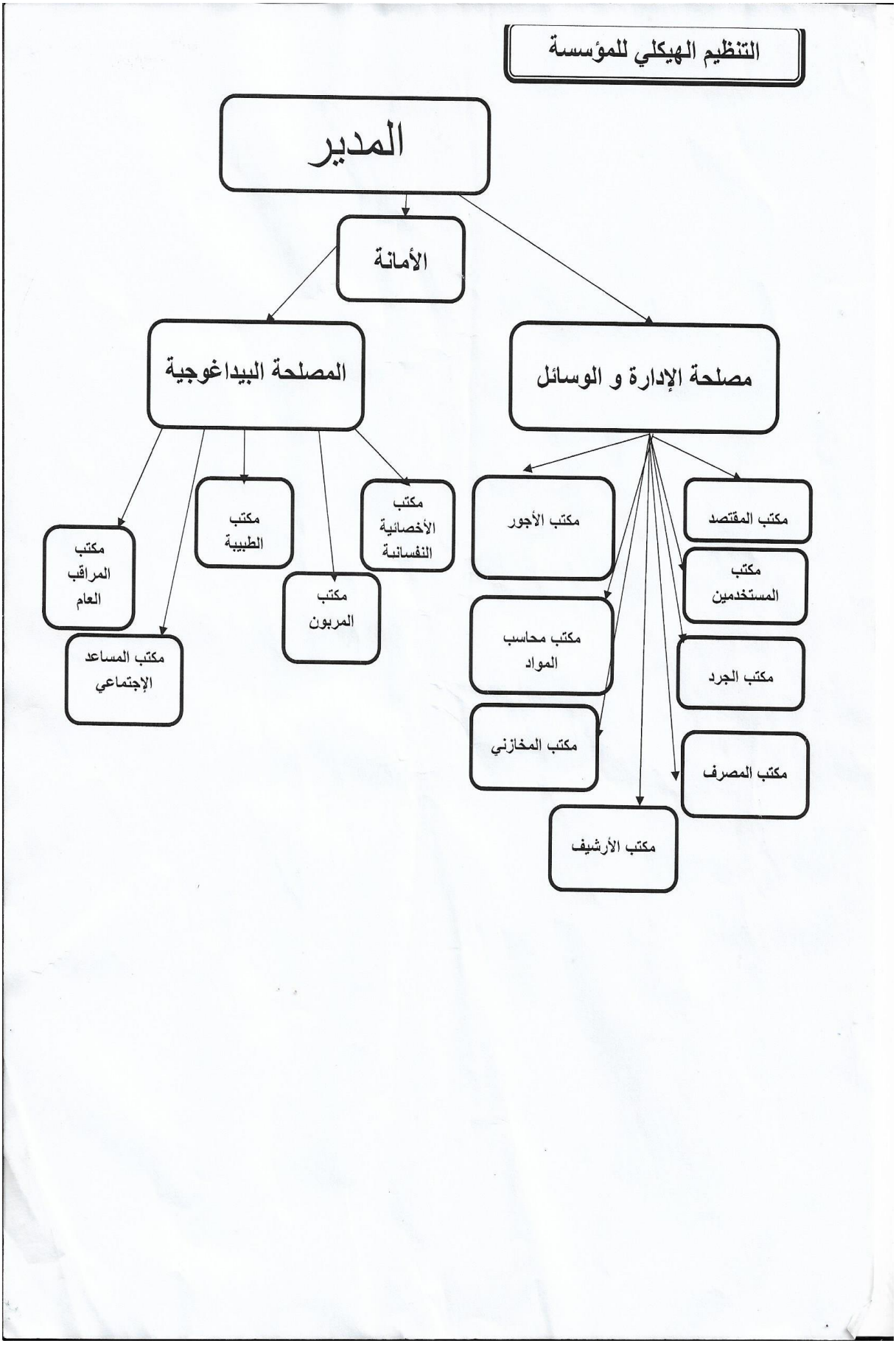
التنظيم الهيكلي للمؤسسة
المدير
الأمانة
المصلحة البيداغوجية
مصلحة الإدارة و الوسائل
مكتب المراقب العام
مكتب الطبيبة
مكتب الأخصائية النفسانية
مكتب المربون
مكتب المساعد الإجتماعي
مكتب الأجور
مكتب المقتصد
مكتب المستخدمين
مكتب محاسب المواد
مكتب الجرد
مكتب المخازني
مكتب المصرف
مكتب الأرشيف

قائمة الاستاتذة المحكمين

تم تحكيم الإستبيان بداية شهر أفريل 2023 من طرف أساتذة كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية قسم علم الاجتماع

قائمة الأساتذة المحكمين هم :

الإسم و اللقب	الرتبة
مشير زوبيدة	أستاذ محاضر ب
بوزيان خير الدين	أستاذ محاضر أ
منصر عز الدين	أستاذ محاضر ب

الملخص

ملخص الدراسة باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين العوامل الأسرية وإنحراف الفتيات القاصرات وكيف يؤثر المستوى الإقتصادي المتدني للأسرة على إنحراف الفتيات القاصرات حيث كانت الدراسة الميدانية بالمركز الإجتماعي لرعاية البنات بولاية تبسة بإعتماد خطة منهجية وادوات بحث مساعدة، حيث تم إستخدام المنهج الوصفي بإعتباره الأنسب لهذه الدراسة مع إستخدام كل من الإستبيان والمقابلة كأدوات لجمع البيانات ومن النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة والتي أثبتت صحة الفرضيات ان التنشئة الأسرية السيئة تدفع بالفتيات القاصرات للإنحراف وكذا المستوى الإقتصادي المتدني للأسرة يؤدي بالفتيات للشعور بالقلق والتوتر حيال هذا الوضع والرغبة في الخروج من البيت هروبا من الوضع الاسري القاهر.

الكلمات المفتاحية: العوامل الأسرية، الإنحراف، الفتيات القاصرات، التنشئة الأسرية السيئة.

Abstract:

This study aims to try to reveal the nature of the relationship between family factors and the delinquency of underage girls and how the low economic level of the family affects the deviation of underage girls, where the field study at the Social Center for Girls' Welfare in the state of Tebessa adopted a systematic plan and auxiliary research tools, where the descriptive approach was used as the most appropriate for this study with the use of both the questionnaire and the interview as tools for data collection and the results reached in this study, which proved the validity of hypotheses that bad family upbringing pays The low economic level of the family leads girls to feel anxious and nervous about this situation and the desire to leave the house to escape the compelling family situation.

Keywords: family factors, delinquency, underage girls, poor family upbringing.